الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

تأثير الانقسامات العرقية على ديناميات الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من اعداد الطالبة:

بن اكنيو ملاك

تحت اشراف:

أ. بن دادة كلثومة

لجنة المناقشة:

أ.د. عامر ناصر ..... **رئـــيـــســـا**

أ.د. بن دادة كلثومة ..... **مشرفا ومقررا**

أ.د. زيام عبد النور..... **عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2024 - 2025

اهـــداء

إلى والديّ العزيزين، لما قدّماه لي من دعم متواصل وتضحيات لا تُقدّر بثمن، وكانا دومًا مثالًا في الصبر والثبات؛

إلى إخوتي وخاصة أختي، على تشجيعهم الدائم ومساندتهم المستمرة في مختلف مراحل هذا المسار؛

إلى عمتي، أمي الثانية، التي لم تبخل يومًا بعطائها وكرمها واهتمامها، وكانت حاضرة في كل التفاصيل؛

إلى جدتي، التي تمثّل بالنسبة لي الجذور والقيم، والدعاء الذي رافقني في كل خطوة؛

إلى عائلتي كافة، على كل ما قدّموه لي من حبّ واستقرار شكّل أساس هذا الإنجاز؛

وإلى أصدقائي، على دعمهم المعنوي ورفقتهم التي خفّفت الكثير من عناء هذه المرحلة.

أهدي هذا العمل إلى كل من كان له دور، كبيرًا كان أو صغيرًا، في تهيئة الظروف التي مكّنتني من إتمام هذا البحث.

الشـكـر والتـقـديـر

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه يُدرَك السعي وتُذلَّل الصعاب. الحمد له على ما وهب من صبر، ويسّر من فهم، وعلى أن بلغني إتمام هذا العمل رغم ما واجهني من تحديات.

أتقدّم بجزيل الشكر لأستاذتي المشرفة الدكتورة **"كلثومة بن دادة"** على ملاحظاتها وتوجيهاتها التي أسهمت في توجيه هذا العمل. كما أشكر أساتذة **"المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية"** كل باسمه ومقامه على ما قدّموه من علم ومعرفة كان لها بالغ الأثر في تكويني الأكاديمي.

ولا يفوتني أن أتوجّه بخالص الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة، أ.د.**عامر ناصر** و أ.د. **زيام عبد النور** على تخصيص وقتهم لقراءة هذا العمل وتقييمه، وعلى ما سيقدّمونه من ملاحظات بناءة تُسهم في تطوير مساري البحثي.

المختصر	الاسم الكامل	المعنى بالعربية
RDC / DRC	République Démocratique du Congo / Democratic Republic of Congo	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ADF	Allied Democratic Forces	تحالف القوى الديمقراطية
CNDP	Congrès National pour la Défense du Peuple	المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب
M23	Mouvement du 23 mars	حركة 23 مارس
FDLR	Forces Démocratiques de Libération du Rwanda	القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
FARDC	Forces Armées de la République Démocratique du Congo	القوات المسلحة للكونغو الديمقراطية
MONUC	Mission de l’Organisation des Nations Unies en RDC	بعثة الأمم المتحدة في الكونغو سابقة
MONUSCO	Mission de l’Organisation des	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو

	Nations Unies pour la Stabilisation en RDC	
FIB	Force Intervention Brigade	لواء التدخل السريع (الأممي)
SAMIDRC	Southern African Development Community Mission in the DRC	بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في الكونغو
SADC	Southern African Development Community	الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي
EAC	East African Community	الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا
ICGLR	International Conference on the Great Lakes Region	المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
UN	United Nations	الأمم المتحدة
MIR	Mouvement International de Résistance	حركة المقاومة الدولية
RDF	Rwanda Defence Force	قوات الدفاع الرواندية

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر الانقسامات العرقية في تعقيد ديناميكيات الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال تحليل العلاقة البنيوية بين الهوية الإثنية والهشاشة السياسية. وتنطلق من فرضية مفادها أن الانتماءات العرقية ليست مجرد خلفية اجتماعية، بل تمثل محددًا فاعلًا في أنماط التعبئة، وبناء الشرعية، وتشكيل شبكات السيطرة المحلية، لاسيما في المناطق التي تشهد فراغًا أو ضعفًا في سلطة الدولة.

تُبرز الدراسة كيف ساهم الإرث الاستعماري، بما فيه من سياسات تصنيف وتفكيك اجتماعي ممنهج، في ترسيخ بنى الانقسام داخل المجتمع الكونغولي، مما أعاق مسار بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. كما تُبيّن أن الجماعات المسلحة، في السياق الكونغولي، لم تعد مجرّد أدوات عنف خارجة عن النظام، بل تحوّلت إلى فواعل شبه مؤسسية تتقاطع فيها الاعتبارات العرقية مع المصالح الاقتصادية والتدخلات الإقليمية.

وتخلص الدراسة إلى أن فهم طبيعة النزاع في الكونغو، وتقدير فرص التسوية وبناء الدولة، يقتضي تحليلًا معمّقًا للكيفية التي تُستثمر بها الهويات العرقية في إنتاج السلطة، وإعادة تشكيل المشهد السياسي في بيئة تتسم بتعدد الفاعلين، وضعف البنى المركزية، وتشابك المحلي بالإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الهوية العرقية، الجماعات المسلحة، الدولة الهشة، النزاعات الممتدة، الإرث الاستعماري، الشرعية المحلية، العنف السياسي.

Abstract

This study examines the impact of ethnic divisions on the complex dynamics of armed groups in the Democratic Republic of the Congo through an analysis of the structural relationship between ethnic identity and political fragility. It is based on the premise that ethnic affiliations are not merely social background factors but active determinants in patterns of mobilization, the construction of legitimacy, and the formation of local power

networks, particularly in areas marked by a vacuum or weakness of state authority.

The study highlights how the colonial legacy, including its systematic policies of classification and social fragmentation, entrenched structures of division within Congolese society, thereby hindering the post-independence state-building process. It further demonstrates that, in the Congolese context, armed groups have evolved from being peripheral actors of violence to semi-institutional forces where ethnic considerations intersect with economic interests and regional interventions.

The study concludes that understanding the nature of conflict in the Congo and assessing prospects for settlement and state reconstruction requires a thorough analysis of how ethnic identities are instrumentalized in the production of power and in the reshaping of the political landscape, within a context characterized by multiple actors, weak central structures, and the entanglement of local, regional, and international dynamics.

Keywords: Ethnic identity, Armed groups, Fragile state, Protracted conflicts, Colonial legacy, Local legitimacy, Political violence.

مـقـــدمـــة

تمهيد:

تُجسّد جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أكثر حالات ما بعد الاستعمار تعقيدًا في القارة الإفريقية، حيث تشكّل فضاءً تاريخيًا واجتماعيًا يعكس فشل محاولات بناء دولة وطنية قادرة على احتكار أدوات السيادة وممارسة السلطة ضمن إطار مؤسسي فعّال. فمنذ نيلها الاستقلال عام 1960، وجدت البلاد نفسها في حالة تفكك بنيوي مزمن، اتّسمت بتعاقب الانقلابات، وتصاعد النزاعات المسلحة، وتعدد مراكز السلطة، مما ساهم في إعادة إنتاج الهشاشة على المستويين السياسي والإداري. وتُعدّ الجماعات المسلحة، التي تسيطر على أجزاء واسعة من البلاد، خاصة في مناطقها الشرقية، أحد أبرز تمظهرات هذا التفكك، إذ لم تعد مجرد تعبير عن أزمة أمنية ظرفية، بل أضحت فاعلًا مركزيًا يعيد تشكيل حدود الدولة ووظائفها.

يرتبط هذا المشهد بتركة استعمارية ثقيلة أرست أسسًا هشّة للدولة، من خلال سياسات التمييز العرقي والزبائنية المؤسساتية التي كرّست الانقسام المجتمعي ومنعت تشكّل هوية وطنية جامعة. وقد استمر هذا الإرث بعد الاستقلال، حيث فشلت النخب السياسية والعسكرية في بلورة مشروع جامع يتجاوز الانتماءات الضيقة، ما أدّى إلى تكرار دورات من العنف والتفكك. في هذا السياق، تحوّلت الجماعات المسلحة من فواعل متمردة إلى كيانيات شبه سيادية، تدير شؤون السكان المحليين، وتستند إلى شرعيات متعددة: عرقية، جغرافية، أو اقتصادية، بل وأصبحت ترتبط بشبكات إقليمية ودولية تتجاوز الحدود الوطنية التقليدية.

وتكتسي هذه الظاهرة خصوصية لافتة، إذ تتقاطع فيها اعتبارات إثنية، ومظالم تاريخية، وحسابات اقتصادية مرتبطة بالموارد الطبيعية، مع تفاعلات إقليمية معقّدة، أبرزها أدوار رواندا وأوغندا، فضلًا عن المصالح الدولية في استغلال المعادن الاستراتيجية. وقد أسهم هذا التشابك في تكريس مشهد تعددي للسلطة، تكون فيه الدولة المركزية مجرد فاعل من بين فواعل متعددة، وتُمارس السيادة بطريقة مجزّأة وغير متجانسة. كما أنّ بعض الجماعات المسلحة نجحت، عبر تحالفات أو تقنيات الحكم المحلي، في اكتساب شكل من أشكال القبول المجتمعي، ما يعقّد من فرص تفكيكها أو استبدالها بأجهزة رسمية تقليدية.

إنّ دراسة الحالة الكونغولية تتيح إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للدولة، والسيادة، والشرعية، من خلال تحليل نماذج الحوكمة الهجينة التي تنتجها البيئات الهشّة، حيث تختلط المؤسسات الرسمية بغير الرسمية، وتتداخل الديناميكيات المحلية مع الإملاءات الإقليمية والدولية. وتُبيّن التجربة الكونغولية كيف يمكن للعنف أن يتحوّل من أداة اضطرارية إلى بنية إنتاجية قائمة بذاتها، لها اقتصادها، ومنطقها، وأطرها التنظيمية، ما يجعل من الجماعات

المسلحة أكثر من مجرد أدوات مقاومة أو تمرد، بل جزءًا من النسيج السياسي والاجتماعي المحلي.

وعليه، فإن الخوض في تاريخ وتطور هذه الجماعات، وفهم بنياتها الداخلية وصلاتها الخارجية، لا يُعدّ مسألة تحليلية فحسب، بل هو مدخل لفهم طبيعة الدولة المعاصرة في إفريقيا ما بعد الكولونيالية، وحدود السيادة الوطنية في زمن تتعاظم فيه ظواهر الفاعلين المسلحين من غير الدولة، وتتشابك فيه أنماط الحكم مع منطق السوق، والانتماء، والقوة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تحليل عميق لجذور الانقسامات العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثيرها على بناء الدولة.
- توضيح دور السياسات الاستعمارية في تعزيز الانقسامات العرقية والهشاشة المؤسساتية.
- تقديم إطار لفهم ديناميات السلطة والنزاعات العرقية في سياق الدول الهشة.

الأهمية العملية:

- دعم صناع القرار والباحثين في فهم أكثر دقة للتحديات التي تواجه بناء الدولة في الكونغو الديمقراطية.
- المساهمة في صياغة استراتيجيات فعّالة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز بناء المؤسسات.
- تقديم توصيات تعتمد على تحليل شامل للأسباب الجذرية للصراعات لتعزيز فعالية التدخلات المستقبلية.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- اهتمام أكاديمي بتحليل الصراعات في إفريقيا من زاوية العلاقات الدولية والهوية العرقية.
- رغبة شخصية في فهم العلاقة بين الانقسامات العرقية، هشاشة الدولة، واستدامة النزاعات.

- التخصص في ميدان العلاقات الدولية مما أتاح أدوات تحليل لفهم ديناميكيات العنف السياسي.
- اهتمام خاص بالنماذج الإفريقية المهمّشة في الأدبيات الأكاديمية، وخاصة نموذج الكونغو الديمقراطية.
- الطموح للمساهمة في إنتاج معرفة نقدية وموثقة حول الصراعات الإثنية المعاصرة.

الدوافع الموضوعية:

- تمثل الحالة الكونغولية نموذجًا تحليليًا غنيًا في دراسة النزاعات المسلحة ذات البُعد العرقي، نظرًا لطول أمد الصراع وتشابك مكوناته الداخلية والخارجية.
- تشكّل هشاشة الدولة وفشل مشروع بناء الأمة في الكونغو عنصرًا أساسيًا لفهم الدور البنيوي للهويات الإثنية في إضعاف السلطة المركزية.
- يتقاطع النزاع الكونغولي مع أبعاد إقليمية ودولية، تشمل التدخلات العسكرية، التنافس على الموارد، والتحديات المرتبطة بالأمن الجماعي والسلم المستدام.
- يفرض تعدد الفاعلين من غير الدول، إلى جانب غياب المؤسسات الوطنية الفاعلة، ضرورة تحليل العوامل الداخلية التي تُعيد إنتاج العنف وتُعقّد مسار تسويته.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانقسامات الإثنية على ديناميات الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال ما يلي:

- تحليل الخلفية التاريخية والسياسية التي أسهمت في تشكل الهويات الإثنية والصراعات المرتبطة بها، لا سيما في ظل الإرث الاستعماري وضعف الدولة المركزية.
- فهم العلاقة بين الانقسامات الإثنية وظهور الجماعات المسلحة، من حيث التعبئة والتجنيد، والتأثير المتبادل بين الصراع الإثني والعنف المسلح.
- تحديد كيفية استغلال الفاعلين المحليين والدوليين للهويات الإثنية كوسيلة للهيمنة أو المقاومة في السياق الكونغولي.
- تسليط الضوء على دور الموارد الطبيعية في تعقيد الصراعات العرقية وديناميكيات الجماعات المسلحة.

- تقديم إطار تحليلي لفهم التداخل بين الهوية العرقية والعنف السياسي ضمن مقاربة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة:

- **الى أي مدى ساهمت الانقسامات العرقية في تعقيد ديناميكيات الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما تأثير ذلك على استدامة النزاع وجهود بناء الدولة؟**

تنطلق هذه الإشكالية من واقع معقد يتقاطع فيه التاريخ الاستعماري، والضعف المؤسسي، والتدخلات الإقليمية، مع التعدد العرقي والموارد الطبيعية، ما يجعل فهم العلاقة بين الهوية الإثنية والعنف المسلح أمرًا جوهريًا لتحليل طبيعة الأزمة وإمكانيات الخروج منها.

الأسئلة الفرعية للدراسة:

- ما الدور الذي ادته السياسات الاستعمارية البلجيكية في ترسيخ الانقسامات العرقية وتفكيك الهوية الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟
- كيف تُسهم الانقسامات الإثنية في تشكيل ديناميات الجماعات المسلحة، من حيث التعبئة والتجنيد وبناء الشرعية المحلية؟
- كيف ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في إعادة إنتاج الصراعات الإثنية وتعطيل جهود بناء الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

الفرضيات:

- عززت السياسات الاستعمارية البلجيكية في الكونغو الديمقراطية الانقسامات الإثنية من خلال خلق تصنيفات اجتماعية مصطنعة وتفضيل مجموعات معينة على حساب أخرى، مما أدى إلى تفكيك الهياكل التقليدية وإضعاف الهوية الوطنية، وهو ما ساهم في إدامة الانقسامات بعد الاستقلال
- تُشكّل الانقسامات الإثنية في الكونغو الديمقراطية أساسًا رئيسيًا لتعبئة وتجنيد الجماعات المسلحة، حيث تُستغل الروابط العرقية لتعزيز الولاء وتبرير العنف، مما يعزز القدرة على بناء شرعية محلية ويسهم في استدامة النزاعات الداخلية.

- غالبًا ما تعيد التدخلات الإقليمية والدولية في الكونغو الديمقراطية إنتاج الصراعات الإثنية عبر دعم فصائل مسلحة ذات انتماءات عرقية، مما يعرقل بناء الدولة ويعمّق الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

الدراسات السابقة:

- Englebert, P. Why Congo persists: Sovereignty, globalization and the violent reproduction of a weak state (Working Paper No. 95). Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2013.

تناول Englebert (2003) تفسير استمرار الدولة الضعيفة في الكونغو الديمقراطية رغم التحديات البنيوية والتهديدات الخارجية، مسلطًا الضوء على دور النخب المحلية والدولية في إعادة إنتاج هشاشة الدولة.

- Matthysen, K., & Gobbers, E. Armed conflict, insecurity, and mining in eastern DRC: Reflections on the nexus between natural resources and armed conflict. International Peace Information Service (IPIS), 2022.

أشار Matthysen و Gobbers (2022) إلى الترابط الوثيق بين الموارد الطبيعية واستمرار النزاع في شرق الكونغو، مع تحليل لتورط الفاعلين المحليين والدوليين في اقتصاد الحرب.

- Bouvy, A. (2015). Beyond stabilisation: Understanding the conflict dynamics in North and South Kivu, Democratic Republic of Congo. International Alert.

حلل Bouvy (2015) ديناميكيات الصراع في إقليمي شمال وجنوب كيفو، كاشفًا عن الأسباب البنيوية المتشابكة المتعلقة بالسلطة والأرض والهوية التي تغذي النزاعات المحلية.

مناهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** استُخدم لتتبع الجذور التاريخية للانقسامات العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خصوصًا في ظل السياسات الاستعمارية البلجيكية، ولتحليل تطور هذه الانقسامات في سياقات ما بعد الاستقلال.

- **المنهج التحليلي:** وُظف لتحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاع، وتفكيك العلاقات بين الفاعلين (الدولة، الجماعات المسلحة، القوى الإقليمية)، وذلك عبر الربط بين المعطيات النظرية والوقائع الميدانية.
- **منهج دراسة الحالة (Case Study):** استُخدم لتحليل نموذج الكونغو الديمقراطية ونماذج محددة من الجماعات المسلحة.

الاقترابات:

- **اقتراب النخب (Elite Approach):** يركز على دور النخب السياسية والاقتصادية في إدامة حالة عدم الاستقرار عبر استغلال مؤسسات الدولة لمصالحها الشخصية.
- **اقتراب علاقة الدولية بالمجتمع (State-Society Realtions Approach):** يبرز الفجوة بين الدولة والمجتمع، وضعف الروابط المؤسسية التي تُعرقل بناء الدولة.
- **اقتراب الاقتصاد السياسي للحرب (Political Economy of War):** يشرح كيف تُستخدم الموارد الطبيعية كمحرك للصراع وتمويل الجماعات المسلحة.

النظريات:

- **النظرية البنائية :(Constructivism)** وهي نظرية تُركز على دور الأفكار والهويات والقيم في تشكيل السلوك السياسي، وتُبرز كيف أن الواقع الاجتماعي والسياسي يُبنى اجتماعياً عبر التفاعلات. استُخدمت لتحليل كيفية بناء وتوظيف الهويات العرقية كأدوات سياسية، ولتفسير كيف تُستخدم هذه الهويات في سياقات التدخل الإقليمي وتعقيد النزاع.
- **النظرية الليبرالية :(Liberalism)** وهي نظرية تؤمن بأهمية المؤسسات، وسيادة القانون، والتعاون بين الدول، وتركز على حقوق الإنسان والديمقراطية. استخدمت لتحليل بنية الدولة الهشة وضعف المؤسسات الديمقراطية وغياب العدالة الاجتماعية.
- **النظرية الواقعية :(Realism)** وهي نظرية تُفترض أن النظام الدولي فوضوي، وأن الدول تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية عبر القوة والبقاء. تم اعتمادها لتحليل سلوك الدول المجاورة في بيئة تتسم باللايقين والفوضى.
- نظرية **الاقتصاد السياسي النقدي :(Critical Political Economy)** وهي نظرية تُعنى بكشف علاقات القوة غير المتكافئة في النظام الرأسمالي العالمي، وتركز على كيفية هيمنة المصالح الاقتصادية على السياسات. تم اعتمادها لتحليل العلاقة بين الرأسمالية

العالمية والعنف في الكونغو، عبر مفهوم "التراكم عبر التجريد" لديفيد هارفي، ولتفسير كيف تعيد الشركات والمنظمات دمج الموارد المنهوبة في السوق العالمي.

- **نظرية تأطير الخطاب** :**(Framing Theory)** وهي نظرية تدرس كيفية تشكيل وتوجيه الفهم العام من خلال الطريقة التي تُعرض بها القضايا في الإعلام والسياسة. استُخدمت لتحليل كيف يتم تأطير الهويات العرقية إعلاميًا وسياسيًا بما يعيد إنتاج الانقسام ويعوق المصالحة الوطنية.

المفاهيم:

- **الهوية العرقية (Ethnic Identity):** لا يُقصد به "العرق البيولوجي" بل "الإثنية الاجتماعية". تشير إلى الانتماء الذي يشعر به الأفراد تجاه مجموعة إثنية معينة، بناءً على عوامل مثل اللغة، الثقافة، الأصل الجغرافي أو المشترك التاريخي. وهي ليست معطى طبيعيًا، بل تُبنى اجتماعيًا وتاريخيًا، وغالبًا ما تُوظف سياسيًا لتحديد من "ينتمي" ومن "يُستبعد"، خاصة في حالات النزاع.
- **الانقسامات العرقية:** تُعبّر عن الانشقاقات أو التمايزات بين الجماعات الإثنية داخل الدولة، والتي قد تتحول من تعددية ثقافية إلى خطوط توتر سياسي واجتماعي. تنبع غالبًا من سياسات التمييز، التهميش، أو الاستخدام الانتقائي للهوية من قبل النخب أو المستعمر، وتُعد أرضية خصبة للعنف الأهلي.
- **الجماعات المسلحة (Armed Groups):** هي تنظيمات غير رسمية، تحمل السلاح وتمارس سلطات أمنية، سياسية، أو اقتصادية في غياب الدولة أو ضعفها. قد تكون قائمة على أساس عرقي، ديني، أيديولوجي أو اقتصادي، وغالبًا ما تتغذى على هشاشة الدولة والانقسامات الاجتماعية.
- **الدولة الهشة (Fragile State):** مفهوم يُستخدم للإشارة إلى دولة لا تمتلك القدرة على بسط سلطتها على كامل أراضيها، وتعاني من ضعف في مؤسساتها، وعجز في تقديم الخدمات الأساسية، وانعدام القدرة على احتكار العنف المشروع. وغالبًا ما تكون عرضة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية

الخطة التفصيلية للدراسة:

من الجانب التنظيمي تم اعداد خطة مكونة من ثلاث فصول رئيسة والتي جاءت على الشكل التالي:

- **الفصل الأول: جذور الانقسامات العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية**

يتناول هذا الفصل الخلفيات التاريخية والاجتماعية التي أدّت إلى ترسيخ الانقسامات العرقية كعامل بنيوي في الأزمة الكونغولية، مبرزًا دور الاستعمار البلجيكي في إنتاج تصنيفات عرقية مصطنعة وظّفها كأدوات للهيمنة والتحكم في المجتمع المحلي. يتناول المبحث الأول أثر الاستعمار على هذه الانقسامات من خلال سياسات التصنيف العرقي، ومنظومة التراتبية التي خلقت تفاوتًا هيكليًا بين المجموعات الإثنية. في حين يناقش المبحث الثاني استمرار تأثير هذه السياسات بعد الاستقلال، مع إبراز فشل الدولة الوطنية في تفكيك البنى العرقية التي خلّفها الاستعمار، مما أسهم في إعادة إنتاج التهميش والانقسام، وأدى إلى إضعاف مشروع بناء الدولة الحديثة.

- **الفصل الثاني: عوامل نشوء الجماعات المسلحة**

ينطلق هذا الفصل من فرضية أن الجماعات المسلحة لم تنشأ بمعزل عن السياقات البنيوية والسياسية التي عمّقت التفاوت وأنتجت بيئات خصبة للعنف. يبحث المبحث الأول العلاقة بين الانقسامات العرقية وبروز الجماعات المسلحة، حيث يُناقش كيف شكّلت المظالم العرقية دافعًا أساسيًا للتعبئة المسلحة، لاسيما في ظل تهميش مزمن وهشاشة في المؤسسات المركزية. ويُفرد المبحث الثاني لتحليل استراتيجيات التي تستخدمها الجماعات المسلحة للوصول الى غايتها والترويج لسرديات تخدم مصالحها. أما المبحث الثالث فيتناول العوامل الاقتصادية، وعلى رأسها استغلال الموارد الطبيعية، كعنصر مغذٍّ لاستمرار العنف وتحول الجماعات المسلحة إلى فواعل اقتصادية داخل السوق غير الرسمي.

- **الفصل الثالث: الأبعاد الإقليمية والدولية للنزاع**

تناول هذا الفصل تأثير القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، في تعقيد النزاع واستدامته، مبرزًا الطابع العابر للحدود للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يستعرض المبحث الأول دور الدول المجاورة، ولا سيما رواندا وأوغندا، في دعم فصائل مسلحة أو التدخل العسكري المباشر، وذلك انطلاقًا من اعتبارات أمنية، أو عرقية، أو اقتصادية. أما المبحث الثاني، فيتناول المصالح الاقتصادية للفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، موضحًا كيف يتم توظيف الفوضى المحلية لنهب الموارد الطبيعية، في إطار ما يمكن وصفه بـ"الاستعمار الاقتصادي الجديد". بينما يركز المبحث الثالث على دراسة أسباب فشل المبادرات الإقليمية وجهود السلام في الكونغو الديمقراطية، مبرزًا التحديات البنيوية والسياسية التي تعيق تحقيق سلام مستدام.

الفصل الاول

الفصل الأول: جذور الانقسامات العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تعد الانقسامات العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من العوامل الجوهرية التي أسهمت بشكل كبير في تعقيد مسار بناء الدولة الحديثة، حيث لم تكن هذه الانقسامات نتاجًا طبيعيًا أو عفويًا، بل تجسدت نتيجة لسياسات استعمارية ممنهجة. في هذا السياق، يُعنى هذا الفصل بتحليل الجذور التاريخية لهذه الانقسامات من خلال دراسة دور الاستعمار البلجيكي في خلق تصنيفات عرقية مصطنعة، واستخدامها كأداة للهيمنة السياسية والاجتماعية. إذ اعتمدت الإدارة الاستعمارية على تمييز بعض المجموعات الإثنية ومنحها امتيازات نسبية، في حين تم تهميش مجموعات أخرى، مما أسفر عن خلق فجوات اجتماعية عميقة استمرت آثارها حتى يومنا هذا. كما يتناول هذا الفصل التأثير المستمر لتلك السياسات حتى بعد الاستقلال، حيث لم تتمكن الدولة الوطنية الناشئة من تفكيك البنية العرقية التي رسخها الاستعمار، بل ورثت هشاشة مؤسساتية وصراعات سياسية تفاقمت من حدة الانقسامات الاجتماعية، مما زاد من تعقيد حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد.

المبحث الأول: أثر الاستعمار على الانقسامات العرقية

المطلب الأول: سياسات التصنيف والتراتبية العرقية

كان النظام الاستعماري البلجيكي في الكونغو الحرة (1885- 1908) ثم الكونغو البلجيكية (1908-1960) مبنيا على ترسيخ نظام تصنيف عرقي صارم يهدف إلى إدامة السيطرة الاوروبية عبر بناء مجتمع استعماري شديد التراتبية، حيث خصصت لكل فئة اجتماعية مكانتها المحددة داخل الهيكلة الاستعمارية وفقا لمعايير عرقية وثقافية مصطنعة. وقد تم توظيف تصنيفات عرقية واثنوجرافية في إطار سياسات حكومية ممنهجة هدفت إلى تقسيم السكان الأصليين، وتعزيز التباينات بينهم، ومنع تبلور هوية قومية موحدة قادرة على مقاومة الحكم البلجيكي.

اعتمدت هذه السياسات على تصنيف السكان إلى فئات عرقية مختلفة، حيث منحت بعض الجماعات وضعا تفضيليا فيما حرمت مجموعات أخرى من أي فرصة للصعود الاجتماعي أو السياسي. كان التعليم، التوظيف، الحقوق القانونية والتنظيم المكاني كلها مجالات خضعت إلىهذا

النظام التصنيفي، مما أدى إلى خلق فجوات مجتمعية عميقة ظلت تداعياتها مستمرة لعقود بعد انتهاء الحكم الاستعماري [1]

الفرع الأول: البنية العرقية كآلية للهيمنة الاستعمارية

اعتمدت الإدارة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو على مفهوم "الإيفولوي (évolués) " كأداة رئيسية لإعادة تشكيل المجتمع وفق رؤية استعمارية تضمن استمرار سيطرتها. لم يكن تصنيف "الإيفولوي" مجرد محاولة لدمج بعض الكونغوليين في النظام الاستعماري، بل كان استراتيجية مدروسة تهدف إلى خلق طبقة اجتماعية وسيطة تعمل لصالح الإدارة البلجيكية دون أن تتمتع بسلطة حقيقية. ارتبطت هذه الفئة بمعايير صارمة تحدد مدى "تحضر" الأفراد وفقًا لنمط الحياة الأوروبي، حيث تم قياس أهليتهم بناءً على عوامل مثل التعليم، إتقان اللغة الفرنسية، والقدرة على تبني السلوكيات الاجتماعية التي تعكس القيم الاستعمارية.

تم منح "الإيفولوي" بعض الامتيازات المحدودة التي ميزتهم عن بقية السكان الأصليين، مثل الحصول على بطاقات هوية خاصة تعفيهم من بعض القيود المفروضة على الكونغوليين غير المصنفين ضمن هذه الفئة. كما أُتيحت لهم إمكانية العيش في أحياء منفصلة، والاستفادة من فرص تعليمية ومهنية كانت غير متاحة لعامة السكان. ورغم هذه الامتيازات الشكلية، لم يتمتع "الإيفولوي" بالمساواة الكاملة مع المستوطنين الأوروبيين، بل ظلوا في مرتبة وسطى تضعهم في موقع امتياز نسبي دون منحهم استقلالًا سياسيًا أو اقتصاديًا حقيقيًا. كان الهدف من ذلك تعزيز انقسام المجتمع الكونغولي، حيث أصبح "الإيفولوي" أقرب إلى السلطة الاستعمارية من بقية السكان، مما أدى إلى خلق توترات اجتماعية جديدة عززت سيطرة البلجيكيين.

لم يكن الوصول إلى وضع "الإيفولوي" متاحًا لجميع الكونغوليين، بل خضع لعملية اختيار صارمة جعلت من هذه الفئة نخبة صغيرة داخل المجتمع. كانت الإدارة الاستعمارية تمنح هذا اللقب بناءً على معايير محددة، مثل القدرة على العيش وفق القيم الأوروبية، العمل في وظائف إدارية أو تقنية، وإثبات الولاء للنظام الاستعماري. كما كان يُطلب من "الإيفولوي" إثبات تحضرهم باستمرار من خلال الالتزام بأسلوب حياة يعكس انفصالهم عن ثقافتهم الأصلية، مما جعل هذا التصنيف أكثر من مجرد امتياز، بل أداة للضبط الاجتماعي.

ساهم هذا النظام في ترسيخ انقسامات عميقة داخل المجتمع الكونغولي، حيث أصبحت هذه الفئة بمثابة حاجز بين المستعمرين الأوروبيين وبقية السكان الأصليين. استخدمت السلطات البلجيكية

[1]Nzongola-Ntalaja Georges, *The Congo: From Leopold to Kabila: A People's History*, London: Zed Books, 2002, p. 26.

"الإيفولوي" كوسطاء إداريين، موظفين، ومعلمين داخل النظام الاستعماري، مما منحهم دورًا في إدارة شؤون السكان المحليين دون منحهم أي سلطة فعلية على اتخاذ القرارات الكبرى. وبهذا، أصبحوا في وضع هش، حيث لم يكونوا مقبولين تمامًا من قبل الأوروبيين، في حين نظر إليهم بقية الكونغوليين بريبة بسبب قربهم من المستعمرين.

لم يكن الهدف من تصنيف "الإيفولوي" تحقيق إدماج حقيقي للسكان الأصليين في المجتمع الاستعماري، بل خلق وهم بالتقدم والحداثة دون تغيير جوهر العلاقات الاستعمارية. فمن خلال تقديم امتيازات محدودة، تمكنت الإدارة البلجيكية من إضفاء شرعية على سياساتها، مع الإيحاء بأنها تمنح فرصًا للكونغوليين للارتقاء الاجتماعي. ومع ذلك، بقيت الحدود واضحة بين "الإيفولوي" والمجتمع الاستعماري الأوروبي، حيث ظل التمييز العنصري والهيكلي قائمًا، مما أكد أن هذه الفئة لم تكن سوى أداة لضمان استمرار السيطرة الاستعمارية عبر سياسات التفكيك والانقسام الاجتماعي.[2]

<u>الفرع الثاني:</u> التمييز العرقي كأداة للتحكم في النظام التعليمي

لعب التعليم دورًا أساسيًا في تكريس التراتبية العرقية في الكونغو البلجيكية، حيث كان النظام التعليمي الاستعماري مصممًا لخدمة مصالح المستعمر وإعادة إنتاج الهياكل الاجتماعية غير المتكافئة التي ضمنت استمرار الهيمنة البلجيكية. لم يكن الهدف من هذا النظام التعليمي تمكين السكان الأصليين أو منحهم أدوات فكرية تسهم في تحررهم، بل كان وسيلة لترسيخ التبعية عبر خلق فوارق ممنهجة تحدد من يمكنه الوصول إلى فرص اقتصادية واجتماعية أفضل.

تمت السيطرة على التعليم بالكامل من قبل البعثات التبشيرية الكاثوليكية التي ركزت على نشر المسيحية كمحور أساسي للعملية التعليمية، حيث تم تقديم التعليم في إطار ديني صارم يهدف إلى إعادة تشكيل هوية الكونغوليين وفقًا للقيم الأوروبية. لم تقتصر هذه العملية على فرض العقيدة المسيحية فحسب، بل تضمنت أيضًا محوًا ممنهجًا للثقافات والتقاليد المحلية التي اعتُبرت "عقبات" أمام التحديث وفق الرؤية الاستعمارية. أدى هذا إلى تآكل الهويات الثقافية الأصلية للكونغوليين، حيث أصبح التعليم وسيلة لإعادة إنتاج قيم المستعمر بدلًا من أن يكون أداة للتحرر الفكري. علاوة على ذلك، لم تكن المدارس التبشيرية تقدم تعليمًا أكاديميًا بالمعنى الحقيقي، بل

[2]J.J Maquet, *The Modern Evolution of African Population in the Belgian Congo,* Journal of the Royal African Society 51, no 203, 1952, P 265-266.

ركزت على المهارات اليدوية والتدريب المهني الذي يخدم احتياجات الاقتصاد الاستعماري، مما أبقى الكونغوليين في وظائف محدودة الأفق داخل النظام الاستعماري.

كانت المناهج الدراسية تخضع لرقابة صارمة، حيث تم حظر تدريس المواد التي قد تسهم في تطوير تفكير نقدي بين الطلاب، مثل الفلسفة، والتاريخ، والعلوم السياسية. اعتبر المستعمر أن هذه المعارف قد تؤدي إلى نشر الوعي السياسي، وبالتالي تهديد استقرار الحكم الاستعماري. حتى في المستويات التعليمية الأساسية، تم تصميم المناهج لتعزيز الطاعة والانقياد، مما جعل المدرسة أداة لضبط المجتمع بدلًا من أن تكون فضاءً للمعرفة والتحرر. وعلى الرغم من وجود بعض المدارس التي قدمت تعليمًا أكثر تقدمًا، إلا أن الوصول إلى هذه المؤسسات كان محصورًا بفئة "الإيفولوي" الذين تبنوا القيم الأوروبية، ومع ذلك، لم يكن هذا التعليم كافيًا لمنحهم مساواة فعلية مع المستعمرين، بل ظلوا في موقع وسط يهدف إلى تعزيز الانقسامات داخل المجتمع الكونغولي نفسه.

إلى جانب التمييز بين المستعمرين الأوروبيين والسكان الكونغوليين، عزز النظام التعليمي الفروقات العرقية داخل الكونغو نفسها، حيث مُنحت بعض المجموعات فرصًا تعليمية أوسع مقارنة بغيرها، وفقًا للاعتبارات الاستعمارية حول مدى "إمكانية تحضرها". على سبيل المثال، حصل أفراد جماعات مثل "الباتوا" و"الباكونغو" على فرص تعليمية أفضل نسبيًا، مما أتاح لهم إمكانية الاندماج في الإدارة الاستعمارية والوظائف التقنية، في حين ظلت مجموعات أخرى مثل "اللوبا" و"التشوكوي" مستبعدة من هذه الفرص، مما أدى إلى تهميشها اقتصاديًا واجتماعيًا. لم يكن هذا التفاوت ناتجًا عن عوامل طبيعية أو ثقافية، بل كان نتيجة لسياسة متعمدة هدفت إلى تقسيم المجتمع الكونغولي ومنع نشوء أي وحدة اجتماعية يمكن أن تهدد سلطة المستعمر.

علاوة على ذلك، فإن غياب مؤسسات تعليمية عليا مخصصة للكونغوليين حتى أواخر الخمسينيات كان من بين أكثر الأدوات فاعلية في إضعاف أي إمكانيات لتكوين نخبة فكرية محلية. لم يكن للكونغوليين أي جامعة يمكنهم الالتحاق بها، مما أجبر القلة القادرة على متابعة التعليم العالي على السفر إلى أوروبا، حيث ظلوا تحت تأثير السياسات الاستعمارية، ولم يُسمح لهم بالوصول إلى مساحات فكرية قد تؤدي إلى نشوء حركة معارضة سياسية قوية. كما أن ندرة الحاصلين على تعليم عالٍ من الكونغوليين أدت إلى نقص حاد في الكوادر الإدارية المحلية،

وهو ما استُخدم لاحقًا كذريعة من قبل المستعمرين لتبرير استمرار وجودهم، بحجة أن الكونغوليين غير مؤهلين لإدارة شؤونهم بأنفسهم.[3]

الفرع الثالث: تقسيم الكونغوليين عرقيا وإعادة هيكلة الادارة المحلية:

اتبعت الإدارة البلجيكية سياسة إعادة هيكلة السلطة المحلية عبر فرض نظام إداري قائم على تصنيفات عرقية مصطنعة لتعزيز السيطرة الاستعمارية. كانت هذه السياسة جزءًا من مشروع استعماري أوسع يهدف إلى تفكيك النظم التقليدية وإحلال نموذج إداري يخدم المصالح البلجيكية، من خلال إعادة صياغة التراتبية السياسية على نحو يكرس الانقسامات الداخلية ويحول دون تبلور أي مقاومة موحدة ضد الاستعمار.

إحدى أبرز الأدوات التي استخدمها المستعمر في هذا السياق كانت فرض نظام "الشيفيرية " (Chefferie)، حيث تم استبدال البُنى التقليدية التي كانت تقوم على التوافق المجتمعي والعلاقات العشائرية المتشابكة، بنظام جديد يعتمد على تعيين زعماء محليين بناءً على درجة ولائهم للإدارة الاستعمارية. لم يكن الهدف فقط ضمان استمرار السيطرة البلجيكية، بل أيضًا خلق زعامات محلية لا تتمتع بأي شرعية تاريخية داخل مجتمعاتها، مما أدى إلى تقويض الهياكل التقليدية وإعادة إنتاج السلطة على نحو يخدم المستعمر.

كان لهذه السياسة تأثير مزدوج: فمن جهة، أدى استبدال الزعماء التقليديين بشخصيات مرتبطة بالإدارة الاستعمارية إلى إضعاف الاستقرار الداخلي، إذ غالبًا ما افتقر هؤلاء الزعماء الجدد إلى أي سلطة فعلية خارج الإطار الإداري المفروض من قبل البلجيكيين، مما خلق فجوة بين السكان والإدارة المحلية. ومن جهة أخرى، أدى التلاعب بالحدود الإدارية إلى تعميق التوترات العرقية، حيث عمدت السلطات الاستعمارية إلى تقسيم بعض الجماعات الكبرى إلى كيانات منفصلة، مما حد من نفوذها السياسي، بينما تم دمج مجموعات متنافسة ضمن وحدات إدارية موحدة، مما زاد من احتمالية اندلاع النزاعات المحلية.

لم يكن هذا التقسيم الإداري عشوائيًا، بل كان أداة تستخدمها السلطات الاستعمارية لتعزيز سيطرتها وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية بما يتناسب مع استراتيجيات الحكم غير المباشر. فقد أدى تفكيك الهياكل التقليدية إلى خلق مشهد سياسي جديد قائم على التبعية، حيث أصبحت السلطة محصورة في أيدي شخصيات تابعة للإدارة الاستعمارية، مما حدّ من أي إمكانية لتطوير قيادة محلية ذات استقلالية فعلية. كما أن إعادة رسم الحدود الداخلية لم تكن مجرد تعديلات

[3]Mortensen, Malene, *The Breakdown of Societal Order in the Democratic Republic of Congo,* E-International Relations, December 8, 2013, P 4.

إدارية، بل كانت وسيلة لإعادة تعريف العلاقات العرقية داخل الكونغو، مما جعل التنافس بين المجموعات المحلية أكثر حدة وعزز من ديناميكيات الهيمنة والتبعية التي صبت في مصلحة المستعمر.

في ظل هذا النظام، لم تعد السلطة التقليدية تعكس التوازنات الاجتماعية القائمة، بل أصبحت امتدادًا للهيمنة الاستعمارية، حيث تم تحويل الزعامات المحلية إلى أدوات تنفيذية تعمل على فرض السياسات البلجيكية. فبدلاً من أن يكون الزعيم التقليدي ممثلاً لمجتمعه، أصبح مجرد وسيط بين السكان والإدارة الاستعمارية، مما أضعف أي قدرة فعلية له على اتخاذ قرارات مستقلة أو الدفاع عن مصالح مجتمعه أمام المستعمر. كان هذا التحول جوهريًا في إعادة هيكلة الإدارة المحلية، إذ لم يعد للسلطة التقليدية أي أساس شرعي مستقل عن النظام الاستعماري، بل أصبحت مرتهنة بشكل كامل للسياسات البلجيكية التي صاغت المشهد السياسي والإداري وفقاً لمنطق السيطرة والاستغلال. [4]

ركزت الإدارة الاستعمارية البلجيكية على ضبط الهيكلية العسكرية في الكونغو عبر سياسات تجنيد ممنهجة تضمن بقاء الجيش "*Force Publique*" خاضع للسلطة الاستعمارية دون إمكانية التحول إلى قوة مستقلة. لم يكن التجنيد يعتمد على معايير الكفاءة العسكرية بقدر ما كان يستند إلى اعتبارات سياسية تهدف إلى تفتيت الولاءات وضمان السيطرة التامة على الجيش. لتحقيق ذلك، تم تجنيد أفراد من خارج الكونغو، لا سيما من غرب إفريقيا ورواندا، لتقليل الروابط الاجتماعية بين الجنود والسكان المحليين، مما سهل على المستعمر فرض انضباط صارم ومنع أي تكتل قد يشكل تهديدًا للنظام القائم.

إلى جانب ذلك، حرصت الإدارة البلجيكية على تصميم هيكلية عسكرية قائمة على التراتبية العرقية، حيث مُنحت بعض الجماعات امتيازات محدودة داخل المؤسسة العسكرية، بينما ظلت جماعات أخرى مستبعدة تمامًا من أدوار قيادية. هذا التقسيم لم يكن عشوائيًا، بل كان استراتيجية تهدف إلى خلق توترات داخلية تحول دون تماسك أفراد الجيش، مما يجعل من المستحيل نشوء أي حركة تمرد منظمة ضد الاستعمار. لم تكن القوة العامة *Force Publique* جيشًا بالمعنى التقليدي، بل قوة شرطية مسلحة موجهة بشكل أساسي لقمع أي مقاومة داخلية وتأمين الاستقرار لصالح السلطات الاستعمارية.

كما أن النظام التدريبي داخل هذه القوات لم يكن يهدف إلى تطوير مهارات عسكرية متقدمة، بل ركّز على ترسيخ الطاعة المطلقة والانضباط دون أي هامش للاستقلالية أو التفكير النقدي. لم

[4] Lemarchand René, *Political Awakening in the Congo: The Politics of Fragmentation*, Berkeley: University of California press, Chapter 3, July 30, 2021, pp 85-120.

يُسمح للمجندين بتلقي أي تعليم سياسي أو استراتيجي قد يمنحهم وعيًا يمكن أن يقود إلى التشكيك في البنية الاستعمارية القائمة. كان الهدف النهائي لهذه السياسات ضمان أن تظل القوة العسكرية أداة تحمي النظام الاستعماري، دون أي إمكانية لتطورها إلى مؤسسة ذات طابع وطني أو سياسي مستقل.[5]

المطلب الثاني: القمع الاستعماري وتفكيك الوحدة الكونغولية

اعتمد الحكم الاستعماري البلجيكي في الكونغو على سياسة "فرق تسد"، حيث لجأت الإدارة الاستعمارية إلى القمع المنهجي والعنف المفرط كوسيلة لإخضاع السكان وكبح أي توجه نحو الوحدة الوطنية. وقد ساهم هذا الأسلوب في تعميق الانقسامات داخل المجتمع، إذ أصبحت العلاقات بين الجماعات المحلية تتسم بالعزلة وانعدام الثقة، بدلًا من روح التضامن المشترك. إضافة إلى ذلك، فإن استخدام القهر والعقوبات الجماعية كأدوات للهيمنة أسفر عن خلق بيئة يسودها الخوف والانقسام، الأمر الذي صعّب على الشعب الكونغولي تشكيل هوية وطنية موحدة.

الفرع الأول: نظام السخرة الاستعمارية

استند نظام العمل القسري خلال الحقبة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو إلى ممارسات ممنهجة من العنف والاستغلال الاقتصادي، حيث تم إجبار السكان المحليين على العمل في ظروف قاسية في المناجم والمزارع دون أي ضمانات قانونية أو حقوق أساسية. لم تكن سياسات العمل الاستعمارية تهدف فقط إلى تحقيق أقصى إنتاج اقتصادي لصالح الشركات الأوروبية، بل كانت أيضًا وسيلة فعالة لتفكيك المجتمعات الكونغولية وإضعاف بنيتها الاجتماعية، مما ساهم بشكل مباشر في خلق الانقسامات العرقية التي استمرت حتى ما بعد الاستقلال.

كانت الشركات الاستعمارية، بدعم من السلطات البلجيكية، توظف العنف المنهجي لضمان الامتثال لنظام الحصص المفروضة، حيث كان العمال يُجبرون على تحقيق مستويات إنتاج محددة من المطاط والمعادن، تحت تهديد العقوبات الجسدية القاسية. كان الفشل في تحقيق هذه الحصص يؤدي إلى الجلد العلني، بتر الأطراف، وأحيانًا الإعدام، مما خلق مناخًا من الرعب أدى إلى تحطيم أي محاولات للمقاومة الجماعية. كان الهدف من هذا العنف ليس فقط فرض النظام، بل أيضًا كسر الروابط الاجتماعية بين الكونغوليين، بحيث يصبح كل فرد منهم معزولًا عن مجتمعه وغير قادر على التنظيم أو الاحتجاج ضد الاستعمار. كان الرعب المنهجي الذي

[5] Gann, Lewis H, and Peter Duignan, *The Rulers of Belgian Africa, 1884-1914*, Princeton University Press, Chapter 2, 1979, p 52-84.

صاحب سياسات العمل القسري وسيلة فعالة لتقويض أي احتمالية لنشوء وعي سياسي أو طبقي بين الكونغوليين، حيث تم إضعاف الروابط الاجتماعية التي كانت قائمة بينهم، وجُعلت أشكال المقاومة الجماعية مستحيلة تقريبًا.

علاوة على ذلك، فإن السياسات الاستعمارية عمدت إلى التلاعب بالتركيبة العرقية للعمالة، حيث تم تجنيد مجموعات عرقية معينة للعمل في المناجم بينما أُجبرت مجموعات أخرى على العمل في الزراعة، مما أدى إلى خلق تفاوتات اقتصادية واجتماعية عمّقت الانقسامات العرقية. كان هذا النهج مقصودًا، إذ سعت الإدارة البلجيكية إلى منع نشوء هوية طبقية موحدة بين العمال، واستبدالها بهويات عرقية متنافرة، الأمر الذي أدى لاحقًا إلى استمرار الانقسامات الاجتماعية بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية. على سبيل المثال، كانت بعض الجماعات تُعتبر أكثر "كفاءة" من غيرها وفقًا للمنظور الاستعماري، وهو ما أدى إلى تمييز اقتصادي بين فئات المجتمع الكونغولي. هذه الديناميكيات ساهمت في تعميق الشعور بالاختلاف والانقسام، مما جعل من الصعب على الكونغوليين تشكيل جبهة موحدة ضد الاستعمار، كما أن هذه التفرقة العرقية زادت من التوترات الداخلية التي استمرت لعقود بعد الاستقلال.

امتد تأثير نظام العمل القسري إلى تفكيك الهياكل العائلية التقليدية، حيث كان يتم انتزاع الرجال من قراهم وإرسالهم إلى مناطق العمل، في حين تُركت النساء والأطفال في ظروف معيشية مزرية دون معيل. كانت هذه العملية أكثر من مجرد تفكيك للأسر؛ فقد أعادت تشكيل الأدوار الاجتماعية داخل المجتمعات الكونغولية، مما أدى إلى إضعاف الهياكل التقليدية التي كانت توفر تماسكًا اجتماعيًا داخل القبائل والمجتمعات المحلية. كما أدى فقدان القوى العاملة المحلية إلى اضطراب الاقتصاد التقليدي الذي كان يعتمد على الزراعة والاكتفاء الذاتي، مما جعل المجتمعات الكونغولية أكثر اعتمادًا على النظام الاستعماري الاقتصادي. هذا التفكك الاجتماعي لم يكن مجرد نتيجة عرضية للسياسات الاستعمارية، بل كان جزءًا من استراتيجية مدروسة لإضعاف النسيج الاجتماعي الكونغولي، مما جعل من الصعب على المجتمعات تنظيم نفسها ضد الحكم الاستعماري.

لم تؤدِّ هذه الممارسات فقط إلى إضعاف المجتمعات الكونغولية على المستوى المحلي، بل كان لها تأثير أوسع على مفهوم الهوية الوطنية في الكونغو. فمع تفكيك الهياكل التقليدية وإعادة تشكيل المجتمعات على أسس عرقية مصطنعة، أصبح من الصعب على الكونغوليين تبني مفهوم موحد للأمة. هذا الأمر كان له تداعيات كارثية بعد الاستقلال، حيث وجدت الدولة الكونغولية الوليدة نفسها أمام مجتمع ممزق يعاني من غياب الهوية الوطنية الموحدة، وهو ما ساهم في استمرار عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية لعقود طويلة. في هذا السياق،

يمكن فهم العديد من الصراعات العرقية والسياسية في فترة ما بعد الاستعمار على أنها امتداد مباشر للسياسات الاستعمارية التي صُممت لزرع الانقسام وإدامة التوترات الداخلية[6].

الفرع الثاني: طمس اللغات والتقاليد المحلية

كانت سياسات القمع الثقافي واللغوي جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الاستعمار التي سعت إلى فرض الهيمنة على الشعب الكونغولي بكل وسيلة ممكنة. كان الهدف الرئيس من هذه السياسات هو فرض الثقافة الأوروبية باعتبارها النموذج الوحيد للحضارة، والعمل على تحويل الشعب الكونغولي إلى مجرد تابع لهذه الثقافة، مما شكل تهديدًا مباشرًا لهويته الأصلية بجميع أبعادها. كان القمع الثقافي أداة أساسية في محاولة المستعمرين لتفكيك الوجود الثقافي للكونغوليين، من خلال تدمير لغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، واستبدالها بالنموذج الأوروبي الذي كان يُعتبر "المثال الأعلى" للتحضر.

أولى السلطات الاستعمارية اهتمامًا خاصًا للغة باعتبارها أداة رئيسية لتطبيق هذا القمع. حيث تم فرض اللغة الفرنسية بشكل قسري كأداة تواصل في جميع المؤسسات الرسمية والإدارية، بل واعتُبرت اللغة الفرنسية من قبل المستعمرين معيارًا للحضارة والتقدم. بينما كانت اللغات المحلية تُعتبر "عقبة" أمام "التطور"، مما أدى إلى تهميشها بشكل متعمد. كان من المثير للدهشة أن اللغات الكونغولية كانت تُعتبر في نظر الاستعمار بمثابة حاجز فكري وثقافي يتعين التخلص منه. وهكذا، كان فرض اللغة الفرنسية يمثل أكثر من مجرد عملية لغوية؛ بل كان عملية محو ثقافي تتعلق بإلغاء هوية الشعب الكونغولي .في مجال التعليم، كانت اللغة الفرنسية تفرض نفسها بشكل صارم. ففي المدارس، كان يُجبر الطلاب على التحدث بالفرنسية طوال الوقت، حتى في فترات الاستراحة، وكان من غير المقبول أبدًا استخدام اللغات الأصلية. كان الأطفال الذين يُضبطون وهم يتحدثون بلغة محلية يُعاقبون بشدة، وغالبًا ما تتضمن العقوبات الضرب أو العزلة الاجتماعية. هذه السياسات لم تكن تهدف فقط إلى منع استخدام اللغات الأصلية، بل كانت تهدف أيضًا إلى فصل الأجيال الجديدة عن هويتهم الثقافية والعاطفية، مما أسهم في نشوء جيل يعيش في حالة من الانفصال عن جذوره الثقافية .إلى جانب فرض اللغة الفرنسية، كانت السلطات الاستعمارية تعمل بشكل متواصل على تغيير أساليب الحياة اليومية للشعب الكونغولي.

كان المستعمرون ينظرون إلى العادات والتقاليد الكونغولية على أنها بدائية وغير متطورة، وكانوا يسعون إلى فرض أسلوب الحياة الأوروبي كبديل لما كان يُعتبر "رجعيًا" أو "غير

[6] Higginson John, *A Working Class in the Making: Belgian Colonial Labor Policy, Private Enterprise, and the African Mineworker, 1907–1951*. Madison: University of Wisconsin Press, Chapter 3, 1989, pp 85–120.

حضاري". كان يُشجع الكونغوليون على ارتداء الملابس الأوروبية، في حين كانت الملابس التقليدية تُعتبر غير لائقة أو متخلفة. وهذا النوع من الفرض الثقافي لم يقتصر على الملابس فقط، بل امتد إلى جوانب أخرى من الحياة، مثل طريقة الطعام، الأنشطة الاجتماعية، حتى الأنماط الفكرية التي كان يُسمح بها في المجتمع .في المدارس، كانت الأدبيات الأوروبية تعتبر النموذج المثالي، في حين كانت تُهمش الأدبيات الكونغولية وتُعتبر دون مستوى الفهم الحضاري. كان الكونغوليون يُجبرون على دراسة الأدب والفلسفة الأوروبية، وتُدرّس لهم قصص تاريخية أوروبية كان يتم تصويرها على أنها أسمى الحضارات التي أثرت في البشرية. هذا التوجه خلق فجوة كبيرة بين واقع الشعب الكونغولي وما كان يُدرس لهم، وهو ما أدى إلى تعزيز الشعور بالاغتراب الثقافي والنفور من الهوية الأصلية .رغم هذه السياسات القمعية، لم تكن المقاومة غائبة تمامًا. ففي العديد من المناطق، تمكنت المجتمعات الكونغولية من الحفاظ على لغاتها وعاداتها الثقافية بالرغم من الضغوط المستمرة. المقاومة كانت تتخذ أشكالًا متعددة؛ ففي بعض الحالات، كان الأهالي يصرون على تعليم أطفالهم لغتهم الأم في المنزل، بعيدًا عن أعين السلطات الاستعمارية. في المناسبات الثقافية، كانت المجتمعات تتجمع سريًا للاحتفال بتقاليدهم، مثل الرقصات والطقوس الدينية التي كانت تشكل جزءًا من هوية الشعب الكونغولي.

هذه المقاومة لم تكن دائمًا ظاهرة أو منظمة، ولكنها كانت تشكل رد فعل طبيعي ضد محاولات الاستعمار لمحو الثقافة الكونغولية .بجانب القمع الثقافي واللغوي، كانت السلطات الاستعمارية تسعى لتفكيك الهياكل الاجتماعية التقليدية التي كانت تدير المجتمع الكونغولي. كانت المجتمعات الكونغولية تتمتع بهياكل اجتماعية معقدة، تضم طقوسًا وممارسات محورية في الحياة اليومية. لكن المستعمرين البلجيكيين حاولوا إضعاف هذه الهياكل من خلال فرض نظم جديدة، كانت تستند إلى الإدارة الاستعمارية. وكان من أبرز هذه المحاولات تعيين زعماء محليين موالين للسلطات الاستعمارية، مما أدى إلى تهميش السلطة التقليدية التي كانت تُدير شؤون المجتمع. هذا التغيير في الهياكل الاجتماعية كان له تأثير بالغ على الهوية الثقافية للكونغوليين، الذين اضطروا للتخلي عن نظمهم الاجتماعية لصالح نظم مفروضة لم تكن ذات صلة بثقافاتهم .ورغم هذه المحاولات المستمرة لتدمير الثقافة الكونغولية، ظل الشعب الكونغولي متمسكًا بهويته الثقافية واللغوية.

فالمقاومة الثقافية، على الرغم من كونها سرية في كثير من الأحيان، كانت تعبيرًا قويًا عن رفض الشعب الكونغولي لمحاولات الاستعمار. وقد تبين من خلال هذه المقاومة أن هوية الشعب الكونغولي كانت قوية بما يكفي لتحمل ضغوط الاستعمار. ظل الشعب الكونغولي

يواصل الحفاظ على تراثه الثقافي، ويؤكد استمرارية هويته، مما يعكس قدرة قوية على الصمود أمام محاولات الاستعمار لتدمير ثقافتهم.[7]

الفرع الثالث: القمع الدموي للانتفاضات والمجتمعات المحلية

اتّسم الاستعمار البلجيكي في الكونغو باستخدام العنف الممنهج كأداة أساسية لفرض الهيمنة الاستعمارية وإجهاض أي بوادر مقاومة شعبية. وقد جرى التعامل مع أي شكل من أشكال التحدي، مهما كان محدودًا، بوصفه تهديدًا وجوديًا ينبغي القضاء عليه بوحشية مفرطة. وشمل هذا القمع عمليات قتل جماعي، وتدمير واسع النطاق للمناطق السكنية، وممارسات عقابية استهدفت التجمعات المحلية، في محاولة لترسيخ مناخ دائم من الخوف والامتثال القسري.

تجلّى هذا النهج في سياسات الردع العنيف، حيث لم يقتصر العقاب على الأفراد المنخرطين في المقاومة الفعلية، بل امتد ليشمل المدنيين عبر الإعدامات الجماعية، والاعتقالات العشوائية، وفرض العقوبات الجماعية مثل تدمير القرى بأكملها وحرق المحاصيل، ما أدى إلى حرمان المجتمعات من مصادر عيشها الأساسية. وقد صُمّمت هذه الإجراءات بطريقة تضمن الحدّ من أي قدرة على إعادة التنظيم أو تشكيل مقاومة مستقبلية.

لم يكن الهدف من القمع الدموي مجرد القضاء على التمردات المسلحة، بل امتد ليشمل تفكيك البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية. إذ كانت الزعامات التقليدية والمراكز الروحية والاجتماعية في طليعة المستهدفين، حيث تعرض القادة المحليون للقتل أو النفي، ما أدى إلى فراغ سلطوي خلخل أسس التماسك الاجتماعي. وقد شكّل استهداف هذه البُنى محاولة مدروسة لإضعاف أي إمكان لتشكّل قيادة محلية يمكن أن تعيد توجيه المجتمعات نحو المقاومة أو الحفاظ على هويتها الثقافية.

إلى جانب القمع العسكري، اعتمدت السياسات الاستعمارية أساليب ممنهجة لتفكيك النسيج الثقافي للشعب المحلي. فقد استُخدمت أساليب الترهيب والتجويع القسري، إلى جانب تدمير المعالم الثقافية، كجزء من محاولة محو أي مظهر من مظاهر الهوية الجماعية. وشمل ذلك قمع التجمعات التقليدية، ومهاجمة الطقوس الدينية، وحظر الممارسات الثقافية التي تعزز التماسك الاجتماعي، ما أدى إلى تقويض أحد أهم مصادر القوة المجتمعية في مواجهة الاستعمار.

انعكست آثار هذه الممارسات بوضوح على الفئات الأكثر ضعفًا داخل المجتمع، حيث كانت النساء والأطفال من بين الأهداف الرئيسية للعنف الممنهج. فقد استُخدمت الانتهاكات الجسدية،

[7] David Van Reybrouck, *Congo: The Epic History of a People*. New York: HarperCollins Publishers, Chapter 4, 2014, P 110-125.

بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، كوسيلة لترهيب المجتمعات وإخضاعها، بينما حُرم الأطفال من الاستقرار والأمان، مما ترك آثارًا طويلة الأمد على الأجيال اللاحقة. وقد أُريد لهذا القمع أن يمتد ليشمل كافة جوانب الحياة اليومية، بحيث يصبح الاستسلام للنظام الاستعماري هو الخيار الوحيد المتاح.[8]

[8] Adam Hochschild, *King Leopold's Ghost: A Story of Greed, Terror, and Heroism in Colonial Africa*, Boston: Houghton Mifflin Harcourt, Chapter 5, 2006, p 81-104.

المبحث الثاني: استمرار اثار الاستعمار بعد الاستقلال

المطلب الأول: ضعف الدولة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي

لم يكن الاستقلال عن القوى الاستعمارية نهايةً للاضطرابات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل شكّل بدايةً لمرحلة جديدة من الأزمات التي عمّقت ضعف الدولة الوطنية وزادت من حالة عدم الاستقرار السياسي. فقد ورثت الدولة الوليدة بنية سياسية هشة، إذ أن الاستعمار البلجيكي لم يسعَ إلى تأهيل نخب سياسية وإدارية تمتلك الكفاءة لإدارة شؤون البلاد، ما أدى إلى حدوث فراغ مؤسسي واسع عقب الاستقلال عام 1960. وسرعان ما أصبحت البلاد مسرحًا لصراعات داخلية بين الفصائل السياسية، في ظل تدخلات دولية وإقليمية سعت إلى التأثير في مسار الأحداث، الأمر الذي ساهم في استمرار حالة الفوضى. كما أن التوترات العرقية والانقسامات الإثنية، التي غذّاها الاستعمار عمدًا من خلال سياسات التفريق، أدت دورًا حاسمًا في إضعاف الدولة وعجزها عن تحقيق وحدة وطنية راسخة.

الفرع الأول: الصراع على السلطة بعد الاستقلال(1960-1965)

مع استقلال الكونغو في 30 يونيو 1960، ورثت البلاد بنية سياسية هشة تفتقر إلى الأسس المؤسسية التي تمكنها من تحقيق استقرار حقيقي. لم يكن هناك جهاز إداري مؤهل لإدارة شؤون الدولة، إذ أن الإدارة الاستعمارية البلجيكية، على مدار عقود، حرصت على الإبقاء على مؤسسات الدولة ضعيفة وغير قادرة على العمل بشكل مستقل. كان من المفترض أن يؤدي الاستقلال إلى قيام دولة وطنية قادرة على تحقيق الحكم الذاتي، إلا أن غياب كوادر محلية مدربة وهيمنة النخب السياسية غير المؤهلة أدى إلى فراغ مؤسسي خانق. هذا الفراغ لم يكن مجرد مشكلة إدارية، بل كان تجسيدًا لضعف الدولة وعدم قدرتها على ترسيخ سلطتها في مواجهة القوى الداخلية والخارجية التي كانت تتنازع على النفوذ.

في خضم هذه الفوضى، برز صراع حاد بين القادة السياسيين، حيث مثّل باتريس لومومبا التيار القومي الراديكالي، الذي دعا إلى استقلال سياسي واقتصادي حقيقي، محاولًا فك الارتباط مع الإرث الاستعماري، بينما تبنى جوزيف كازافوبو نهجًا أكثر حذرًا، يسعى للحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الاستعمارية السابقة، بما في ذلك بلجيكا. لم يكن هذا الصراع مجرد خلاف سياسي، بل كان يعكس تباينًا جوهريًا في الرؤية حول طبيعة الدولة الجديدة، ودورها في الساحة الدولية. تصاعدت حدة الخلافات بين الطرفين إلى أن قام كازافوبو بإقالة لومومبا في سبتمبر

1960، وهو ما رفضه الأخير، مما أدى إلى أزمة دستورية كشفت ضعف الأطر القانونية والمؤسسية للدولة الجديدة، وعدم وجود آليات واضحة لحل النزاعات السياسية.

لم يكن الانقسام السياسي هو التحدي الوحيد الذي واجهته الدولة الكونغولية الوليدة، بل امتدت الأزمة إلى الجيش، الذي كان لا يزال تحت التأثير المباشر للضباط البلجيكيين، وهو ما أدى إلى رفض الجنود الكونغوليين للقيادة الأوروبية المتبقية. سرعان ما تفجرت سلسلة من التمردات العسكرية، التي لم تقتصر على الجيش فحسب، بل امتدت إلى قطاعات أخرى من المجتمع، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار. استغلت القوى الاستعمارية السابقة هذا الوضع الهش لتعزيز نفوذها، حيث قدمت بلجيكا دعمًا لانفصال إقليم كاتانغا، بقيادة مويز تشومبي، الذي تمكن من إقامة حكم شبه مستقل بفضل المساعدات العسكرية والاقتصادية البلجيكية. كان انفصال كاتانغا بمثابة ضربة قاسية للحكومة المركزية، التي وجدت نفسها عاجزة عن بسط سلطتها على كامل أراضي البلاد، مما عزز من مظاهر تفكك الدولة وأكد هشاشتها.

في مواجهة هذا الوضع، حاولت الأمم المتحدة التدخل كوسيط لحل الأزمة، إلا أن هذا التدخل لم يحقق النجاح المطلوب، حيث اعتبره بعض الفاعلين المحليين منحازًا لصالح بعض الأطراف على حساب أخرى، مما زاد من تأجيج الانقسامات الداخلية. وبدلًا من أن يكون التدخل الأممي عامل استقرار، أصبح جزءًا من الصراع، خاصة مع تزايد الضغوط الدولية التي لم تأخذ في الاعتبار تعقيدات المشهد السياسي الكونغولي. في ظل هذا السياق، تحول التنافس السياسي إلى صراع على البقاء، حيث سعت كل مجموعة إلى تأمين موقعها داخل الدولة الجديدة، إما من خلال التحالف مع القوى الخارجية، أو عبر اللجوء إلى العنف السياسي كأداة لتعزيز النفوذ.

ومع تصاعد حالة الفوضى، تم اعتقال لومومبا في ديسمبر 1960، ثم نُقل إلى كاتانغا حيث تعرض للتعذيب الوحشي قبل أن يتم إعدامه في 17 يناير 1961، بمباركة من السلطات البلجيكية وبعض خصومه المحليين. لم يكن اغتيال لومومبا مجرد حدث سياسي، بل كان نقطة تحول رئيسية كشفت مدى ضعف الدولة الكونغولية وعجزها عن فرض سيادتها أو حماية قادتها. هذا الاغتيال أدى إلى تعميق فقدان الشرعية السياسية للحكومة المركزية، وأكد بشكل واضح أن القوى الغربية لن تسمح بقيام نظام وطني مستقل في الكونغو، بعيدًا عن دائرة نفوذها. كما أن اختفاء لومومبا من المشهد السياسي فتح المجال أمام فاعلين جدد، كانوا أكثر ارتباطًا بالمصالح الدولية، مما أدى إلى تحول البلاد إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى.[9]

[9]Gabi Hesselbein, *The Rise and Decline of the Congolese State: An Analytical Narrative on State-Making,* Crisis States Research Centre, November 2007, p 24–25.

الفرع الثاني: الاستبداد السياسي والفساد المؤسسي (1965-1997)

مع وصول جوزيف موبوتو إلى السلطة في نوفمبر 1965، استغل حالة الفوضى السياسية وعدم الاستقرار التي طغت على البلاد منذ الاستقلال، مقدمًا نفسه كضامن للوحدة الوطنية والاستقرار. إلا أن صعوده لم يكن مجرد نتيجة لحاجة داخلية للقيادة، بل كان أيضًا مدعومًا من قبل القوى الغربية، التي رأت فيه حليفًا يمكن الاعتماد عليه في سياق الحرب الباردة. منذ اللحظة الأولى، لم تكن سياساته موجهة نحو بناء دولة قوية، بل نحو تعزيز سلطته الشخصية عبر تفكيك أي تهديد محتمل، سواء أكان سياسيًا، عسكريًا، أم اقتصاديًا. كان ذلك جزءًا من نمط أوسع يعكس ضعف الدولة الكونغولية، حيث أصبحت السلطة تتمركز حول فرد واحد، فيما تم إفراغ المؤسسات من وظائفها وتحويلها إلى أدوات لضمان الولاء، بدلاً من أن تكون آليات فعالة للحكم والإدارة.

أدرك موبوتو أن السيطرة السياسية في دولة تعاني من هشاشة مؤسسية تستلزم إلغاء أي بدائل للسلطة، ولهذا قام بفرض نظام الحزب الواحد، مما أدى إلى استبعاد المعارضة السياسية وإلغاء التعددية. لم يكن هذا الإجراء مجرد تكتيك سياسي، بل كان خطوة حاسمة في ترسيخ نظام استبدادي قائم على الولاء الشخصي. أصبح حزب الحركة الشعبية للثورة (MPR) الأداة السياسية الوحيدة المسموح بها، وتحولت الدولة بأكملها إلى امتداد للنظام الحاكم، حيث أُدمجت البيروقراطية في جهاز الولاء لموبوتو بدلاً من أن تعمل كإدارة مستقلة لتنظيم شؤون الدولة. القضاء على التعددية الحزبية لم يكن فقط أداة لقمع المعارضة، بل كان أيضًا وسيلة لضمان عدم ظهور أي مراكز قوة بديلة يمكن أن تهدد هيمنة موبوتو. في هذا السياق، تم التعامل مع أي محاولة لمعارضته بالقمع العنيف، وشملت أساليبه الاعتقالات التعسفية، التعذيب، النفي السياسي، وحتى التصفية الجسدية لبعض خصومه.

كان الجيش أحد أهم الأدوات التي استخدمها موبوتو لضمان بقائه في السلطة، إلا أن طريقة إدارته للمؤسسة العسكرية لم تكن تهدف إلى خلق جيش وطني قوي، بل إلى إبقائه تحت سيطرته الشخصية. بدلاً من بناء مؤسسة عسكرية قادرة على حماية سيادة الدولة، عمد إلى تهميش الضباط الذين أظهروا استقلالية، وقام بتوزيع المناصب العسكرية العليا وفقًا لمبدأ الولاء بدلاً من الكفاءة. هذا النمط من الإدارة العسكرية أدى إلى إضعاف الجيش، الذي لم يعد يعمل كقوة وطنية مستقلة، بل تحول إلى مجموعة من الشبكات الزبائنية التي تخدم مصالح النظام بدلاً من مصالح الدولة. علاوة على ذلك، خضع الجيش لعمليات تطهير مستمرة، حيث أُعدم بعض الجنرالات الذين اشتُبه في عدم ولائهم، وتمت إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بانتظام لمنع أي

محاولات تمرد. كانت النتيجة أن الجيش أصبح أداة للقمع الداخلي وليس قوة قادرة على مواجهة التحديات الخارجية، مما جعل الدولة أكثر عرضة للتدخلات الخارجية والاضطرابات الداخلية.

اقتصاديًا، تبنى موبوتو مشروع "الزائيرية"، الذي أُعلن عنه كخطوة لاستعادة السيطرة الوطنية على الاقتصاد، لكنه سرعان ما تحول إلى أداة للنهب المنظم. في عام 1973، أعلن تأميم الشركات الأجنبية بحجة خلق طبقة برجوازية وطنية، لكن هذه السياسة لم تؤدِ إلا إلى تعزيز سلطة النظام، حيث تم منح إدارة هذه الشركات لشخصيات موالية للنظام بدلاً من خبراء اقتصاديين قادرين على إدارتها بكفاءة. لم يكن الهدف الحقيقي لهذه السياسة تحقيق استقلال اقتصادي بقدر ما كان تعزيز سيطرة النخبة الحاكمة على الموارد، مما أدى إلى انهيار القطاعات الإنتاجية وفقدان الدولة لمصادر دخلها الرئيسية. خلال السبعينيات، تراجع الإنتاج الصناعي بشكل حاد، حيث انخفضت القدرة الإنتاجية إلى أقل من 40%، فيما تجاوز معدل التضخم 100%. كانت هذه المؤشرات دليلًا على الفشل البنيوي للنظام الاقتصادي، الذي لم يعتمد على الإنتاج، بل على استغلال الموارد الطبيعية والاستدانة الخارجية. أدى سوء الإدارة والفساد إلى انهيار قيمة العملة الوطنية، ومع تدهور قيمة الزائيري، فقدت الدولة القدرة على تمويل الخدمات العامة، ما انعكس بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين.

الفساد المؤسسي لم يكن مجرد عرض جانبي للنظام، بل أصبح هو الأساس الذي بُني عليه الحكم. تحولت مؤسسات الدولة إلى شبكات محسوبية، حيث لم يعد تعيين المسؤولين يتم بناءً على الكفاءة، بل وفقًا لدرجة الولاء الشخصي. أصبح لكل مسؤول إقطاعيته الخاصة داخل الدولة، حيث كان بإمكانه استغلال الموارد العامة دون أي رقابة فعلية. هذه الديناميكية لم تؤدِ فقط إلى تفكك المؤسسات، بل جعلت من المستحيل تطبيق أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية حقيقية. ومع مرور الوقت، أصبح النظام يعتمد بشكل متزايد على الدعم الخارجي، لا سيما من القوى الغربية التي رأت في موبوتو حليفًا استراتيجيًا ضد الاتحاد السوفييتي. تلقت زائير خلال السبعينيات والثمانينيات مساعدات مالية ضخمة من الولايات المتحدة، فرنسا، وبلجيكا، لكنها لم تُستخدم في مشاريع تنموية، بل ذهبت إلى حسابات المسؤولين في البنوك الأجنبية[10] .

ورغم هذا الدعم الخارجي، إلا أن الدولة بدأت تفقد سيطرتها تدريجيًا، لا بسبب معارضة داخلية قوية، ولكن بسبب التآكل التدريجي لقدرتها المؤسسية. لم يعد بإمكان النظام تقديم أي خدمات للمواطنين، وأصبحت الأقاليم البعيدة عن العاصمة كينشاسا تعيش حالة من الحكم الذاتي غير

[10] Nzongola-Ntalaja Georges, *From Zaire to the Democratic Republic of the Congo,* 1st ed, Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2004, pp 13–19.

الرسمي، حيث بدأت شبكات التهريب والجماعات المسلحة في الظهور، مستفيدة من غياب الدولة المركزية. في هذا السياق، أصبح من الواضح أن حكم موبوتو لم يكن نظامًا مستقرًا بقدر ما كان توازنًا هشًا بين الفساد والقمع، يعتمد على استمرار تدفق المساعدات الخارجية واستمرار تحالفاته السياسية. ومع تراجع الدعم الدولي، بدأت هذه التوازنات في الانهيار، حيث لم يعد بالإمكان الحفاظ على النظام بنفس الأساليب السابقة.

في أواخر الثمانينيات، بدأت الأوضاع تخرج عن سيطرة موبوتو، حيث أدى الانهيار الاقتصادي إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية، خاصة في المدن الكبرى مثل كينشاسا ولوبومباشي. بالتوازي مع ذلك، بدأت الضغوط الدولية تتزايد، حيث لم تعد القوى الغربية ترى في موبوتو شريكًا موثوقًا كما كان الحال في السابق. أدى ذلك إلى دفع النظام نحو تقديم تنازلات شكلية، مثل السماح بالتعددية الحزبية، لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لاستعادة شرعية النظام. في الوقت نفسه، بدأ الانقسام داخل الدائرة المقربة من موبوتو، حيث لم يعد قادرًا على السيطرة على التنافسات الداخلية داخل النخبة الحاكمة. بحلول أوائل التسعينيات، لم يكن النظام قد انهار بعد، لكنه كان يواجه أزمة وجودية، حيث فقد القدرة على ضبط التفاعلات السياسية والاقتصادية داخل الدولة.

وفي حين بدا أن النظام لا يزال قادرًا على البقاء بفضل ما تبقى له من نفوذ، كانت الأزمة تتفاقم في الأقاليم، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن فرض سلطتها على كامل أراضيها. بدأ ظهور ميليشيات محلية في عدة مناطق، مستفيدة من غياب سلطة الدولة ومن ضعف المؤسسات الأمنية، التي لم تعد قادرة على ضبط الوضع. لم يكن ذلك مجرد تمردات معزولة، بل كان مؤشرًا على تفكك الدولة نفسها، حيث لم تعد الحكومة المركزية قادرة على ممارسة سيادتها خارج المدن الكبرى. هذا التدهور لم يكن فقط نتيجة الفساد أو سوء الإدارة، بل كان أيضًا نتاجًا لعقود من تفكيك مؤسسات الدولة لصالح حكم الفرد، مما جعل انهيار النظام مسألة وقت لا أكثر.[11]

في عام 1996، اندلعت حرب الكونغو الأولى كنتيجة مباشرة للتوترات الإقليمية المتزايدة والتدخلات الخارجية، ولا سيما من قبل رواندا، التي بررت تدخلها العسكري في زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا) بدوافع أمنية وسياسية معقدة. عقب الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، فرّ عدد كبير من اللاجئين الهوتو، بمن فيهم عناصر متورطة في أعمال العنف، إلى شرق زائير، حيث تمركزوا في مخيمات اللاجئين التي تحولت إلى قواعد انطلاق

[11] Ibid., 36–40.

لعمليات مسلحة ضد الحكومة الرواندية الجديدة. أدى ذلك إلى تدخل رواندا عسكريًا في زائير، مدعية أن وجود هذه الجماعات يمثل تهديدًا لأمنها القومي، وسعت بالتالي إلى القضاء عليها وفرض نفوذها على المنطقة الحدودية.

إلا أن التدخل الرواندي لم يكن مدفوعًا فقط بالاعتبارات الأمنية، بل كان أيضًا جزءًا من استراتيجية جيوسياسية واقتصادية أوسع تهدف إلى تعزيز النفوذ الإقليمي والوصول إلى الموارد الطبيعية الغنية في شرق زائير. لعبت السيطرة على مناجم الذهب والماس والكوبالت دورًا رئيسيًا في تأجيج التدخل العسكري، حيث شكّلت الموارد الطبيعية حافزًا إضافيًا للقوى الخارجية المتورطة في النزاع. علاوة على ذلك، ساهمت الانقسامات العرقية، خاصة بين التوتسي والهوتو، في تعقيد المشهد السياسي، إذ تم تصنيف التوتسي الكونغوليين كحلفاء محتملين لرواندا، مما أدى إلى تفاقم التوترات الداخلية وزيادة الاستقطاب السياسي في المنطقة.

ضمن هذا السياق، دعمت رواندا وأوغندا تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو، بقيادة لوران كابيلا، كواجهة محلية للتدخل العسكري، ما أتاح لها تعزيز نفوذها الإقليمي مع تجنب التداعيات الدبلوماسية المباشرة لتدخلها. ومع تقدم قوات التحالف المدعومة من رواندا وأوغندا نحو المناطق الاستراتيجية، كشف ضعف الدولة الزائيرية بوضوح، حيث انهارت المؤسسات العسكرية تحت وطأة الفساد وسوء الإدارة. لم يكن جيش موبوتو مجهزًا لمواجهة قوة عسكرية منظمة، خاصة في ظل تفشي المحسوبية وغياب نظام لوجستي فعال، ما أدى إلى حالات فرار جماعي في صفوف القوات الحكومية، التي عانت من نقص الإمدادات وعدم انتظام دفع رواتب الجنود.

بحلول مايو 1997، بات سقوط النظام أمرًا محتمًا، إذ وصلت قوات التحالف إلى مشارف كينشاسا دون مقاومة فعلية تُذكر. في مواجهة انهيار سلطته، لم يكن أمام موبوتو خيار سوى مغادرة البلاد، متوجهًا إلى المنفى في المغرب، حيث توفي لاحقًا. في 17 مايو 1997، دخل لوران كابيلا العاصمة كينشاسا وأعلن نفسه رئيسًا للبلاد، منهياً بذلك أكثر من ثلاثة عقود من حكم موبوتو، وقام بتغيير اسم الدولة رسميًا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيذانًا بمرحلة جديدة من التحولات السياسية.[12]

[12] Benjamin Macqueen, *To What Extent Was the First Congo War of 1996 Caused Primarily by a Rwandan Foreign Invasion?,* University of Cape Town, 2019, p 4–7.

الفرع الثالث: استمرار الهشاشة السياسية (1997-الآن)

بعد سقوط نظام موبوتو وتولي لوران ديزيريه كابيلا السلطة في عام 1997، دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة جديدة من الأزمات السياسية وعدم الاستقرار، إذ سرعان ما تلاشت الآمال في تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة. افتقر النظام الجديد إلى الخبرة الإدارية والشرعية السياسية الكافية، حيث استند صعود كابيلا إلى السلطة على الدعم العسكري الذي تلقاه من رواندا وأوغندا، وليس على قاعدة سياسية داخلية متينة. ومع ذلك، سرعان ما نشأت توترات بين كابيلا وحلفائه الإقليميين السابقين، مما أدى إلى تآكل تحالفاته الخارجية، التي كانت ضرورية لضمان استمرارية حكمه. في غضون عام واحد فقط، تفاقمت هذه الخلافات لتؤدي إلى اندلاع حرب الكونغو الثانية في عام 1998، والتي أصبحت واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا وتشعبًا في القارة الإفريقية.

منذ توليه الحكم، واجه كابيلا تحديات جوهرية في بناء مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون، إذ لم يكن يمتلك قاعدة دعم سياسية راسخة داخل البلاد، واعتمد في البداية على تحالفات خارجية اتسمت بالهشاشة والتقلب. وبدلاً من تبني نهج إدماجي في الحكم يسعى إلى استيعاب مختلف القوى السياسية والاجتماعية، تبنى كابيلا نهجًا سلطويًا قائمًا على تركيز السلطة في يده، مما ساهم في تعميق أزمة الشرعية السياسية للنظام. عززت هذه السياساتمن مركزية الدولة دون إحداث إصلاحات جوهرية في بنيتها، ما أدى إلى استمرار ضعفها المؤسسي وغياب آليات فعالة للحكم الرشيد.

في ظل هذه الظروف، تزايدت المعارضة الداخلية ضد حكم كابيلا، الذي لم يتمكن من توحيد البلاد تحت سلطته، حيث ظلت العديد من المناطق خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة أو قوى إقليمية متنافسة تسعى إلى بسط نفوذها على الأراضي الغنية بالموارد الطبيعية. تفكك سلطة الدولة في أجزاء واسعة من البلاد أضعف قدرتها على فرض النظام العام، مما أسهم في تفاقم النزاعات الداخلية وتسهيل التدخلات الأجنبية المستمرة. وبدلاً من تعزيز أسس الحكم المستقر، أدى فشل كابيلا في استيعاب القوى السياسية المحلية إلى ترسيخ بيئة من الانقسامات السياسية والإثنية، ما جعل الدولة عرضة لمزيد من التدخلات الخارجية، وأعاد إنتاج ديناميات عدم الاستقرار التي سادت خلال عهد موبوتو، ولكن في سياق سياسي وعسكري أكثر تعقيدًا [13]

[13] *Laurent Kabila*, Encyclopædia Britannica, last modified May 16, 2023. bit.ly/3Pz8KxV

في أغسطس 1998، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تصعيدًا حادًا في أزمتها السياسية والأمنية، حيث انقلبت كل من رواندا وأوغندا على لوران ديزيريه كابيلا بعد أن كانتا من أبرز داعميه في الإطاحة بنظام موبوتو. جاء هذا التحول نتيجة اتهام حكومته بالفشل في منع الجماعات المسلحة المعادية لكلا البلدين من استخدام الأراضي الكونغولية كقاعدة لعملياتها، وهو ما اعتبرته كيغالي وكمبالا تهديدًا مباشرًا لأمنهما القومي. في هذا السياق، قامت رواندا بدعم حركة تجمع الكونغوليين من أجل الديمقراطية، بينما قدمت أوغندا الدعم لحركة تحرير الكونغو بقيادة جان بيير بيمبا، مما أدى إلى اندلاع حرب الكونغو الثانية، التي سرعان ما اتسع نطاقها لتشمل قوى إقليمية أخرى، مثل أنغولا وزيمبابوي وناميبيا، التي تدخلت عسكريًا لدعم حكومة كابيلا.

لم يكن هذا النزاع مجرد صراع داخلي، بل تحول إلى حرب إقليمية معقدة، غذتها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوى الإقليمية المنخرطة فيه. فقد أدت الحرب إلى مزيد من إضعاف الدولة الكونغولية، التي كانت تعاني أصلًا من الهشاشة المؤسسية، حيث تفككت هياكل الحكم بشكل متزايد، وازداد انتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة. ومع استمرار القتال، حاول كابيلا الحد من النفوذ الأجنبي داخل حكومته، لكن هذه المحاولات أدت إلى صدامات داخلية، إذ عارض العديد من المسؤولين والقيادات العسكرية هذا التوجه، نظرًا لاعتمادهم على دعم القوى الإقليمية في الحفاظ على نفوذهم السياسي والعسكري. كما تفاقم الاستياء الشعبي نتيجة التدهور الاقتصادي الحاد، وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، واتساع نطاق الفساد، مما أدى إلى تآكل شرعية النظام وعزز حالة الانقسام الداخلي.

في محاولة لاحتواء النزاع، تم التوصل إلى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في عام 1999، إلا أن تنفيذه واجه تحديات كبيرة، إذ لم تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها على جميع الأراضي، وظلت التوترات قائمة بين كابيلا وحلفائه السابقين. ومع استمرار الصراع المسلح وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية، تفاقمت الأوضاع السياسية، خاصة مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد حكومته، التي فشلت في تحقيق أي تقدم في إعادة الاستقرار إلى البلاد أو تحسين الظروف المعيشية للسكان. بحلول عام 2000، كان النظام يعاني من عزلة سياسية متزايدة، حيث فقد كابيلا الكثير من الدعم الداخلي، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والانهيار شبه الكامل للخدمات العامة[14] .

[14] Tull, Denis M, *Why Congo Persists: Sovereignty, Globalization, and the Violent Reproduction of a Weak State*, German Institute for International and Security Affairs, 2019, p 28–35.

بلغت الأزمة ذروتها في 16 يناير 2001، عندما اغتيل لوران كابيلا في ظروف غامضة، مما خلق حالة من الفراغ السياسي وعدم اليقين حول مستقبل البلاد. في محاولة لتجنب انهيار الدولة بالكامل، تم تعيين ابنه جوزيف كابيلا رئيسًا، حيث تبنى نهجًا أكثر تصالحية مقارنة بوالده، وسعى إلى إنهاء الحرب من خلال فتح قنوات للحوار السياسي. في هذا السياق، قاد مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق بريتوريا عام 2002، الذي نص على إنهاء النزاع المسلح وتشكيل حكومة انتقالية تضم مختلف الفصائل السياسية والمسلحة، في خطوة تهدف إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي.

ورغم هذه الجهود، ظل ضعف الدولة الكونغولية مستمرًا، إذ لم تؤدِ الاتفاقيات السياسية إلى إصلاحات مؤسسية حقيقية تعزز من سيادة القانون أو تقوي من قدرة الدولة على إدارة مواردها بشكل فعال. وفي ظل هذه التحديات، أجريت في عام 2006 أول انتخابات ديمقراطية منذ الاستقلال، والتي أسفرت عن فوز جوزيف كابيلا، إلا أن هذه الانتخابات لم تحقق الاستقرار المنشود، إذ اتهمته المعارضة بالتلاعب بالنتائج، وظل العنف السياسي والاحتجاجات الشعبية مستمرين طوال فترة حكمه. ومع إعادة انتخابه في عام 2011 وسط احتجاجات واسعة، تفاقمت حالة عدم الثقة في النظام السياسي، حيث اتهمته المعارضة بتقويض العملية الديمقراطية وتعزيز سلطته بطرق غير ديمقراطية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية والمؤسسية التي تعاني منها البلاد.

مع اقتراب نهاية ولايته في عام 2016، تصاعدت الضغوط المحلية والدولية على كابيلا للتنحي، لكنه سعى إلى البقاء في السلطة من خلال تأجيل الانتخابات، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات حاشدة في مختلف أنحاء البلاد. في ظل تصاعد التوترات، تزايد الضغط عليه للامتثال لمبدأ التداول السلمي للسلطة، ما أجبره في نهاية المطاف على التنحي في عام 2018.

في عام 2019، تولّى فيليكس تشيسيكيدي رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد فوزه في انتخابات مثّلت حدثًا تاريخيًا باعتبارها أول انتقال سلمي للسلطة في البلاد منذ استقلالها عام 1960. غير أن هذه الانتخابات لم تخلُ من الجدل، إذ أثارت مزاعم واسعة بحدوث تزوير انتخابي، وسط اتهامات بوجود صفقة سرية بين تشيسيكيدي وسلفه جوزيف كابيلا، الذي احتفظ بنفوذ قوي داخل المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية للدولة. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف شرعية تشيسيكيدي منذ بداية ولايته، ما حدّ من قدرته على تنفيذ إصلاحاته بفعالية، حيث بقيت أجهزة الدولة خاضعة بشكل كبير لسيطرة تحالف "الجبهة المشتركة من أجل الكونغو" الموالي لكابيلا، والذي كان يسيطر على الأغلبية البرلمانية.

رغم وعوده بإصلاح النظام السياسي وتعزيز الحكم الرشيد، اصطدم تشيسيكيدي بواقع سياسي معقد، حيث تداخلت المصالح بين النخب الحاكمة، بينما استمر ضعف مؤسسات الدولة في عرقلة أي محاولات للإصلاح. خلال العامين الأولين من حكمه، واجه صعوبات كبيرة في فرض سلطته، إذ ظلت الوزارات السيادية، مثل الدفاع والداخلية، تحت سيطرة شخصيات موالية لكابيلا، مما قلّص من هامش مناورة الرئيس الجديد وأعاق تنفيذ تغييرات جوهرية. كما أن تعهّداته بتحسين الظروف المعيشية لم تجد طريقها إلى التنفيذ، إذ واصل الفرنك الكونغولي فقدان قيمته، بينما تفاقمت معدلات الفقر والبطالة، مما أدى إلى تصاعد حالة الإحباط الشعبي[15].

في عام 2021، ومع تزايد التوترات بينه وبين معسكر كابيلا، قرر تشيسيكيدي تفكيك التحالف السياسي الذي أوصله إلى السلطة، محاولًا إعادة رسم المشهد السياسي لصالحه عبر تأسيس تحالف جديد باسم "الاتحاد المقدّس من أجل الأمة". وقد نجح في استقطاب عدد من البرلمانيين المنتمين إلى معسكر كابيلا، مما مكّنه من تشكيل أغلبية برلمانية جديدة، وإقصاء أنصار الرئيس السابق من المناصب الحكومية الرئيسية. وبحلول أبريل 2021، تم الإعلان عن حكومة جديدة موالية بالكامل لتشيسيكيدي، وهو ما منحه قدرة أكبر على ممارسة سلطته دون قيود التحالفات السابقة. غير أن هذا التحول، رغم أهميته السياسية، لم يترجم إلى تحسن ملموس في أداء الحكومة، حيث استمرت البلاد في مواجهة أزمات اقتصادية وأمنية متفاقمة.

على المستوى الاقتصادي، فشلت الحكومة في احتواء التدهور المستمر لقيمة العملة الوطنية، إذ واصل الفرنك الكونغولي انخفاضه، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين. ورغم إعلان تشيسيكيدي عن خطط لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية، فإن ضعف البنية التحتية، وغياب الإصلاحات الهيكلية، واستمرار الفساد الإداري، حال دون تحقيق أي تقدم جوهري. أما على الصعيد الاجتماعي، فلم تشهد الخدمات العامة تحسنًا يُذكر، إذ ظلّ قطاعا الصحة والتعليم يعانيان من نقص الموارد وسوء الإدارة، ما أدى إلى تعميق الأزمة الاجتماعية وزيادة حالة الاستياء الشعبي.

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام 2023، دخلت البلاد في حالة من الاستقطاب السياسي الحاد، إذ شككت المعارضة في نزاهة العملية الانتخابية، متهمة الحكومة بالتلاعب لضمان إعادة انتخاب تشيسيكيدي. وعلى الرغم من إعلان اللجنة المستقلة للانتخابات فوزه بولاية ثانية بنسبة 73% من الأصوات، رفضت المعارضة هذه النتائج، معتبرة أنها مزورة، وطالبت بإعادة

[15] Ibid., 45–58.

الانتخابات. وقد رافقت هذه العملية احتجاجات شعبية واسعة، حيث خرج المتظاهرون للمطالبة بإصلاحات سياسية وضمانات أكبر لنزاهة الانتخابات المقبلة.

مع بداية ولايته الثانية، يواجه تشيسيكيدي تحديات كبرى تتعلق بإعادة بناء الثقة في العملية الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ورغم نجاحه في إقصاء نفوذ كابيلا داخل مؤسسات الدولة، فإن التحديات البنيوية التي تعاني منها البلاد لا تزال قائمة، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرته على تنفيذ إصلاحات فعلية.[16]

يمثل المسار السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الاستقلال عام 1960 حالة نموذجية لتلاقي ضعف الدولة الوطنية، وتفكك النخب، والتدخلات الجيوسياسية التي فرضتها الحرب الباردة. فقد جاءت عملية إنهاء الاستعمار في الكونغو متسرعة وغير مكتملة، دون إعداد حقيقي لبنية الدولة أو نقل للمعرفة المؤسسية، مما أفضى إلى فراغ سياسي وإداري واسع، تُرِك فيه المجال مفتوحًا لتناحر داخلي على السلطة في غياب قواعد شرعية واضحة أو أجهزة مؤسسية فاعلة.

إن ما عُرف بأزمة الكونغو بين عامي 1960 و1965 لم يكن ناتجًا فقط عن الانقسامات المحلية أو العرقية، بل كان إلى حد بعيد انعكاسًا لانخراط القوى الخارجية، ولا سيما بلجيكا والولايات المتحدة، في هندسة مستقبل البلاد وفق اعتبارات الحرب الباردة. فقد وُظفت شعارات "مكافحة الشيوعية" لتبرير اغتيال الزعيم الوطني باتريس لومومبا، ثم تمكين جوزيف موبوتو من السلطة، في إطار دعم مشروع سياسي يخدم المصالح الغربية أكثر من كونه يعكس تطورًا داخليًا طوعيًا للدولة الوطنية.

حكم موبوتو، الذي استمر لأكثر من ثلاثة عقود، يُجسّد ما تصفه أدبيات العلاقات الدولية بمفهوم "دولة الحارس(Gatekeeper State) "، أي الدولة التي لا تقوم على شرعية داخلية راسخة أو قدرة مؤسسية متينة، بل على التحكم في تدفق الموارد الخارجية، مثل المساعدات الدولية، والامتيازات المعدنية، والتحالفات الاستراتيجية. لقد استبدل موبوتو مؤسسات الدولة بشبكات زبائنية شخصية، حوّلت النظام السياسي إلى آلية للإثراء الشخصي، وأسست لاقتصاد ريعي سلطوي هش.

[16]Reuben Loffman, *DRC Elections: Three Factors That Have Shaped Tshisekedi's Bumpy First Term as President,* Queen Mary University of London, December 20, 2023.

لم يكن استمرار نظام موبوتو نتيجة لتوافق سياسي داخلي، بل كان مدعومًا إلى حد كبير من القوى الغربية التي اعتبرته حليفًا استراتيجيًا ضد التمدد السوفييتي في إفريقيا الوسطى. وقد شكّل هذا الدعم الخارجي مظلة حمت النظام من الضغوط المحلية ومنعت بروز بدائل سياسية حقيقية. ومع انتهاء الحرب الباردة وتراجع الأهمية الاستراتيجية للنظام، انكشف الهشاشة البنيوية التي كانت تحكم الدولة الكونغولية، ما أدى إلى تسارع الانهيار.

أدى تدهور الوضع الإقليمي وتدفق اللاجئين نتيجة الإبادة الجماعية في رواندا إلى تفاقم الأزمة الداخلية، وأسهم في إشعال فتيل الحرب الأولى في الكونغو (1996–1997). هذه الحرب لم تكن فقط ثورة على الاستبداد، بل كانت تعبيرًا عن أزمة بنيوية أعمق في مفهوم الدولة نفسه، حيث تآكلت شرعية الحكم، وتفككت السيطرة على الإقليم، وانهارت منظومة السيادة.

بناءً على ما سبق، لا يمكن فهم عدم الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنه إخفاق داخلي بحت، بل ينبغي تحليله كنتاج مباشر لبنية دولية فرضت سيادة شكلية دون قدرة مؤسسية، ورجّحت كفة الاستقرار الجيوسياسي على حساب بناء الدولة، وتسامحت مع النظم الاستبدادية طالما حافظت على الولاء للتحالفات الدولية. إن هذا الإرث لا يزال يلقي بظلاله على واقع الدولة الكونغولية اليوم، سواء في ما يتعلق بشرعية الحكم، أو بقدرتها على ضبط الإقليم، أو بانخراطها في النظام الدولي بشكل فاعل.

المطلب الثاني: تداعيات هشاشة المؤسسات على بناء الدولة

تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية من هشاشة مؤسساتها، الأمر الذي يشكّل عائقًا جوهريًا أمام جهود بناء الدولة. ووفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حصلت البلاد على درجة 20 من 100، وهو ما يعكس تفشي الفساد وضعف آليات الرقابة والمحاسبة. وتُفضي هذه الأوضاع إلى تقويض ثقة المواطنين في الدولة، وإضعاف قدرتها على فرض سيادة القانون وضمان استقرار الحكم. وفي هذا السياق، تبرز ضرورة تحليل تداعيات هشاشة المؤسسات على مسار بناء الدولة لفهم تأثيرها العميق في الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

الفرع الاول: اختلال منظومة سيادة القانون وآليات المساءلة

تُعدّ سيادة القانون إحدى الدعائم الأساسية لبناء دولة قوية ومتينة، إذ تضمن خضوع جميع الأفراد والهيئات، بما في ذلك السلطة الحاكمة، لمنظومة قانونية عادلة ومستقلة. غير أن واقع جمهورية الكونغو الديمقراطية يُظهر نقيضًا لذلك، حيث تعاني البلاد من ضعف بنيوي في مؤسساتها القضائية وآليات المساءلة، مما أسهم في تفشي الفساد، وترسيخ الإفلات من العقاب، وعرقلة مسار بناء الدولة الحديثة. فبدلًا من أن تكون السلطة القضائية أداة لتحقيق العدالة وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، أضحت خاضعة لنفوذ السلطة التنفيذية، وهو ما ساهم في تآكل ثقة المواطنين في النظام القضائي وفي قدرة الدولة على إحقاق العدالة والمساواة أمام القانون[17].

وقد كشفت دراسات وتحليلات متعددة أن أحد أبرز مظاهر هشاشة المنظومة القضائية في الكونغو الديمقراطية يتمثل في التبعية المباشرة للسلطة التنفيذية، حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في تعيين القضاة وترقيتهم وحتى عزلهم، وهو ما يتعارض بوضوح مع مبدأ الفصل بين السلطات. فعلى الرغم من إقرار عدة إصلاحات قانونية، من بينها القانون رقم 020/06 لعام 2006 المنظّم للوضع القانوني للقضاة، إلا أن هذه التعديلات لم تؤدِ إلى تعزيز استقلالية القضاء، حيث لا يزال رئيس الدولة يحتفظ بسلطة تعيين رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وهو ما يُضعف فاعلية هذه المؤسسة ويجعلها عرضة للتأثيرات السياسية. وضمن هذا الإطار، غالبًا ما تُستخدم التعيينات القضائية كأداة لخدمة أجندات سياسية، تُوظَّف لقمع المعارضين أو مكافأة الموالين، الأمر الذي يُفرغ مبدأ استقلال القضاء من مضمونه الحقيقي.

[17] Transparency International. *Corruption Perceptions Index*, 2023. https://shorturl.at/eEn4s

وعلاوة على ذلك، تعاني آليات الرقابة الداخلية على أداء الجهاز القضائي من ضعف كبير، ما أدى إلى تفشي الفساد داخل هذا الجهاز الحيوي. فبالرغم من أنّ المجلس الأعلى للقضاء يُفترض أن يكون الهيئة الضامنة لاستقلال القضاة ومحاسبتهم عند ارتكابهم مخالفات، إلا أنه يفتقر إلى الاستقلالية اللازمة ولا يمتلك القدرة الكافية على فرض إجراءات تأديبية صارمة بحق القضاة المتورطين في الفساد أو سوء استخدام السلطة. وقد أدّى ذلك إلى شيوع الرشوة والمحسوبية داخل النظام القضائي، حيث يضطر المواطنون في كثير من الأحيان إلى دفع مبالغ مالية للحصول على أحكام لصالحهم أو لتسريع البت في قضاياهم، بينما يتمتّع الأفراد ذوو النفوذ بحصانة غير رسمية تُجنّبهم الملاحقة القانونية، مما عزّز ثقافة الإفلات من العقاب وعمّق أزمة الثقة في القضاء.

ويُضاف إلى ما سبق أنّ البنية التحتية للمؤسسات القضائية في البلاد تعاني من تدهور حاد، إذ تواجه المحاكم نقصًا حادًا في الموارد البشرية والمالية، مما يقوّض قدرتها على العمل بكفاءة. ففي العديد من المناطق، تفتقر المحاكم إلى الحد الأدنى من التجهيزات الأساسية، وتعاني من عجز في عدد القضاة المؤهلين، الذين يواجهون بدورهم ضغوطًا سياسية وأمنية عند الفصل في القضايا الحساسة. إلى جانب ذلك، تتسم الإجراءات القانونية بالتعقيد والبطء الشديد، حيث قد تستغرق بعض القضايا سنوات طويلة قبل البت فيها، ما يدفع العديد من المواطنين إلى اللجوء إلى أنظمة عدالة غير رسمية أو وساطات خارجة عن إطار القانون لحل نزاعاتهم، وهو ما يُظهر ضعف الدولة وعجزها عن فرض سلطتها القانونية على كامل أراضيها.[18]

ولا تقتصر تداعيات هذا الواقع على القطاع العدلي فقط، بل تمتد إلى مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي، أدّى غياب سيادة القانون إلى تمكين النخب السياسية من الهيمنة على السلطة وتهميش المؤسسات الديمقراطية، إذ يُوظف القانون والقضاء كأدوات للهيمنة لا كوسائل لتحقيق العدالة وحماية الحريات. وهذا الأمر يضعف المسار الديمقراطي، ويؤدي إلى تقليص مساحة المعارضة السياسية، وتعزيز سلطة الحكم الفردي، مما يُكرّس الاستبداد ويُقوّض آفاق التداول السلمي للسلطة.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن غياب قضاء مستقل وفعّال يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام الاستثمار، حيث تتردد الشركات، سواء المحلية أو الأجنبية، في دخول بيئة تفتقر إلى ضمانات قانونية تحمي حقوقها. فالاستثمار يتطلب إطارًا قانونيًا مستقرًا يضمن تنفيذ العقود ويوفر الحماية من

[18]Roger-Claude Liwanga. *Judicial Independence in the Democratic Republic of Congo: Myth or Reality*?, Journal of African Law 56, no. 2, 2012, pp 194–214.

الابتزاز والتدخل السياسي، وهي شروط غير متوفرة في ظل تفشي الفساد داخل الجهاز القضائي، الأمر الذي يُضعف مناخ الأعمال، ويُقلّص فرص النمو الاقتصادي، ويزيد من اعتماد الدولة على الاقتصاد غير الرسمي، مما يُقيد قدرتها على تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل الخدمات العامة.

من جهة أخرى، فإن غياب آليات مساءلة فعالة يُعمّق أزمة الحوكمة، حيث لا توجد مؤسسات رقابية قادرة على محاسبة المسؤولين الحكوميين عند ارتكابهم انتهاكات أو تورطهم في قضايا فساد. وفي ظل انعدام نظام رقابي مستقل، تستغلّ النخب السياسية هذا الفراغ لتعزيز شبكات المصالح الخاصة، مما يُفضي إلى هدر الموارد العامة وتزايد الفجوة بين الدولة والمجتمع. وتُترجم هذه الأوضاع في تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد وسوء الإدارة، وهو ما يُغذّي حالة عدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية.

يعكس هذا المقطع واقعًا مركّبًا لهشاشة مؤسسات العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويُبرز بوضوح كيف يشكّل غياب سيادة القانون واستقلالية القضاء أحد العوائق البنيوية أمام مسار بناء الدولة. فالتبعية المباشرة للسلطة القضائية للسلطة التنفيذية لا تُنتج فقط أزمة ثقة داخلية بين المواطن والدولة، بل تفتح الباب أمام توظيف القضاء في الصراعات السياسية، وتُعزز بيئة من الإفلات من العقاب والفساد المؤسساتي. ويُبيّن التحليل كيف تتقاطع هذه الأزمة مع أبعاد أخرى، سياسية واقتصادية واجتماعية، بحيث تصبح العدالة الضعيفة عاملاً معيقًا للاستثمار، وبيئة حاضنة للاحتجاجات الشعبية، وأداة لترسيخ الحكم الفردي. من هنا، فإن أي تصور لإعادة بناء الدولة لا يمكن أن يتحقق دون إصلاح شامل وعميق للمنظومة القضائية، يعيد الاعتبار لاستقلال القضاء ويضمن ممارسات مساءلة شفافة وفعالة[19].

<u>الفرع الثاني:</u> إخفاق الحوكمة الإدارية وسوء استغلال الموارد الوطنية

إخفاق الحوكمة الإدارية وسوء استغلال الموارد الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يُمثّلان أحد أبرز العوائق أمام بناء الدولة وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. رغم الثروات الهائلة التي تمتلكها البلاد، لا تزال الإدارة الفعالة لهذا القطاع الحيوي تمثل تحديًا كبيرًا، حيث تُواجه الدولة صعوبات هيكلية في فرض سيطرتها على عائدات الموارد الطبيعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة. وفقًا لتقرير مجلس الأمن(S/2013/119) ، فإن الدولة تفقد

[19] Felices-Luna Maritza, *La Justice en République Démocratique du Congo : transformation ou continuité?,* Champ Pénal/Penal field, Vol 7, 2010. https://shorturl.at/3Zblr

نسبة كبيرة من عائداتها بسبب التهريب والفساد، إذ يتم تهريب ما يقارب 70% من المعادن المصدرة عبر قنوات غير رسمية، مما يحرم الخزينة العامة من إيرادات كان يمكن استخدامها لتعزيز البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز قدرات الدولة على ممارسة وظائفها الأساسية. هذا الاستنزاف المستمر للموارد يعكس ضعف قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الاقتصادية، حيث تصبح الموارد، بدلًا من أن تكون أداة لتعزيز الاستقرار والتنمية، محركًا لعدم الاستقرار واستمرار النزاعات.

يتجلى هذا الضعف المؤسسي في عدة مستويات، من بينها عدم قدرة الدولة على تنظيم قطاع التعدين، حيث تُمنح عقود الاستخراج في ظروف يغيب عنها الحد الأدنى من الشفافية، مما يُتيح للنخب السياسية والاقتصادية استغلال هذه الثروات دون أي رقابة حقيقية. في ظل غياب أجهزة رقابية مستقلة وفعالة، تصبح عملية توزيع العائدات الوطنية خاضعة لمصالح مجموعات محددة، مما يُفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ويُعزز مناخ الإفلات من العقاب. إن تآكل سلطة الدولة في هذا المجال ينعكس بشكل مباشر على شرعيتها، حيث يؤدي فشلها في إدارة الموارد إلى فقدان ثقة المواطنين بها، مما يُعمّق الهوة بين الدولة والمجتمع، ويفتح المجال أمام ظهور فاعلين غير حكوميين قادرين على استغلال هذا الفراغ لتحقيق مصالحهم الخاصة.

علاوة على ذلك، يُشير التقرير إلى أن الفساد المستشري في إدارة الموارد الطبيعية لا يُمثل مجرد مشكلة اقتصادية، بل يُؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة، إذ يتم استخدام جزء من العائدات غير المشروعة لتمويل الجماعات المسلحة وإطالة أمد النزاعات الداخلية. فمع ضعف المؤسسات القضائية، وغياب آليات المحاسبة، وتفشي الفساد في الأجهزة الحكومية، يُصبح من شبه المستحيل فرض سيادة القانون، مما يُكرّس بيئة سياسية هشة تُسهم في إضعاف الدولة بدلًا من تعزيزها. إن استمرار هذه الديناميكيات على مدى عقود أدى إلى خلق حلقة مفرغة من الفساد وانعدام الاستقرار، حيث يُصبح إصلاح النظام شبه مستحيل في ظل شبكة المصالح المتجذرة التي تهيمن على مؤسسات الدولة[20].

أما من ناحية الإطار القانوني، فإن تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 يُبرز أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من "فجوات حوكمة حرجة" في إدارة مواردها الطبيعية، حيث تسجل مستويات متدنية للغاية في الشفافية والمساءلة. وفقًا للتقرير، فإن الأطر القانونية الموجودة تُعد غير مفعلة إلى حد كبير، مما يسمح باستمرار استغلال الثروات من قبل النخب

[20] United Nations Security Council, *Final Report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo (S/2013/119)*, 2013, p 18–20. https://undocs.org/S/2013/119.

السياسية والاقتصادية دون أي مساءلة فعلية. ضعف هذه الأطر القانونية يُشير إلى أن المشكلة لا تتعلق فقط بغياب التشريعات، وإنما أيضًا بانعدام الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة، حيث أن تقاطع المصالح بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين يُعزز من مقاومة أي تغيير قد يُهدد هيمنة هذه النخب على الموارد الوطنية. هذا الوضع يُرسّخ نمطًا سياسيًا قائمًا على الريعية، حيث تعتمد الدولة على العائدات غير المشروعة بدلًا من تطوير قاعدة إنتاجية مستدامة، مما يُؤدي إلى إضعاف المؤسسات العامة وجعلها غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية[21].

في هذا السياق، يُمكن فهم العلاقة الوثيقة بين ضعف الحوكمة وسوء استغلال الموارد، حيث أن غياب آليات الرقابة الفعالة لا يسمح فقط بانتشار الفساد، وإنما يُضعف قدرة الدولة على تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. يُشير تقرير مجلس الأمن لعام 2018 إلى أن العقود الخاصة بقطاع التعدين غالبًا ما تُبرم في سرية تامة، دون أي رقابة برلمانية أو إشراف قانوني، مما يُتيح للنخب السياسية إبرام صفقات مشبوهة تؤدي إلى تفكيك البنية الاقتصادية للدولة. هذا الوضع يُترجم بشكل مباشر في فقدان الدولة لمصادر تمويل ضرورية لتقديم الخدمات العامة، مما يُؤدي إلى تدهور قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. إن غياب هذه الخدمات لا يُشكل فقط أزمة تنموية، بل يُؤدي أيضًا إلى تقويض شرعية الدولة، حيث يُصبح المواطنون أكثر ميولًا للاعتماد على البدائل غير الرسمية، مثل الجماعات المسلحة والشبكات الاقتصادية غير القانونية، مما يُسهم في استمرار حالة عدم الاستقرار[22].

علاوة على ذلك، يُبرز مؤشر حوكمة الموارد أن التوزيع غير العادل لعائدات الموارد يُسهم في تغذية التوترات الاجتماعية، حيث تتركز العائدات في يد فئات محددة، بينما تستمر غالبية السكان في العيش تحت خط الفقر. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام2024، فإن أكثر من 50% من سكان الكونغو الديمقراطية يعيشون تحت خط الفقر، رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها البلاد، مما يُشير إلى فشل الدولة في تحويل مواردها إلى أداة للنمو الاقتصادي. إن هذا الفشل لا يُمكن عزله عن الديناميكيات السياسية القائمة، حيث أن استمرار تركز العائدات في أيدي قلة قليلة يُعزز الاستقطاب السياسي، ويُحفز الحركات الاحتجاجية، ويُضعف استقرار النظام السياسي برمّته[23].

---

[21] Natural Resource Governance Institute, *Resource Governance Index 2021: Democratic Republic of Congo – Mining*, 2021. https://bit.ly/3WZRlRI

[22] Nations Security Council, *Final report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo, (S/2018/1133)*,2018, pp 11-12.

[23] World Bank, *Democratic Republic of Congo Poverty and Equity Brief*, October 2024. https://shorturl.at/UUKS1

من الناحية النظرية، فإن ضعف الحوكمة في قطاع الموارد لا يُؤثر فقط على الاقتصاد، بل يمتد ليُضعف أسس بناء الدولة نفسها. وفقًا لنظرية "الدولة القادرة" التي طُورت في دراسات العلوم السياسية، فإن الدولة القوية هي التي تتمتع بقدرة على فرض سيطرتها على مصادر دخلها، وتوظيف هذه العائدات لصالح التنمية الوطنية، وإدارة النزاعات الداخلية بفعالية. في المقابل، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعاني من عكس هذه الحالة، حيث أن ضعف المؤسسات لا يُتيح لها فرض سيادتها على مواردها، مما يؤدي إلى انتشار الفاعلين غير الحكوميين، سواء الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية، الذين يستغلون هذه الفجوة المؤسسية لتعزيز نفوذهم. هذا الوضع يُعيد إنتاج ما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ"الدولة الضعيفة"، حيث تُصبح مؤسسات الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الرئيسية، مما يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية والتقلبات الداخلية المستمرة.

بناءً على ذلك، فإن أي محاولة لإعادة بناء الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تبدأ بإصلاح جذري في أنظمة إدارة الموارد، بحيث يتم تعزيز الشفافية، وتفعيل آليات المساءلة، وفرض رقابة صارمة على توزيع العائدات. إن غياب هذه الإصلاحات لن يؤدي إلا إلى استمرار حالة الفوضى الاقتصادية والسياسية، مما يجعل من الصعب تحقيق استقرار طويل الأمد. إضافةً إلى ذلك، فإن نجاح أي جهود إصلاحية يجب أن يكون مشروطًا بوجود إرادة سياسية حقيقية تهدف إلى كسر هيمنة النخب على الموارد الوطنية، وإعادة توزيع الثروات بشكل أكثر عدالة. وبدون ذلك، ستظل البلاد عالقة في دائرة من الفساد وضعف المؤسسات، مما يُضعف فرصها في تحقيق تنمية مستدامة تُعزز من استقرارها المؤسسي على المدى الطويل.

<u>الفرع الثالث:</u> تآكل الشرعية وانعدام الثقة بالمؤسسات:

يعتبر تآكل شرعية الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظاهرة معقدة نشأت نتيجة تراكم طويل من الإخفاقات السياسية، الاقتصادية، والأمنية، التي أدت إلى قطيعة متزايدة بين الدولة والمجتمع. فمنذ الاستقلال، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من ترسيخ مؤسسات قادرة على فرض سلطتها بشكل شرعي ومستدام، ما أضعف قدرتها على احتكار العنف المشروع، وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد بشكل عادل وفعال. وبدلًا من أن تكون الدولة مصدراً للحماية والتنمية، أصبحت بالنسبة لكثير من المواطنين كيانًا قمعيًا أو غير ذي جدوى، حيث تُستغل مؤسساتها لتعزيز مصالح النخب السياسية والعسكرية، بدلاً من خدمة الصالح العام. هذا الواقع أدى إلى فقدان الثقة في قدرة الدولة على إدارة شؤون البلاد، ودفع المواطنين إلى البحث عن بدائل خارج الأطر الرسمية، سواء من خلال الجماعات المسلحة، أو الشبكات غير

الرسمية، أو حتى عبر التوجه نحو الاقتصاد الموازي الذي يوفر فرصًا بديلة للبقاء في ظل غياب سياسات اقتصادية فعالة.

يمثل الإخفاق المستمر في تنفيذ إصلاحات سياسية وأمنية فعالة أحد العوامل المحورية التي أسهمت في تفاقم أزمة الشرعية، فعلى الرغم من اعتماد هذه الإصلاحات كجزء من استراتيجيات تحقيق الاستقرار، إلا أنها لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة، بل أصبحت وسيلة لإعادة توزيع مراكز النفوذ بين الفصائل السياسية والعسكرية، بدلاً من أن تكون خطوة جادة نحو بناء مؤسسات أمنية مهنية تخضع للمساءلة وتعزز الثقة العامة.

في القطاع الأمني، لم تسهم عمليات إعادة الهيكلة في تعزيز سيادة القانون أو حماية المواطنين، بل أفضت إلى توظيف الأجهزة الأمنية كأدوات للقمع السياسي، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع. وبدلًا من أن تكون قوات الأمن ضامنةً للأمن العام، أصبحت أداة لإدامة السلطة السياسية، وهو ما أضعف ثقة المواطنين في قدرة الدولة على توفير الحماية وضمان الاستقرار.

أمام هذا الواقع، وجدت العديد من المجتمعات المحلية نفسها مجبرة على البحث عن بدائل أمنية خارج إطار الدولة، فلجأت إلى الميليشيات المسلحة التي قدمت نفسها كجهات حامية ضد التهديدات الأمنية. غير أن هذا التحول لم يسهم في تحقيق الأمن، بل أدى إلى تآكل سلطة الدولة، حيث باتت الجماعات المسلحة فاعلًا رئيسيًا في المشهد الأمني، ما عزز من تفتيت النظام الأمني الرسمي. ولم يقتصر تأثير هذا التفكك على انتشار العنف وعدم الاستقرار فحسب، بل أدى أيضًا إلى ظهور أنماط جديدة من الصراعات، حيث بدأت بعض الجماعات المسلحة تتفاوض بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية، ما زاد من تقويض سلطة الدولة وأضعف قدرتها على فرض سيادتها على كامل أراضيها.

لقد أدت هذه الديناميكيات إلى تعقيد البيئة الأمنية، حيث أصبح من الصعب التمييز بين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، مما جعل تحقيق الاستقرار مهمة أكثر تعقيدًا. وفي ظل غياب مؤسسات أمنية قوية وشرعية، استمرت الهياكل غير الرسمية في التمدد، مما رسّخ حالة من عدم الاستقرار المزمن وأضعف فرص تحقيق استقرار سياسي وأمني مستدام.[24]

[24] Hoebeke Hans and Al, *Securing Legitimate Stability in the DRC: External Assumptions and Local Perspectives*, Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2019. P 6-10.

على الصعيد السياسي، كانت الانتخابات تُعتبر أداة محورية لإعادة بناء الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن التلاعب المستمر في العمليات الانتخابية حوّلها إلى وسيلة لإعادة إنتاج السلطة القائمة بدلاً من تعزيز الديمقراطية الحقيقية. فقد شهدت البلاد اتهامات متكررة بالتزوير، وغياب الشفافية، وانتهاك القواعد الديمقراطية، مما أدى إلى تآكل ثقة المواطنين في النظام السياسي. تجلى ذلك في انخفاض نسب المشاركة الانتخابية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، وتزايد الرفض العام للمؤسسات المنتخبة.

تعكس هذه الديناميكيات هشاشة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث لم تعد الانتخابات تُعتبر وسيلة للتغيير، بل أصبحت إجراءً شكليًا يُكرّس بقاء النخب الحاكمة. هذا الوضع أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي، حيث رفضت المعارضة مرارًا نتائج الانتخابات، مما أسفر عن موجات متكررة من الاضطرابات والعنف السياسي.

في الانتخابات الأخيرة، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI) عن نتائج أثارت شكوكًا واسعة نظرًا للمخالفات التي شابت العملية الانتخابية. فقد شهدت الانتخابات تأجيلات متكررة، وامتد التصويت إلى أيام إضافية دون رقابة واضحة، وهو ما يتعارض مع القوانين الانتخابية المعتمدة. وفقًا لتدقيق مستقل أجرته جهات محلية، لم يكن هناك وضوح بشأن مواعيد إغلاق صناديق الاقتراع، مما زاد من الشكوك حول نزاهة العملية.

ساهم هذا المشهد الانتخابي المضطرب في تعميق أزمة الشرعية، حيث باتت الانتخابات تُستخدم كأداة لترسيخ السلطة بدلًا من أن تكون وسيلة ديمقراطية تعكس إرادة الناخبين.

على الصعيد الاجتماعي، ساهمت السياسات الحكومية قصيرة المدى في ترسيخ الانقسامات العرقية والجغرافية بدلًا من تعزيز التماسك الوطني، حيث غابت استراتيجيات فعالة للاندماج المجتمعي، ما دفع بعض الجماعات إلى اللجوء إلى هوياتها الفرعية كوسيلة لحماية مصالحها. هذا الاتجاه أدى إلى تزايد النزعات الانفصالية، حيث لم يعد الانتماء الوطني إطارًا جامعًا بقدر ما أصبح الانتماء العرقي أو الإقليمي هو المحدد الأساسي للولاءات السياسية والاجتماعية. وبدلًا من أن تعزز الدولة الشعور بالمواطنة من خلال سياسات عادلة، أسهم استمرار الممارسات الإقصائية في تغذية مشاعر الاستبعاد، مما عمّق الهوة بين السلطة والمجتمع.

إلى جانب ذلك، انعكس ضعف الثقة في الدولة على تزايد أشكال التعبير عن السخط الشعبي، حيث أصبحت الاحتجاجات الجماهيرية وسيلة رئيسية للتعبير عن رفض السياسات الحكومية. ولم يقتصر ذلك على الحركات الاحتجاجية، بل امتد ليشمل تنامي الاعتماد على الفاعلين غير

الحكوميين في مختلف جوانب الحياة، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل أنماط التفاعل بين المواطن والدولة. كما دفع هذا الواقع العديد من الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج المنظومة الرسمية، سواء من خلال الهجرة أو بالانخراط في شبكات غير رسمية تقدم لهم الدعم الذي لم يعد متاحًا عبر المؤسسات الرسمية[25].

وفي ظل هذا الوضع، لم تتمكن الدولة من بناء علاقة متينة مع مواطنيها تقوم على الثقة المتبادلة، حيث بات يُنظر إليها إما ككيان قمعي يهدف إلى تأبيد سلطة النخب، أو كجهاز غير فعال عاجز عن توفير الخدمات الأساسية. ونتيجة لهذا، فإن إعادة بناء هذه العلاقة تتطلب نهجًا جديدًا يتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة، ويركز على إعادة تأسيس العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع على أسس أكثر شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تعالج جذور الأزمة بدلاً من الاكتفاء بإدارة نتائجها.

إن فهم العلاقة بين الاستعمار البلجيكي وبناء الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب مراجعة نقدية للأثر الهيكلي العميق الذي خلفته السياسات الاستعمارية على المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد. غالبًا ما يُعتبر الاستعمار البلجيكي الذي امتد لقرن من الزمن عاملًا رئيسيًا في إعاقة بناء دولة ذات مؤسسات مستقرة وفعالة بعد الاستقلال. ولكن، من الأهمية بمكان النظر في هذه التأثيرات من خلال عدسة التحليل النقدي الذي يكشف عن الطبيعة المعقدة لهذه التحديات، وما تسببت فيه من آثار متعددة الأبعاد على مستوى الحوكمة، الهوية الوطنية، والاستقلال السياسي.

عند النظر في السياسات الاستعمارية البلجيكية، نجد أن الهدف الأساسي من هذه السياسات كان تحقيق الاستغلال الاقتصادي على حساب بناء هياكل سياسية أو اجتماعية مستدامة. كان الاستعمار البلجيكي ينظر إلى الكونغو كأرض للموارد الطبيعية فقط، ويعزز سيطرة الدولة الاستعمارية على جميع المناحي السياسية والاجتماعية. لم يكن هناك اهتمام ببناء مؤسسات تدعم السيادة الوطنية أو تعزز القدرة على الحكم المحلي. الأمر الذي أدى إلى إضعاف القدرات الإدارية والبشرية المحلية على إدارة شؤون الدولة بعد الاستقلال.

من خلال هذا السياق، نجد أن المشكلة لم تكن فقط في غياب المؤسسات الجاهزة بعد الاستقلال، بل في عدم وجود ثقافة سياسية تؤمن بوجود الدولة كمؤسسة قابلة للحفاظ على حقوق المواطنين. فإرث الاستعمار لم يكن مجرد غياب للموارد أو الخبرات فحسب، بل كان أيضًا

[25] Nantulya Paul, *Elections in the Democratic Republic of the Congo (DRC): A Crisis of Legitimacy*, Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies, 2023. https://shorturl.at/p6F5W

غيابًا عميقًا للثقة بين الدولة والشعب، وهو ما يعزز الفجوة بين السلطة والمواطنين بعد الاستقلال. هذه الفجوة عززت من هشاشة النظام السياسي الذي كان يعاني من فقدان الشرعية، مما جعل من السهل على الجماعات المختلفة أن تستغل هذا الفراغ وتساهم في زعزعة استقرار الدولة.

إضافةً إلى ذلك، يظهر جليًا أن الاستعمار البلجيكي لم يترك وراءه فقط مؤسسات ضعيفة، بل أيضًا هياكل اجتماعية هشة استمرت في التأثير على الديناميكيات السياسية في الكونغو بعد الاستقلال. فممارسات التمييز العنصري والطبقي التي فرضها الاستعمار تركت آثارًا طويلة الأمد على العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما جعل من الصعب توحيد الشعب الكونغولي في إطار هوية وطنية واحدة. هذا التحدي التاريخي كان له دور كبير في فشل العديد من محاولات بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، حيث كانت القوى السياسية التي تولت السلطة بعد 1960 تفتقر إلى التوافق الوطني اللازم لتحقيق الاستقرار.

من الناحية السياسية، يمكن القول إن الانسحاب المفاجئ للبلجيكيين عام 1960 ترك الدولة في حالة من الفوضى الإدارية والهيكلية، حيث تم التخلي عن العديد من المؤسسات الحاكمة، وتُركت النخب السياسية الجديدة في مواجهة مع الواقع الصعب دون أدنى تدريب أو خبرة في إدارة دولة بهذا الحجم. هذا الفراغ السياسي كان بمثابة أرض خصبة لظهور الأنظمة الاستبدادية والصراعات الداخلية التي استمرت لعقود، مما أضاف تعقيدًا إضافيًا على عملية بناء الدولة.

يمكن القول أن بناء الدولة في الكونغو ليس مجرد عملية إصلاح مؤسسي بل هو صراع طويل بين الإرث الاستعماري والظروف الجيوسياسية الدولية. إن فهم هذا الصراع بعمق يتيح إمكانية تطوير استراتيجيات إصلاحية لا تقتصر فقط على إعادة بناء المؤسسات القانونية والإدارية، بل تتطلب أيضًا معالجة الجذور النفسية والثقافية التي تسببت في الفجوة بين الدولة والمجتمع.
وعليه، فإن عملية بناء الدولة تتطلب مسارًا طويلًا يبدأ بإعادة بناء الثقة بين الدولة والشعب، وبالاعتراف بضرورة تفكيك الهياكل السياسية التي تعزز من التفكك الاجتماعي والانقسام السياسي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: عوامل نشوء الجماعات المسلحة

يمثّل فهم العوامل المؤدية إلى نشوء الجماعات المسلحة مدخلًا ضروريًا لتحليل الديناميات المعقدة للنزاعات الداخلية، لا سيما في السياقات الهشة التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة وتعدّد الانقسامات المجتمعية. وفي هذا الإطار، يُعالج الفصل الثاني من هذه المذكرة الظروف البنيوية والسياسية والاجتماعية التي أسهمت في بروز الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتقاطع فيها العامل العرقي مع التهميش الاقتصادي، ويترسّخ العنف كأداة للتعبير عن المظالم المتراكمة.

ينطلق هذا الفصل من فرضية أن تشكّل هذه الجماعات ليس ظاهرة معزولة، بل نتيجة تفاعل طويل الأمد بين مظالم تاريخية، وانقسامات مجتمعية، وفشل في تحقيق العدالة التوزيعية. كما يُبرز الدور المحوري الذي تلعبه الموارد الطبيعية كعامل مغذٍ لاستدامة النزاع، وتحول الجماعات المسلحة إلى فاعلين سياسيين واقتصاديين في ظل ضعف سلطة الدولة. يهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز المحفزات التي أدت إلى نشوء هذه الجماعات، مع التركيز على السياق العرقي والاقتصادي والنماذج المحلية للصراع، وذلك لفهم الأبعاد المركّبة التي تجعل من الحالة الكونغولية نموذجًا معقّدًا لنزاعات ما بعد الدولة

المبحث الأول: الانقسامات العرقية ونشوء الجماعات المسلحة

المطلب الأول: المظالم العرقية كدافع لتشكيل الجماعات المسلحة

تُعدّ المظالم العرقية من العوامل الهيكلية الأساسية التي أسهمت في نشوء الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدى التهميش والتمييز القائم على الانتماء الإثني إلى تفاقم التوترات المجتمعية، مما انعكس سلبًا على استقرار الدولة. وقد تعمّقت هذه الظاهرة بفعل الإرث الاستعماري، الذي عزّز الانقسامات المجتمعية من خلال سياسات إقصائية، فضلًا عن هشاشة المؤسسات المركزية، مما أسفر عن تفشي حالة من انعدام الثقة بين مختلف الفئات السكانية.

وفي ظل غياب آليات فعالة لضمان العدالة في توزيع السلطة والموارد، برزت الجماعات المسلحة كفاعل رئيسي في المشهد السياسي والأمني، حيث لجأت بعض المجموعات إلى العنف المسلح بوصفه وسيلة لمقاومة ما تعتبره إقصاءً ممنهجًا وتهميشًا مستمرًا.

الفرع الأول: التهميش العرقي وإعادة إنتاج العنف المسلح:

يشكّل التهميش العرقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملًا بنيويًا يسهم في إعادة إنتاج النزاعات المسلحة وتعقيد ديناميكيات الصراع داخل الدولة. فقد أدت السياسات الإقصائية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى تعزيز التفاوتات العرقية وترسيخ مشاعر التهميش لدى بعض الفئات المجتمعية، مما أضعف التماسك الوطني وأوجد بيئة مواتية لاستمرار النزاعات. وفي ظل هذه السياسات، أصبحت الجماعات المهمشة أكثر ميلًا إلى تبني استراتيجيات بديلة لضمان تمثيل مصالحها، بما في ذلك التحالف مع الفاعلين المسلحين والانخراط في أشكال مختلفة من المقاومة السياسية والعسكرية. وبهذا، لم يعد التهميش العرقي مجرد عامل مؤثر في تشكيل الجماعات المسلحة، بل تحول إلى آلية دافعة لإعادة إنتاج الصراع عبر الأجيال، مما جعل النزاع يتخذ أبعادًا هيكلية يصعب تفكيكها.[26]

ساهم احتكار بعض الجماعات العرقية لمؤسسات الدولة في إقصاء الآخرين من عملية صنع القرار، مما عمّق التفاوتات السياسية وأدى إلى ترسيخ التهميش الممنهج. وبذلك، أصبح الإقصاء السياسي ليس مجرد نتيجة للتمييز، بل أداة لإعادة إنتاج الهيمنة العرقية ضمن هيكل الدولة. فقد عانت بعض الأقليات، مثل البانيامولنغي، من التمييز الممنهج الذي حال دون حصولها على الاعتراف الكامل بحقوق المواطنة، مما أدى إلى تهميشها داخل البنية السياسية والاقتصادية للدولة. وقد انعكس هذا الإقصاء في محدودية الفرص المتاحة لأفراد هذه الجماعات للمشاركة الفاعلة في الحوكمة والإدارة العامة، وهو ما عمّق الشعور بالغبن ودفع بعض الفئات إلى البحث عن وسائل أخرى لحماية مصالحها السياسية والاجتماعية.

إلى جانب البعد السياسي، أسهمت التفاوتات الاقتصادية في تأجيج النزاعات العرقية داخل الدولة، حيث أدى التوزيع غير العادل للموارد إلى خلق تفاوتات صارخة بين الجماعات المختلفة، لا سيما في المناطق الشرقية مثل كيفو الشمالية. فقد استفادت بعض الفئات من الامتيازات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار في القطاعات الزراعية والتجارية، بينما تعرّضت جماعات أخرى للإقصاء الممنهج، مما أسهم في تعزيز التوترات العرقية. وفي ظل هذه الديناميكيات، لجأت بعض الجماعات المستبعدة إلى التعاون مع الجماعات المسلحة بهدف إعادة توزيع الموارد وفرض مطالبها الاقتصادية والسياسية بالقوة.

علاوة على ذلك، أدت عمليات استغلال الموارد الطبيعية من قبل الفاعلين المحليين والدوليين إلى تعميق التوترات العرقية، حيث أبرمت بعض الشركات الأجنبية اتفاقيات اقتصادية حصرية

[26] Minority Rights Group International, *Democratic Republic of the Congo*, 2024. https://shorturl.at/qVslt

مع مجموعات محددة، مما عزّز التفاوتات الاقتصادية وأدى إلى حرمان بعض الجماعات من الاستفادة من العوائد الاقتصادية لهذه المشاريع. وقد فاقم هذا الوضع الشعور بالإقصاء، حيث باتت الفئات المستبعدة تنظر إلى الدولة باعتبارها فاعلًا غير محايد يكرّس سياسات تمييزية تخدم مصالح مجموعات معينة على حساب أخرى، مما أسهم في تصاعد النزاعات المسلحة واتساع دائرة العنف.

ويُظهر هذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة كيف أن التهميش العرقي لم يعد مجرد نتيجة للتمييز السياسي، بل أصبح أداة لضمان الهيمنة الاقتصادية، مما يكرّس استبعاد بعض الجماعات العرقية من الدورة الاقتصادية الرسمية، ويدفعها نحو البحث عن بدائل غير مشروعة لضمان بقائها.

إلى جانب العوامل السياسية والاقتصادية، لعبت الهياكل المؤسسية الضعيفة دورًا حاسمًا في تكريس التهميش العرقي وتصاعد النزاعات داخل الدولة. فقد فشلت الدولة في وضع آليات قانونية فعالة لمعالجة قضايا التمييز العرقي وضمان الوصول العادل إلى الفرص السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تآكل الثقة في المؤسسات الرسمية وتزايد الاعتماد على الوسائل غير الرسمية لحل النزاعات. فعلى سبيل المثال، شهدت مقاطعة إيتوري نزاعات متكررة حول ملكية الأراضي نتيجة غياب إطار قانوني واضح لتسوية الخلافات العقارية، مما دفع بعض الجماعات إلى اللجوء إلى العنف كوسيلة لفرض مطالبها. كما أسهم ضعف الجهاز القضائي وافتقاره إلى الاستقلالية في تفاقم الأزمة، حيث أصبحت الجماعات المهمشة غير قادرة على اللجوء إلى الآليات القانونية الرسمية لاستعادة حقوقها مما يجعلها تلجئ الى الجماعات التمردة. إن استمرار هذه الديناميكيات في ظل غياب سياسات حكومية شاملة لمعالجة التفاوتات العرقية يؤدي إلى إعادة إنتاج النزاعات المسلحة ويعزز حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة[27].

ان استمرار التهميش العرقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن اعتباره مجرد انعكاس لظروف سياسية أو اقتصادية آنية، بل هو تجلٍّ لأزمة بنيوية أعمق تتطلب إعادة تقييم شامل لأسس الحوكمة وبناء الدولة. فضعف المؤسسات الرسمية، بما في ذلك الجهاز القضائي والإدارة العامة والهيئات التشريعية، يحدّ من قدرتها على تحقيق توزيع عادل ومتوازن للسلطة والموارد، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب العرقي ويكرّس الهشاشة البنيوية للدولة.

يمكن تفسير استمرار النزاعات العرقية من خلال نظرية الدولة الهشة (*Fragile State Theory*)، التي تؤكد أن العجز المؤسسي وعدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات جميع الفئات

[27] Joël Baraka Akilimali et al., *Dépasser l'économie de guerre : les freins structurels à la pacification de l'Est de la RDC*, Bureau de la Friedrich-Ebert-Stiftung en République Démocratique du Congo, 2023, P 139 -168.

المجتمعية يسهمان في خلق بيئة محفزة لظهور الفاعلين المسلحين وتصاعد أنماط العنف. ومن هذا المنطلق، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب نهجًا متكاملًا يتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة، ليشمل سياسات جوهرية تعالج الجذور العميقة للتفاوتات العرقية، وتعزز الإدماج السياسي والاقتصادي، وتعيد بناء شرعية الدولة بوصفها كيانًا محايدًا وضامنًا للعدالة الاجتماعية، وليس طرفًا في النزاع.[28]

وفقًا لنظرية الدولة الهشة، فإن ضعف قدرة الدولة على بسط سلطتها وفرض سيادة القانون يفتح المجال أمام الجماعات المسلحة لتقديم نفسها كبديل يوفر الأمن والخدمات الأساسية، ما يجعلها جزءًا من معادلة الحكم بدلًا من كونها تهديدًا خارجيًا فقط, ويُفسر ذلك كيف أصبحت بعض الجماعات المسلحة أكثر شرعية في نظر بعض الفئات العرقية، حيث باتت توفر الحماية والخدمات التي فشلت الدولة في تقديمها، مما ساهم في إطالة أمد النزاع بدلاً من حله. ونتيجة لذلك، لا تتصرف هذه الجماعات فقط كأطراف في النزاع، بل كجهات تسعى إلى ملء الفراغ الناجم عن ضعف الدولة.

وفي هذا السياق، لم يعد التهميش العرقي يقتصر على كونه عاملًا مولدًا للاضطرابات الاجتماعية، بل تحول إلى محرك رئيسي في عسكرة النزاع، حيث دفعت هذه الانقسامات بعض الفئات إلى تشكيل مليشيات محلية لحماية مصالحها. وقد أدى ذلك إلى ديناميكيات جديدة ساهمت في إعادة تشكيل المشهد الأمني في الكونغو الديمقراطية.

الفرع الثاني: التطور البنيوي للجماعات المسلحة

جاء ظهور الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كنتيجة حتمية لتفاعل مجموعة من العوامل البنيوية التي أسهمت في إضعاف الدولة، وتهيئة بيئة مواتية لنمو هذه الجماعات. فمن منظور تحليلي، لا يمكن فهم نشأة هذه التشكيلات المسلحة بمعزل عن السياقين السياسي والاجتماعي اللذين حكما البلاد منذ الاستقلال. إذ إن هشاشة المؤسسات السياسية، إلى جانب التفاوتات العرقية والاقتصادية، أسست لحالة من الاضطراب المزمن، عزّزها الفراغ الأمني الناتج عن عجز الدولة عن احتكار العنف المشروع وبسط سيادتها على كامل أراضيها[29].

يعكس التطور التدريجي للجماعات المسلحة نمطًا متكررًا في الدول التي تعاني من هشاشة سياسية وأمنية، حيث تبدأ هذه الجماعات غالبًا كمليشيات محلية ذات طابع دفاعي، تنشأ كرد

[28] محمد عبد الجواد، *مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها المعاصرة على الدول العربية*، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 2، أكتوبر 2024, 4.

[29] David Rugaza, *Political Instability as Root of Armed Conflict in the Democratic Republic of Congo*, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences 18, no. 3, 2022, P 205-208.

فعل مباشر على التهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي. وفي الحالة الكونغولية، برزت هذه الظاهرة بوضوح عقب الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، حيث أدى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الكونغو إلى تفاقم التوترات العرقية، لا سيما في المناطق الشرقية مثل إقليم كيفو. وأدى هذا الواقع إلى نشوء صراعات مسلحة بين السكان المحليين والمجموعات الوافدة، ما دفع بعض الجماعات إلى التسلح لحماية مصالحها. ومع مرور الوقت، لم تعد هذه التشكيلات مقتصرة على الدفاع عن مجتمعاتها، بل تحولت إلى جهات فاعلة في النزاع، مستفيدة من بيئة سياسية مضطربة تدعم عسكرة النزاعات.

ومع تزايد حالة عدم الاستقرار، لم تعد هذه الجماعات تقتصر على الدفاع عن مصالح محلية فحسب، بل أصبحت جزءًا من شبكات سياسية وعسكرية معقدة، تتغذى على الصراعات القائمة حول الأراضي، الهوية، والموارد الطبيعية. تبدأ هذه الجماعات غالبًا كمليشيات محلية ذات طابع دفاعي، لكنها سرعان ما تنخرط في شبكات نفوذ أوسع، حيث تستغلها النخب السياسية لتعزيز مواقعها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. ونتيجة لذلك، باتت هذه الجماعات جزءًا من ديناميكيات أوسع تساهم في إضفاء طابع دائم على ظاهرة العسكرة، مما يعزز من هشاشة الدولة ويؤدي إلى استمرار حلقة العنف المسلح.

وعلى الرغم من الجهود العسكرية المبذولة لاحتوائها، إلا أن هذه العمليات غالبًا ما تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث أسفرت عن تفكك الفصائل الكبرى إلى وحدات أصغر وأكثر مرونة، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني. هذا الواقع جعل النزاعات المحلية أكثر تداخلًا، حيث أصبح أي تحول في التوازن العسكري أو السياسي محفزًا لموجات جديدة من التعبئة المسلحة، مما يعكس استمرارية العنف في شرق الكونغو الديمقراطية. [30]

مع تصاعد النزاعات، شهدت المليشيات المسلحة تحولات تدريجية من وحدات غير منظمة إلى تنظيمات عسكرية أكثر تعقيدًا، مستفيدة من شبكات الدعم الإقليمي والدولي. وقد لعبت حربا الكونغو الأولى (1996-1997) والثانية (1998-2003) دورًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد الأمني، حيث لم تَعُد هذه الجماعات تقتصر على الدفاع عن المصالح المحلية، بل أصبحت جزءًا من ديناميكيات أوسع مرتبطة بالتنافس الإقليمي على النفوذ والسيطرة على الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تداخل العوامل الداخلية والخارجية في مسار النزاع.

فلم يكن توسع نشاط الجماعات المسلحة عشوائيًا، بل جاء كنتيجة مباشرة لانهيار مؤسسات الدولة والتدخلات الخارجية التي أعادت رسم التحالفات العسكرية. في بعض المناطق، لا سيما في إيتوري، تطورت هذه الجماعات إلى كيانات شبه مستقلة تمارس نفوذًا فعليًا على الأرض،

[30] Judith Verweijen and Claude Iguma Wakenge, *Understanding Armed Group Proliferation in the Eastern Congo,* London: Rift Valley Institute, PSRP Briefing Paper 7, December 2015, P 2-5.

حيث استغلت النزاعات حول ملكية الأراضي لتبرير وجودها وترسيخ سيطرتها. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والأمنية في العديد من المناطق، إذ لم يعد الصراع مجرد مواجهة بين المتمردين والدولة، بل تحول إلى شبكة معقدة من المصالح، تتقاطع فيها العوامل الإثنية والسياسية والاقتصادية. في إقليم دجوجو على سبيل المثال، لعبت الجماعات المسلحة دورًا رئيسيًا في إعادة توزيع الأراضي، مما أدى إلى تأجيج الصراعات المحلية واستدامة عدم الاستقرار. كما أن السيطرة على الموارد الطبيعية، مثل مناجم الذهب، منحت هذه الجماعات نفوذًا واسعًا، سمح لها بفرض أشكال جديدة من الحكم في مناطق سيطرتها.

بالنظر إلى هذه التطورات، يمكن فهم تحول الجماعات المسلحة من خلال علاقتها بالاقتصاد السياسي للنزاع. فمع تراجع قدرة الدولة على فرض سلطتها، أصبحت هذه الجماعات أكثر اندماجًا في استغلال الموارد الطبيعية، حيث لم يقتصر نفوذها على التحكم في المعادن الثمينة، بل امتد إلى فرض سيطرتها على طرق التجارة المحلية وفرض الضرائب على المجتمعات التي تعيش في مناطق نفوذها. تشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن الجماعات المسلحة في إيتوري لم تكتفِ بإدارة المناجم، بل عملت على إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي بما يخدم استمراريتها، مما ساهم في ترسيخ اقتصاد حرب دائم. ونتيجة لذلك، تحول النزاع من كونه صراعًا على السلطة إلى منظومة متشابكة من المصالح الاقتصادية والعسكرية، مما عزز الهيكل التنظيمي لهذه الجماعات ومكّنها من استقطاب مقاتلين جدد، وترسيخ مكانتها كفاعل رئيسي في المشهد السياسي، وليس مجرد طرف هامشي في النزاع.[31]

يتماشى هذا التطور مع منظور الاقتصاد السياسي للنزاع (Political Economy of Conflict)، الذي يوضح كيف أن الجماعات المسلحة لم تعد تقتصر على كونها فاعلين عسكريين، بل أصبحت جهات اقتصادية تستفيد من تهريب المعادن والاستفادة من شبكات التمويل غير المشروعة. وبالتالي، لم يعد الصراع في الكونغو الديمقراطية مجرد نزاع على السلطة، بل أصبح مرتبطًا بشكل وثيق بآليات الاقتصاد غير الرسمي، مما يعزز من استمرارية العنف.

لذا، فإن استمرار النزاعات العرقية في الكونغو الديمقراطية لا يمكن معالجته من خلال مقاربات أمنية قصيرة المدى، بل يتطلب إعادة هيكلة شاملة لنظام الحوكمة، تعزز المشاركة السياسية لجميع الفئات، وتضمن توزيعًا أكثر إنصافًا للموارد، مع آليات قانونية واضحة لحماية حقوق الأقليات. وبدون هذه التغييرات الجوهرية، سيظل الصراع العرقي عنصرًا دائمًا في المشهد السياسي الكونغولي، يعيد إنتاج العنف جيلاً بعد جيل.

[31] Erik Gobbers and Josaphat Musamba, *Armed Groups, Territorial Control, Land Disputes, and Gold Exploitation in Djugu, Ituri, Democratic Republic of Congo*, IPIS Research, August 10, 2023, P 24-27.

الفرع الثالث: دور الخطاب السياسي في إعاقة المصالحة العرقية

يلعب الخطاب السياسي دورًا جوهريًا في إعاقة عمليات المصالحة العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتم توظيفه كأداة لإعادة إنتاج الانقسامات العرقية بدلًا من السعي إلى تجاوزها ومعالجتها. فقد انتهجت الحكومات المتعاقبة استراتيجيات خطابية قائمة على الاستقطاب العرقي، الأمر الذي أسهم في إذكاء التوترات بين المجموعات العرقية المختلفة، بدلًا من تعزيز آليات الاندماج الوطني. وغالبًا ما يتم تصوير بعض الجماعات العرقية في الخطاب الرسمي على أنها "الآخر" غير الشرعي أو المهدد لاستقرار الدولة، مما يبرر سياسات الإقصاء والتهميش التي تتعرض لها هذه الجماعات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا تقتصر هذه الخطابات الإقصائية على المستوى الرسمي فحسب، بل تمتد إلى الساحة الانتخابية، حيث يلجأ بعض السياسيين إلى استخدام لغة تحريضية صريحة لترسيخ الانقسامات العرقية. ففي مقاطعة كاتانغا، على سبيل المثال، وصف أحد السياسيين سكان مقاطعات كاساي بأنهم "بعوض" يحتاج إلى "مبيد حشري"، مما أدى إلى اندلاع هجمات على أنصار المعارضة، وهو مثال صارخ على كيفية استغلال الخطاب السياسي في تأجيج العنف العرقي. وهذه التصريحات لم تكن مجرد تعبيرات خطابية، بل ساهمت بشكل مباشر في تأجيج العنف، حيث استُخدمت لاحقًا لتبرير أعمال قمعية ضد السكان المستهدفين. كما أن مثل هذه الخطابات تغذي شعور الجماعات المهمشة بأن النظام السياسي غير محايد، مما يعزز لجوءها إلى وسائل غير تقليدية لضمان تمثيلها. علاوة على ذلك، تعتمد النخب السياسية على استدعاء السرديات التاريخية لتعزيز منطق الإقصاء العرقي، حيث يتم توظيف الروايات التاريخية والسياسية لإضفاء الشرعية على الممارسات التمييزية، مما يعمّق الشعور بالإقصاء داخل المجموعات المستهدفة بهذا الخطاب. هذه الممارسات لا تؤدي فقط إلى تعميق التفاوتات الهيكلية بين المجموعات العرقية، بل تساهم كذلك في ترسيخ بيئة سياسية غير متكافئة، حيث تتمتع بعض الجماعات بامتيازات سياسية واقتصادية على حساب أخرى، وهو ما يقوض إمكانيات تحقيق المصالحة العرقية ويؤدي إلى استمرار التوترات القائمة. إضافة إلى ذلك، لا يقتصر تأثير هذا الخطاب على المستويات العليا للنظام السياسي، بل يمتد إلى المستوى المحلي، حيث يتم استغلاله من قبل الزعامات التقليدية لإعادة إنتاج أنماط السيطرة العرقية، مما يعوق الجهود المبذولة لتعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمع أكثر شمولًا. وغالبًا ما يتم استغلال الأزمات السياسية كوسيلة لتعزيز هذه السرديات الإقصائية، إذ تلجأ الأطراف المتنافسة إلى إذكاء الانقسامات العرقية بهدف تعبئة التأييد الشعبي وتعزيز الولاءات السياسية، مما يجعل

المصالحة العرقية هدفًا بعيد المنال في ظل استمرار استغلال هذه الانقسامات كأداة لتحقيق مكاسب سياسية آنية. إن استمرار هذه الديناميكيات يكرّس منطق الإقصاء الاجتماعي والسياسي، مما يزيد من تعقيد عمليات المصالحة العرقية، حيث يتم إعادة إنتاج الهويات العرقية في إطار خطاب سياسي يقيد فرص الانخراط المتكافئ في العمليات السياسية والاقتصادية. فضلًا عن ذلك، غالبًا ما يجد هذا الخطاب صدى داخل المؤسسات الرسمية، حيث تتبنى بعض الأجهزة الحكومية روايات منحازة تسهم في تعزيز عدم الثقة بين الجماعات العرقية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الشعور بالغبن ويدفع بعض الفئات إلى تبني استراتيجيات بديلة لتحقيق مطالبها، بما في ذلك اللجوء إلى العنف المسلح أو التحالف مع جهات خارجية لتعزيز تمثيلها في المشهد السياسي الوطني.[32]

إلى جانب الخطاب السياسي الرسمي، أصبحت وسائل الإعلام أداة رئيسية في ترسيخ الانقسامات العرقية داخل المجتمع الكونغولي. فعلى سبيل المثال، لعبت بعض المحطات الإذاعية المحلية دورًا في تأجيج النزاع عبر بثّ خطابات تحريضية ضد جماعات عرقية معينة، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف على أرض الواقع، كما حدث في النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا المجاورة، والذي امتد تأثيره إلى الكونغو. فبدلًا من تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات، تُستخدم العديد من المنصات الإعلامية لنشر سرديات منحازة، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات العرقية وتأجيج الصراعات. وتعاني وسائل الإعلام المحلية من هشاشة الاستقلالية وضعف آليات الرقابة، الأمر الذي يجعلها عرضة للاستغلال من قبل النخب السياسية، التي توظفها لإدامة الاستقطاب العرقي بدلاً من الإسهام في تشكيل خطاب وطني أكثر شمولية.

يتجلى هذا الواقع بوضوح في قطاع الإذاعة المحلية والبرامج التلفزيونية، حيث تُستخدم هذه الوسائل، التي تحظى بانتشار واسع في ظل ارتفاع معدلات الأمية، في ترسيخ الصور النمطية السلبية حول بعض الجماعات العرقية. وبدلاً من تقديم تغطية متوازنة، تميل هذه المنصات إلى تأجيج المخاوف، ما يفاقم التوترات الاجتماعية ويزيد من احتمالات اندلاع العنف العرقي. كما أن العديد من المحطات الإعلامية تخضع لسيطرة جهات سياسية، فتتحول إلى أدوات للتعبئة العرقية، سواء عبر تبرير التمييز ضد بعض الفئات أو من خلال تعزيز الشعور بالمظلومية لدى أخرى، مما يعمّق الشرخ الاجتماعي.

[32] Human Rights Watch, *DR Congo: Candidates Should Not Incite Violence*, *Human Rights Watch*, October 28, 2011.

يتفاقم هذا الوضع بسبب غياب تنظيم فعال يحدّ من انتشار الخطابات التحريضية. فضعف المؤسسات الرقابية يسمح بتداول محتويات إعلامية تغذي الانقسامات العرقية دون خضوعها لأي مساءلة قانونية، ما يحوّل الفضاء الإعلامي إلى ساحة مفتوحة لنشر الكراهية بدلًا من أن يكون منصة للحوار والتعددية. وتؤدي هذه البيئة الإعلامية المنحازة إلى تسييس الهويات العرقية، مما يجعل الصراعات السياسية تأخذ طابعًا أكثر تعقيدًا. كما أن انعدام الضوابط القانونية الصارمة يمنح الفاعلين السياسيين حرية استغلال الإعلام لخدمة أجنداتهم الخاصة، مما يزيد من حدة الاستقطاب ويقوّض أي جهود للمصالحة الوطنية.

في هذا السياق، تشكل الصحافة المجتمعية إحدى الواجهات التي تعكس هذا الواقع المتوتر، إذ يمكن أن تسهم في تأجيج النزاعات عبر نشر أخبار غير دقيقة أو متحيزة، كما يمكن أن تصبح مستهدفة من قبل الفاعلين السياسيين الساعين إلى إسكات الأصوات الداعية للمصالحة. وكثيرًا ما يتعرض الصحفيون لضغوط سياسية مباشرة تدفعهم للانحياز إلى أطراف معينة أو الامتناع عن تغطية قضايا حساسة، ما يؤدي إلى إضعاف مصداقية الإعلام وتعزيز الانقسام داخل المجتمع. وبدلًا من أن يسهم الإعلام في تشكيل رأي عام مستنير، فإنه يصبح آلية لإعادة إنتاج الصراعات وتأجيجها، مما يزيد من تعقيد المشهد الاجتماعي والسياسي.

يصبح هذا التأثير أكثر وضوحًا خلال الفترات الانتخابية، حيث يُستغل الإعلام لنشر الدعاية العرقية، سواء عبر تصوير بعض الجماعات على أنها تهديد للاستقرار الوطني أو من خلال تبرير إقصائها من المشهد السياسي. وكثيرًا ما تلجأ الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة إلى توظيف وسائل الإعلام لتعزيز شرعيتها عبر التلاعب بالسرديات الإعلامية، فتُصوّر نفسها كحامية لمصالح فئة معينة، بينما تُستخدم الأخبار المضللة لتشويه صورة الخصوم السياسيين. وتشير الدراسات إلى أن الإعلام الرسمي يميل إلى تبني خطاب يخدم القوى الحاكمة، بينما يتم استغلال وسائل الإعلام الخاصة لدعم الجهات السياسية التي تمولها، مما يؤدي إلى خلق بيئة إعلامية منحازة تزيد من عمق الانقسامات العرقية.

فضلًا عن ذلك، تتلقى بعض وسائل الإعلام تمويلًا مباشرًا من جهات سياسية تهدف إلى استخدامها لنشر معلومات مضللة تؤجج العداوات العرقية وتقوّض جهود المصالحة. وكنتيجة لهذه الديناميكيات الإعلامية، لا يبقى الإعلام مجرد وسيط لنقل المعلومات، بل يتحول إلى فاعل مؤثر في المشهد السياسي والاجتماعي، حيث يمنح الشرعية لخطابات الإقصاء ويعيد إنتاج التوترات العرقية. ويؤدي هذا الواقع إلى إضعاف أي محاولات لتحقيق مصالحة وطنية

مستدامة، إذ يُستخدم الإعلام كأداة لإدامة النزاعات بدلًا من الإسهام في تجاوزها، مما يجعل بناء مجتمع أكثر شمولية واستقرارًا تحديًا معقدًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية[33].

يكشف تحليل الخطاب السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من منظور نظرية تأطير الخطاب (Framing Theory)، إن الطريقة التي يتم بها صياغة وتمثيل الهويات العرقية في المجال السياسي والإعلامي تلعب دورًا جوهريًا في إعادة إنتاج الانقسامات الاجتماعية وإعاقة جهود المصالحة العرقية. وفقًا لهذه النظرية، لا يقتصر الخطاب على نقل المعلومات، بل يعمل على تشكيل الإدراك العام من خلال انتقاء عناصر معينة من الواقع وإبرازها ضمن إطار دلالي يخدم أهدافًا سياسية محددة.

في هذا المنظور، اعتمدت النخب السياسية على آليات تأطير ممنهجة لإدامة الاستقطاب العرقي، حيث يتم تصوير بعض الجماعات العرقية إما كمصدر تهديد للأمن والاستقرار الوطني أو كطرف دخيل يفتقر إلى الشرعية السياسية والتاريخية. هذا التأطير الممنهج لا يؤدي فقط إلى تبرير سياسات الإقصاء والتهميش، بل يرسّخ كذلك الانقسامات في المخيلة الجماعية، مما يجعل تجاوزها أكثر تعقيدًا على المستوى المجتمعي والمؤسسي. إضافةً إلى ذلك، تُسهم وسائل الإعلام في تعزيز هذه الأطر الخطابية، حيث تُوظَّف السرديات الإقصائية ضمن استراتيجيات سياسية تهدف إلى كسب التأييد الشعبي، مما يعمّق الشعور بالغبن داخل الجماعات المستهدفة بهذا الخطاب ويدفع بعضها نحو تبني استراتيجيات مقاومة قد تتخذ أشكالًا عنيفة.

[33] Kabemba Claude, *The State of the Media in the Democratic Republic of Congo*, EISA Occasional Paper no. 30, March 2005, P 5-8.

المطلب الثاني: أبرز الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية ظهور جماعات مسلحة متعددة، نشأت في سياقات مختلفة لكنها تشترك في كونها انعكاسًا مباشرًا للانقسامات العرقية والتوترات السياسية والاجتماعية. لعبت هذه الجماعات دورًا محوريًا في النزاع المسلح، مستندةً إلى دوافع تتراوح بين المطالب السياسية، والصراعات العرقية، والسعي للسيطرة على الموارد. وتوزعت أنشطتها في مختلف أنحاء البلاد، حيث ارتبطت بامتدادات محلية وأحيانًا عابرة للحدود، ما جعلها عاملاً معقدًا في استمرار حالة عدم الاستقرار.

الفرع الأول: تحالف القوى الديمقراطية (ADF)

يُعد تحالف القوى الديمقراطية (ADF) نموذجًا معقدًا للحركات المسلحة ذات الطابع العابر للحدود، إذ تشكّل في منتصف التسعينيات داخل أوغندا نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية، بما في ذلك تصاعد المعارضة المسلحة ضد حكومة يوري موسيفيني والتقاء فصائل مختلفة ذات خلفيات إيديولوجية متباينة ضمن مشروع مشترك. وقد ساهم القمع السياسي، والتهميش الاجتماعي، والمركزية الصارمة في السلطة في دفع هذه الجماعة إلى تبني نهج المواجهة المسلحة، معبرةً عن رفضها للنظام السياسي القائم وسعيها إلى تغييره. إلا أن التضييق العسكري الذي مارسته الحكومة الأوغندية أدى إلى إعادة تموضع الجماعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية(DRC) ، حيث وجدت بيئة مواتية لإعادة تنظيم صفوفها واستدامة أنشطتها.

في سياق الديناميكيات الأمنية الإقليمية، ساهم ضعف الدولة في الكونغو الديمقراطية وتعدد الفاعلين المسلحين في إعادة تشكيل استراتيجية التحالف، حيث تحول من كيان معارض داخل أوغندا إلى فاعل مسلح غير حكومي يتمتع بمرونة في الانتشار والتكيف مع البيئات غير المستقرة. وقد اعتمد التحالف على هيكل تنظيمي غير مركزي يتيح للوحدات الميدانية درجة عالية من الاستقلالية، مما عزز من قدرته على المناورة والتكيف مع التحديات الأمنية المتغيرة. كما استفاد من العلاقات المعقدة بين الفاعلين المحليين والإقليميين، مما سمح له بتوسيع نطاق نفوذه داخل المشهد الأمني المضطرب في شرق الكونغو الديمقراطية. [34]

[34] تحالف القوى الديمقراطية (ADF)، *لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية*، الأمم المتحدة. https://shorturl.at/Z6A9N

إن تحول التحالف من حركة تمرد ذات بعد وطني إلى فاعل مسلح إقليمي يعكس الطبيعة المتغيرة للصراعات غير المتماثلة في إفريقيا، حيث تلعب الحدود غير المحكمة، والهشاشة المؤسسية، والتفاعلات الإقليمية دورًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد الأمني.

الفرع الثاني: جماعات ماي ماي (Mai-Mai)

ظهرت جماعات ماي ماي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن سياق تاريخي وسياسي اتسم بانهيار سلطة الدولة وتصاعد النزاعات المسلحة، خاصة في مناطق شرق البلاد، حيث تتركز غالبية الفصائل. تعود جذور هذه الجماعات إلى ستينيات القرن العشرين، عندما ظهرت كمجموعات مقاومة محلية تهدف إلى الدفاع عن مجتمعاتها ضد التدخلات الخارجية وغياب الحماية الأمنية من قبل الدولة. ومع ذلك، شهدت هذه الجماعات انتشارًا واسعًا خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، بالتزامن مع الحروب الكونغولية التي أدت إلى تآكل مؤسسات الدولة، ما أتاح المجال لبروز فاعلين مسلحين غير حكوميين في مناطق مثل كيفو الشمالية، كيفو الجنوبية، وإقليم كاتانغا.

ترتبط العديد من فصائل ماي ماي بأقليات عرقية محددة، حيث نشأت هذه الجماعات من إحساس بالتهديد الوجودي نتيجة للتوترات العرقية والصراعات حول السيطرة على الموارد والأراضي. من أبرز هذه المجموعات، الفصائل المرتبطة بـالنيندو(Nande) ، والهوندو (Hunde)، والتيمبو(Tembo) ، واللوبا(Luba) ، والتي نشأت استجابةً للتوترات مع جماعات أخرى مثل التوتسي والهوتو، خاصة في منطقة كيفو حيث تتداخل النزاعات العرقية مع المصالح السياسية والاقتصادية. وقد لعبت الانقسامات العرقية دورًا رئيسيًا في تشكيل تحالفات وصراعات بين جماعات ماي ماي، إذ تباينت أهدافها بين الدفاع عن مجتمعاتها، المطالبة بالاعتراف السياسي، وتأمين النفوذ الاقتصادي من خلال السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية.

تتميز جماعات ماي ماي بطابع لامركزي ومتعدد الولاءات، حيث تتشكل غالبًا على أسس محلية وتتخذ من حماية المجتمعات الأصلية مبررًا لوجودها. يتباين هيكلها التنظيمي بين مجموعات صغيرة غير رسمية وقوات شبه عسكرية أكثر تنظيمًا، ما يعكس الطبيعة الديناميكية لهذه الجماعات التي تتكيف باستمرار مع التحولات الأمنية والسياسية. في العديد من الحالات، انخرطت جماعات ماي ماي في شبكات تحالف معقدة، حيث سعت بعض الفصائل إلى التعاون مع الحكومة أو مع مجموعات مسلحة أخرى، في حين فضلت فصائل أخرى

العمل باستقلالية للحفاظ على نفوذها المحلي. ورغم أن خطابها يعكس في كثير من الأحيان مطالب بالمواطنة الكاملة والاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية، فإن عملياتها على الأرض تتأثر بشدة باعتبارات آنية تتعلق بالبقاء والموارد والتحالفات المتغيرة.

ساهمت التوترات العرقية، والصراعات على الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية في استمرار هذه الجماعات وتكيفها مع المتغيرات السياسية والأمنية. وتشير التحليلات إلى أن الدولة لم تتمكن من فرض سيطرة فعلية على هذه الفصائل، ما دفعها إلى التعامل معها إما عبر استراتيجيات الإدماج، مثل دمج بعض مقاتليها في الجيش، أو عبر المواجهة العسكرية التي لم تؤدِ إلى تفكيك بنيتها بالكامل. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة لهذه الجماعات، والتي تتأرجح بين المقاومة المحلية والانخراط في الديناميات الأوسع للنزاع، جعلت من عملية إدماجها ضمن الأطر السياسية الرسمية أمرًا معقدًا. لا تزال جماعات ماي ماي إحدى القوى التي تعكس هشاشة الدولة الكونغولية، حيث تمثل امتدادًا لصراعات محلية عميقة الجذور وتعكس تعقيدات المشهد الأمني والسياسي في المنطقة[35].

الفرع الثالث: القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)

تأسست القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (*FDLR*) في عام 2000في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كرد فعل على ما اعتبره مؤسسوها ظلماً وتهميشاً سياسياً ممنهجاً ضد عرقية الهوتو بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. أدى سقوط نظام الهوتو إلى إقصائهم من الحياة السياسية والعسكرية في رواندا، مما دفع أعداداً كبيرة منهم إلى اللجوء إلى الكونغو الديمقراطية، حيث واجهوا ملاحقات من القوات الرواندية والجماعات المسلحة المتحالفة معها .في هذا السياق، برزت *FDLR* كتنظيم مسلح يزعم الدفاع عن حقوق اللاجئين الهوتو واستعادة نفوذهم السياسي والعسكري، إلا أن أنشطتها سرعان ما توسعت لتشمل السيطرة على الموارد المحلية والانخراط في اقتصاد الحرب، مما جعلها أحد أهم الفاعلين في النزاع المسلح بالمنطقة.

تتمركز عمليات الجماعة في مناطق شمال وجنوب كيفو، حيث تستفيد من ضعف الدولة الكونغولية والفراغ الأمني لتعزيز نفوذها. وتُتهم *FDLR* بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، تشمل الهجمات على المدنيين، العنف الجنسي، والتجنيد القسري للأطفال .كما

[35] Conciliation Resources, *Navigating Inclusion in Peace Processes*, Accord Issue 28, 2019, P 74-78.

لعبت دوراً في تغذية النزاعات العرقية، إذ تعتمد في خطابها على التوترات التاريخية بين الهوتو والتوتسي، مما يعمّق الانقسامات داخل المجتمعات المحلية.

من الناحية الهيكلية، تتكون *FDLR* من جناحين رئيسيين :جناح سياسي يعرف باسم "المجلس الوطني لتجديد الديمقراطية" (CNRD)، يُعنى بالترويج لأيديولوجية الجماعة ويسعى إلى كسب الدعم السياسي والدبلوماسي، وجناح عسكري يُعرف باسم "جيش التحرير"، وهو المسؤول عن العمليات القتالية وفرض السيطرة الميدانية .يقود التنظيم مجموعة من القادة العسكريين السابقين في الجيش الرواندي، مما يمنحه خبرة تكتيكية تُسهم في استمراره رغم الضغوط العسكرية الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من تصنيفه كجماعة إرهابية من قبل الأمم المتحدة وفرض عقوبات دولية على قياداته، لا يزال التنظيم يحتفظ بنفوذ كبير في شرق الكونغو الديمقراطية، مستفيداً من التوترات الإقليمية، وضعف المؤسسات الأمنية، والصراعات العرقية، مما يجعله أحد العوامل الأساسية التي تعيق تحقيق الاستقرار في المنطقة[36].

الفرع الرابع: كوديكو (CODECO)

تُعدّ التعاونية من أجل تنمية الكونغو (CODECO) إحدى الجماعات المسلحة البارزة في مقاطعة إيتوري، شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. نشأت الجماعة في الأصل كحركة تعاونية زراعية تهدف إلى الدفاع عن مصالح مجتمع الليندو، لكنها تحوّلت تدريجيًا إلى فصيل مسلح نتيجة تصاعد التوترات العرقية مع مجتمع الهيما، والتي تعود جذورها إلى التنافس التاريخي على الموارد، لا سيما الأراضي الزراعية. وقد تفاقمت هذه التوترات بفعل التهميش السياسي وعدم المساواة في فرص التنمية، مما أدى إلى شعور بالغبن لدى بعض المجموعات المحلية، ودفعها إلى تبني نهج أكثر تنظيمًا في الدفاع عن مصالحها.

مع إعادة هيكلتها عام 2017، توسّعت CODECO في أنشطتها بشكل ملحوظ، حيث باتت تسيطر على مناطق واسعة في إيتوري، مستغلة الفراغ الأمني وضعف حضور الدولة، إضافةً إلى تفكك الأجهزة الأمنية وعجزها عن فرض سيطرتها على الإقليم. وقد استفادت الجماعة من هذه البيئة غير المستقرة لتعزيز نفوذها، مستغلة الشعور بالغبن لدى بعض فئات مجتمع الليندو،

[36] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، *"القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)"*. https://shorturl.at/HIBtH

الذين يرون في CODECO مدافعًا عن حقوقهم في مواجهة ما يعتبرونه تهميشًا سياسيًا واقتصاديًا.

تستند الجماعة إلى هيكل تنظيمي غير مركزي، إذ تتألف من عدة فصائل تحمل أسماء مختلفة، لكنها تتشارك في الأهداف والتوجهات العامة نفسها، مما يمنحها مرونة في التحرك ويجعل التعامل معها أكثر تعقيدًا. كما أن هذا التشرذم الداخلي يخلق ديناميكيات يصعب السيطرة عليها، حيث تعمل بعض الفصائل وفق أجنداتها الخاصة، ما يعرقل الجهود الرامية إلى توحيدها تحت قيادة واحدة. وفي ظل غياب قيادة مركزية قوية، يصبح من الصعب التفاوض مع الجماعة أو إدماجها في عمليات السلام الجارية، إذ قد توافق بعض الفصائل على المبادرات الدبلوماسية بينما تستمر أخرى في أنشطتها العسكرية، مما يطيل أمد النزاع ويعقّد مساعي تحقيق الاستقرار في إيتوري.

تستفيد CODECO من شبكات محلية لدعم عملياتها، حيث تعتمد على المجتمعات التي تنتمي إليها في توفير المقاتلين، مما يعكس قدرتها على الحفاظ على نفوذها رغم الضغوط العسكرية والسياسية. وتلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في استمرار أنشطتها، إذ تسعى الجماعة إلى تأمين الموارد اللازمة من خلال وسائل متعددة، مستفيدة من غياب رقابة الدولة في العديد من المناطق التي تنشط فيها.

يأتي صعود CODECO في سياق معقد تتشابك فيه العوامل العرقية، والاقتصادية، والتاريخية، مما يجعل النزاع في إيتوري أكثر من مجرد صراع مسلح، بل أزمة متجذرة في بنية المجتمع المحلي وتفاعلاته مع الدولة[37]

الفرع الخامس: حركة 23 مارس (M23)

نشأت حركة 23 مارس (M23) عام 2012 في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديدًا في مقاطعة شمال كيفو، كنتيجة لانشقاق مجموعة من المقاتلين عن الجيش الوطني الكونغولي. جاء هذا الانشقاق كرد فعل على ما اعتبرته الحركة إخلالًا من قبل الحكومة الكونغولية بتنفيذ اتفاق السلام الموقع في 23 مارس 2009 مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب(CNDP) ، والذي نصّ على دمج مقاتلي CNDP في الجيش الوطني وتقديم ضمانات سياسية وأمنية لهم. ومع تعثّر الحكومة في الوفاء بهذه الالتزامات، برزت M23 كحركة تمرد

[37] Human Rights Watch, *DR Congo: Deadly Militia Raid on Ituri's Displaced,* July 24, 2023. https://shorturl.at/Eeipb

مطالبة بإصلاحات سياسية وأمنية أوسع، مستندة في شرعيتها إلى تهميش أقلية التوتسي الكونغولية التي يشكل مقاتلوها العمود الفقري للحركة.

يتجذر ظهور الحركة في سياق أعمق من الصراع العرقي والسياسي المزمن في شرق الكونغو، حيث تفاقمت التوترات بين الجماعات الإثنية، ولا سيما بين التوتسي والهوتو، نتيجة التنافس على السلطة والموارد. وقد أدى ضعف الدولة وغياب الحكم الرشيد إلى خلق بيئة مواتية لصعود الفاعلين المسلحين غير الحكوميين، الذين استغلوا هذه التوترات لتعزيز نفوذهم. وفي هذا الإطار، تمكنت M23 من بسط سيطرتها على مناطق استراتيجية، مستفيدة من هشاشة المؤسسات الحكومية والتنافس على الموارد الطبيعية، خاصة المعادن الثمينة مثل الذهب والقصدير، والتي شكلت أحد العوامل المحركة للصراع في المنطقة.

عسكريًا، اعتمدت الحركة على هيكل تنظيمي منضبط يضم مقاتلين ذوي خبرة سابقة في الجيش، ما منحها تفوقًا تكتيكيًا على العديد من الجماعات المسلحة الأخرى. كما شكل الدعم الخارجي للحركة عنصرًا أساسيًا في قدرتها على الاستمرار والتوسع، وهو ما أضفى على النزاع أبعادًا إقليمية زادت من تعقيد مساعي التسوية. وفي هذا الإطار، شهدت الحركة تحولًا في قيادتها مع تعيين كورنيي نانغا، الرئيس السابق للجنة الانتخابات في الكونغو، كقائد جديد لها. يمثل هذا التغيير تحولًا في هوية الحركة، حيث تسعى إلى إعادة تشكيل نفسها من تنظيم يغلب عليه الطابع التوتسي إلى حركة وطنية كونغولية أوسع، ما انعكس في إنشاء إدارة مدنية موازية في المناطق التي تسيطر عليها وتعيين مسؤولين لإضفاء طابع رسمي على هياكلها الإدارية.[38] وعلى الرغم من الهزائم العسكرية التي مُنيت بها الحركة عام 2013 إثر تدخل القوات الحكومية بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو(MONUSCO) ، إلا أن الحركة أعادت تنظيم صفوفها خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس استمرار العوامل الهيكلية التي تغذي النزاع[39].

في ظل التطورات الراهنة، أثبتت حركة M23 قدرتها على استعادة نفوذها العسكري، مستغلة ضعف الجيش الكونغولي والانقسامات السياسية الداخلية. وقد أدى سقوط مدن استراتيجية مثل غوما وبوكافو إلى إبراز محدودية الجهود العسكرية والدبلوماسية في احتواء التمرد، ما دفع المجتمع الدولي إلى تكثيف الضغوط على الأطراف الإقليمية المنخرطة في النزاع. كما كشفت

[38] The Associated Press, *As M23 Rebel Group Advances in Congo, a New Leader Signals a Shift in Its Identity,* AP News, March 6, 2024. https://shorturl.at/nvuoy

[39] قراءات إفريقية، *"جماعة 23 مارس (M23): النشأة والتمرد والدوافع وعلاقتها بدول الجوار"*. https://shorturl.at/lyzgm

هذه التطورات عن إخفاق الاتفاقيات السابقة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع، لا سيما الإقصاء السياسي لبعض المكونات العرقية والتنافس الإقليمي على النفوذ. [40]

تحليلُ الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكشف عن نمطٍ تنظيمي غير مركزي يمنحها مرونة تكتيكية وقدرة على التكيف مع المتغيرات العسكرية والسياسية، ما يجعل تفكيكها أكثر تعقيدًا. وفقًا لما طرحه تشارلز تيلي حول بناء الدولة، تتبنى هذه الجماعات استراتيجيات مماثلة لتلك التي استخدمتها الكيانات السياسية الناشئة في فرض احتكار العنف داخل مناطق نفوذها. فالهيكلة الداخلية غالبًا ما تكون هرمية ولكنها فضفاضة، حيث تحظى الفصائل المحلية بدرجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات العملياتية، ما يعزز قدرتها على إعادة التشكل استجابةً للتهديدات الخارجية. هذه البنية التنظيمية لا تُعد فقط أداة للبقاء، بل تعكس ضعف المؤسسات الرسمية، حيث تستغل الجماعات المسلحة فراغ السلطة لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في البيئات الهشة.

في هذا السياق، تتشابك البنية التنظيمية لهذه الجماعات مع التكوينات العرقية والاجتماعية، إذ تعتمد على الروابط الإثنية لضمان الولاء الداخلي وتعزيز استمراريتها. وفقًا لنظرية "شبكات العنف " (*Violence Networks*)، لا تنشط هذه الجماعات في فراغ، بل تتحرك ضمن شبكات اجتماعية مترابطة، حيث يصبح العنف أداة لإعادة إنتاج التراتبيات العرقية وإضفاء الشرعية على وجودها. فالعنف هنا لا يُمارَس فقط كوسيلة لتحقيق المكاسب العسكرية، بل كآلية لإعادة ترسيم الحدود الاجتماعية والسياسية داخل النزاع، ما يرسخ استمرار الجماعات المسلحة ضمن ديناميكيات الصراع. لذلك، فإن مقاربة هذه الظاهرة تتطلب تحليلاً يتجاوز البعد العسكري التقليدي إلى دراسة البنى التنظيمية وآليات الولاء وإعادة إنتاج العنف في سياقات اجتماعية وسياسية معقدة.

[40] The New Humanitarian, *After the Fall of Goma and Bukavu: Where Is DR Congo's M23 War Headed?*, March 20, 2025. https://shorturl.at/f99wE

المبحث الثاني: استراتيجيات استغلال الانقسامات العرقية

المطلب الأول: توظيف السرديات العرقية للتجنيد

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُستخدم السرديات العرقية كأداة مركزية في عمليات التجنيد التي تنفذها الجماعات المسلحة، حيث يتم توظيف الانقسامات العرقية لبناء إحساس قوي بالهوية الجماعية ولتعزيز الشعور بالتهديد الوجودي. يُروَّج لهذه السرديات عبر وسائل متعددة، من الخطاب السياسي والديني إلى وسائل الإعلام المحلية والشهادات الشفوية، مما يخلق بيئة مشحونة بالتوتر العرقي تجعل الانخراط في النزاع يبدو وكأنه ضرورة لا مفر منها. من خلال هذه الديناميكيات، لا يصبح الانضمام إلى الجماعات المسلحة مجرد خيار شخصي، بل يتحول إلى مسؤولية جماعية تُفرض على الأفراد باعتبارها السبيل الوحيد لحماية جماعتهم العرقية من الإبادة أو التهميش.

تعتمد هذه الجماعات على تشكيل روايات تُصوّر الجماعات العرقية الأخرى كأعداء تاريخيين متأصلين، حيث يُعاد إنتاج ذاكرة النزاعات العرقية السابقة عبر قصص تُبرز المظالم التي تعرضت لها بعض الفئات، مما يعمّق الإحساس بالضحية الجماعية. يُقدَّم الصراع على أنه ليس مجرد نزاع سياسي أو اقتصادي، بل معركة من أجل البقاء تتطلب تعبئة جماعية مستمرة. في هذا السياق، يتم تحويل العنف من ممارسة غير مشروعة إلى فعل ضروري وأخلاقي، حيث يصبح الدفاع عن الجماعة العرقية مبررًا دينيًا، اجتماعيًا وأخلاقيًا. وفي بعض الحالات، يُغذَّى هذا الخطاب بمعتقدات دينية أو روحانية تدّعي أن المقاتلين يتمتعون بحماية إلهية أو سحرية، مما يقلل من مخاوفهم ويزيد من استعدادهم للمخاطرة في ساحة المعركة.

كما تلعب الحملات الدعائية المكثفة دورًا رئيسيًا في ترسيخ هذه السرديات، حيث يتم توجيه الخطاب إلى مختلف الفئات العمرية، مستهدفًا على وجه الخصوص الشباب والمراهقين الذين يُصوَّر لهم القتال على أنه واجب اجتماعي وأخلاقي، بل وحتى شكل من أشكال تحقيق الذات والبطولة. يُروَّج لفكرة أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية بعض الفئات العرقية، مما يدفع هذه الفئات إلى البحث عن الحماية داخل الميليشيات المسلحة، التي تُقدَّم باعتبارها الدرع الوحيد ضد التهديدات الخارجية. كما يُستخدم الضغط الاجتماعي والنفسي لإجبار الأفراد على الانضمام، حيث يُوصم من يرفض التجنيد بالخيانة أو الجبن، مما يؤدي إلى خلق بيئة تُجبر

الأفراد، حتى لو لم يكن لديهم رغبة حقيقية في القتال، على حمل السلاح تجنبًا للعزلة أو الانتقام.[41]

إضافة إلى الخطاب الأيديولوجي، تعتمد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استراتيجيات عملية تهدف إلى ضمان تدفق مستمر للمقاتلين إلى صفوفها، حيث يتم دمج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في نهج متكامل يهدف إلى إخضاع السكان المحليين وإجبارهم على التعاون. من بين أكثر التكتيكات فاعلية التي تستخدمها هذه الجماعات، السيطرة على الموارد الاقتصادية وفرض ضرائب قسرية، مما يجعل الالتحاق بالميليشيات المسلحة خيارًا شبه حتمي لكثير من الأفراد. في العديد من المناطق التي تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة، يتم تقييد وصول السكان إلى سبل العيش الأساسية مثل الأراضي الزراعية والمناجم، حيث تفرض هذه الجماعات شروطًا صارمة تتطلب من الأفراد الانضمام إلى صفوفها أو تقديم دعم لوجستي مقابل السماح لهم بممارسة أنشطتهم الاقتصادية. هذا الأسلوب لا يستهدف فقط الرجال القادرين على القتال، بل يمتد ليشمل النساء والأطفال الذين يُجبرون على العمل في أنشطة الدعم، مثل جمع الموارد أو تقديم الخدمات، ما يعزز من هيمنة الجماعات المسلحة على المجتمعات المحلية.

إلى جانب السيطرة الاقتصادية، تلجأ الجماعات المسلحة إلى استخدام العنف المباشر كأداة لإرهاب السكان وإجبارهم على التعاون. في العديد من الحالات، يتم تنفيذ عمليات قتل جماعية وتدمير ممنهج للقرى التي ترفض التعاون، مما يؤدي إلى خلق مناخ من الخوف وعدم الاستقرار. هذه الاستراتيجية، التي تعتمد على نشر الرعب لإجبار الأفراد على الامتثال، تساهم في تحويل الجماعات المسلحة إلى جهات حاكمة بحكم الأمر الواقع، حيث يصبح الانضمام إليها السبيل الوحيد للبقاء. والأكثر تعقيدًا هو أن بعض هذه الجماعات تلجأ إلى تكتيك يُعرف بـ "خلق الأزمة ثم تقديم الحل"، حيث تقوم بنفسها بتنفيذ هجمات ضد القرى والمجتمعات، لتعود لاحقًا وتقدم نفسها كجهة قادرة على توفير الحماية، مما يدفع الأفراد إلى الانضمام ليس بدافع الولاء أو القناعة، بل بدافع الضرورة والخوف من البطش.

فضلًا عن العوامل الاقتصادية والأمنية، تلعب الديناميكيات الاجتماعية والثقافية دورًا بارزًا في تعزيز عمليات التجنيد داخل الجماعات المسلحة. في المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن والاستقرار، يُنظر إلى الأفراد المنخرطين في هذه الجماعات على أنهم يتمتعون بمكانة

[41] Sarah Ferguson, *Congolese Militia Groups Are Recruiting Children and Youth for Combat,* UNICEF USA, May 14, 2018. https://shorturl.at/jQtcG

اجتماعية ونفوذ لا يتاحان لغيرهم، مما يجعل الانضمام إليها وسيلة لتحقيق الاعتراف الاجتماعي. كما أن بعض الجماعات المسلحة تمنح امتيازات خاصة للمقاتلين، مثل الحصول على حصص من الموارد المنهوبة أو حتى الحق في الاستيلاء على ممتلكات الجماعات العرقية الأخرى، مما يحوّل القتال إلى أداة للترقي الاجتماعي والاقتصادي. هذه العوامل تجعل من الصعب تفكيك هذه الشبكات المسلحة، حيث يصبح التجنيد ليس مجرد ضرورة أمنية أو اقتصادية، بل خيارًا استراتيجيًا يضمن للفرد مكانة اجتماعية أفضل وفرصًا مادية لا تتوفر في ظل الدولة المركزية الضعيفة.[42]

كما تستخدم بعض الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعتقدات الدينية والتقاليد الثقافية لتعزيز عمليات التجنيد، حيث يتم تصوير القتال على أنه ليس مجرد ضرورة عسكرية تمليها الظروف السياسية أو الأمنية، بل واجب روحي وأخلاقي يمنح المقاتلين القوة والحماية، ويضفي على أفعالهم شرعية تتجاوز القوانين الوضعية. هذه الاستراتيجية تساهم في تطبيع العنف داخل المجتمعات المحلية، حيث يصبح الانخراط في الجماعات المسلحة خيارًا مشروعًا بل ومطلوبًا من منظور ديني أو ثقافي.

في شرق الكونغو، على سبيل المثال، لجأت جماعة *ماي ماي* إلى ترويج فكرة أن مجتمعهم العرقي يواجه خطر الإبادة على يد جماعات أخرى، مثل التوتسي أو القوات الحكومية، مما جعل القتال يبدو وكأنه الخيار الوحيد للبقاء على قيد الحياة. هذه السرديات تُستخدم لخلق إحساس بالخطر الوجودي، وهو عامل رئيسي في عمليات التجنيد القسري والطوعي على حد سواء. فبدلًا من أن يُنظر إلى حمل السلاح على أنه مجرد استجابة لظروف سياسية أو اقتصادية، يتم تقديمه على أنه التزام أخلاقي يستمد شرعيته من ضرورة الدفاع عن الجماعة العرقية، بل وأحيانًا عن القيم الدينية التي يُقال إنها مهددة بالزوال.

إحدى الحالات الموثقة أظهرت كيف تم إقناع مجموعة من الشباب بأنهم "جنود مقدسون" مكلفون بحماية عائلاتهم وقراهم من تهديد خارجي، وقيل لهم إن الدولة عاجزة عن الدفاع عنهم، لذا فإن حملهم للسلاح ليس خيارًا، بل مسؤولية تقع على عاتقهم. هذا النوع من الخطاب يعزز الشعور بالخطر الدائم، مما يجعل قرار الانضمام إلى الجماعات المسلحة يبدو وكأنه الحل الوحيد الممكن، وليس مجرد أحد البدائل. كما أن هذه السرديات غالبًا ما تقترن بممارسات

[42] United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo (MONUSCO) and United Nations Children's Fund (UNICEF), *Our Strength is in Our Youth: Child Recruitment and Use by Armed Groups in the DRC (2014-2017)*, 2019, Pp 20-27

شعائرية تؤكد على الطابع المقدس لهذا الصراع، مما يزيد من صعوبة إقناع المجندين بالتخلي عن العنف لاحقًا، حيث يصبح جزءًا من هويتهم وليس مجرد أداة لتحقيق غاية محددة.

إلى جانب هذه السرديات الأيديولوجية، تلجأ بعض الجماعات المسلحة إلى الشعوذة والمعتقدات التقليدية لإضفاء طابع خارق على قدرات مقاتليها. يتم إيهام المجندين الجدد بأنهم يتمتعون بحصانة ضد الرصاص أو أن طقوسًا معينة ستجعلهم غير معرضين للخطر في المعركة. في بعض الحالات، يُقال للمقاتلين إنهم إذا اتبعوا طقوسًا معينة قبل القتال، فإنهم سيصبحون غير مرئيين لأعدائهم أو سيتمكنون من السيطرة على أرواح خصومهم. هذه المعتقدات تُستخدم كأداة نفسية فعالة، إذ تعزز ثقة الأفراد في القتال وتجعلهم أكثر استعدادًا لمواجهة الموت، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مدى فاعلية الجماعات المسلحة في ساحة المعركة.

فضلًا عن دورها في تعزيز الروح القتالية، فإن هذه المعتقدات الدينية والشعائر التقليدية تساهم أيضًا في تبرير العنف، إذ يتم تصويره على أنه جزء من نظام كوني أكبر يتجاوز المصالح السياسية أو الاقتصادية. فبدلًا من النظر إلى الصراع على أنه تنافس على الموارد أو النفوذ، يتم تأطيره في سياق ديني أو ثقافي يجعل من القتال وسيلة لتحقيق العدالة الإلهية أو إعادة التوازن إلى المجتمع. ونتيجة لذلك، يصبح العنف ليس فقط مشروعًا، بل مطلوبًا أيضًا، حيث يتم تصويره كضرورة تاريخية لضمان استمرار الجماعة العرقية أو الدينية.

إن استمرارية هذه الديناميكيات تؤدي إلى خلق حلقة مفرغة من العنف، حيث يتحول الأفراد الذين ينضمون إلى الجماعات المسلحة إلى ضحايا وجناة في آن واحد. في البداية، قد يكون تجنيدهم نتيجة لضغط اجتماعي أو اقتصادي، ولكن مع مرور الوقت، يصبحون هم أنفسهم منفذين للاستراتيجيات ذاتها التي استُخدمت ضدهم. هذا النمط يعقّد بشكل كبير الجهود المبذولة لإنهاء النزاع، حيث إن كل جيل جديد من المقاتلين يُصبح أكثر تأثرًا بالسرديات التي تبرر العنف، مما يؤدي إلى استدامة الصراع وإعادة إنتاجه.[43]

➢ تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُعدّ تجنيد الأطفال في الجماعات

المسلحة ظاهرة مقلقة تعكس الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في سياقات النزاع. تشير التقديرات إلى أن الأطفال يشكّلون نحو 30% من مقاتلي هذه الجماعات، حيث يتم استدراج

[43] MONUSCO and UNICEF, *Our Strength is in Our Youth*, P 29.

بعضهم أو إجبارهم على الانضمام في سن مبكرة، تصل إلى عشر سنوات .يواجه هؤلاء الأطفال بيئة قاسية تُحوّلهم من ضحايا إلى أدوات في الصراعات المسلحة، إذ يُكلفون بمهام شاقة تتراوح بين حمل الذخائر والمشاركة المباشرة في القتال.

يتعرض الأطفال المجندون لتجارب عنيفة تُخلّف آثارًا جسدية ونفسية عميقة، لا سيما الفئة العمرية بين 13و14 عامًا، التي تُستخدم في خطوط المواجهة الأمامية وتُجبر على حمل أسلحة ثقيلة مثل القذائف الصاروخية. بالإضافة إلى ذلك، يتم استغلال الفتيات داخل هذه الجماعات في أدوار متعددة، سواء في الأعمال اللوجستية أو ضمن ممارسات استعباد ممنهجة، تشمل الزواج القسري والاستغلال الجنسي. تساهم هذه الظروف في ترسيخ دائرة من العنف يصعب كسرها، حيث يجد العديد من الأطفال أنفسهم غير قادرين على الهروب، إما بسبب الخوف من العقاب أو بسبب العزلة الاجتماعية التي تنتج عن وصمهم داخل مجتمعاتهم عند محاولتهم العودة.

على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال، فإن العقبات التي تواجه عملية إعادة الإدماج تظل هائلة. إذ يواجه 60% من الأطفال المجندين الذين تمكنوا من الفرار رفضًا مجتمعيًا، إلى جانب غياب الدعم النفسي والتعليمي والاقتصادي اللازم لإعادة بناء حياتهم. في ظل استمرار النزاع وعدم وجود استراتيجيات كافية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، يظل تجنيد الأطفال أحد المحركات الأساسية لإدامة العنف في الكونغو الديمقراطية، مما يُعقد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في المنطقة[44].

[44] The Guardian, *I went to war. It was a nightmare: how children have become 'cannon fodder' in DRC's endless conflict*, November 11, 2024. https://shorturl.at/6YB2G

المطلب الثاني: الأدوات القسرية لإعادة تشكيل موازين القوى

الفرع الأول: الاستيلاء على الأراضي

شكلت سيطرة حركة "M23" على مدينة واليكالي تصعيدًا خطيرًا في النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يعكس تنامي ديناميكيات العنف كأداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للجماعات المسلحة. تُعد واليكالي، الواقعة في مقاطعة كيفو الشمالية، نقطة استراتيجية نظرًا لاحتوائها على رواسب غنية من القصدير والذهب، مما يجعلها موضع تنافس بين مختلف الفاعلين المسلحين. ومن خلال الاستيلاء على هذه المنطقة، لم تقتصر مكاسب الحركة على تأمين مورد اقتصادي حيوي فحسب، بل عززت أيضًا موقعها الاستراتيجي عبر السيطرة على عقدة مواصلات رئيسية تربط بين أربع مقاطعات شرقية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الإمدادات اللوجستية للقوات الحكومية وتوسيع نطاق نفوذها نحو كيسانغاني، التي تبعد حوالي 250 ميلاً. وقد شهد هذا الهجوم معارك عنيفة مع القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها، حيث تمكنت الحركة من اجتياح مواقع الجيش، مدعومة باستخدام مكثف للمدفعية الثقيلة، ما أسفر عن اشتباكات امتدت لساعات طويلة، مع ورود تقارير عن استهداف مناطق مدنية مثل حي نيابانغي. يشكل هذا التقدم أكبر مكسب إقليمي تحققه الحركة منذ إطلاق عملياتها العسكرية في يناير 2025، مما يعقّد الجهود الدبلوماسية لإرساء وقف إطلاق النار، خاصة في ظل التوترات المتزايدة بين الكونغو الديمقراطية ورواندا. كما يعكس هذا التصعيد اتساع نطاق الأزمة الإنسانية نتيجة لاضطرار آلاف المدنيين إلى النزوح القسري، الأمر الذي يعمّق حالة عدم الاستقرار الإقليمي[45].

لم تتوقف "M23" عند واليكالي، بل واصلت تنفيذ استراتيجية التوسع التدريجي من خلال السيطرة على مراكز استراتيجية أخرى، حيث تمكنت من فرض سيطرتها على مدينة بوكافو، إحدى أهم الحواضر في شرق الكونغو الديمقراطية. هذه الخطوة، التي أعقبت استيلاء الحركة على غوما في يناير، تعكس محاولة لتوسيع رقعة نفوذها وربط المناطق الخاضعة لها جغرافيًا، مما يمنحها بنية إدارية وعسكرية أكثر استقرارًا ويعزز قدرتها على التنقل والإمداد. تُعد بوكافو مركزًا اقتصاديًا وإداريًا حيويًا نظرًا لموقعها بالقرب من الحدود الجنوبية الشرقية، ما يتيح لـ "M23" التحكم في مسارات التجارة وشبكات النقل الحيوية. وقد أدى هذا التصعيد إلى نزوح

[45] The Guardian, *"M23 rebels capture strategic mining hub of Walikale in eastern DRC,"* March 20, 2025. https://shorturl.at/7C70D

أكثر من 350,000 شخص ، مما فاقم الأزمة الإنسانية وأدى إلى اضطرابات اجتماعية عميقة، حيث أصبحت الحكومة غير قادرة على تلبية احتياجات النازحين أو ضمان عودتهم الآمنة. [46]

تعكس هذه العمليات تعقيد ديناميكيات الصراع التي تتجاوز المواجهات العسكرية التقليدية، حيث تسعى الجماعات المسلحة إلى إنشاء فضاء جغرافي مترابط يخضع لهيمنتها، مما يتيح لها هامشًا أوسع للمناورة الاستراتيجية، ويعزز قدرتها على توسيع نفوذها وترسيخ وجودها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

الفرع الثاني: العنف الممنهج وإعاقة سيادة الدولة

تعتمد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تكتيك العنف المتكرر والمنهجي كوسيلة لضمان استمرار حالة عدم الاستقرار ومنع الدولة من استعادة السيطرة على المناطق التي تشهد نزاعات. لا يقتصر هذا العنف على المواجهات العسكرية التقليدية، بل يشمل استهداف البنية التحتية الحيوية، وتعطيل الخدمات الأساسية، واستخدام استراتيجيات حرب العصابات لإضعاف سلطة الدولة. تشير التقارير إلى أن هذه الجماعات تعتمد على تكتيك الإنهاك المستمر من خلال تنفيذ هجمات متفرقة لكنها متكررة ضد مواقع الجيش والأجهزة الأمنية، مما يجعل من الصعب على الدولة تحقيق استقرار دائم في المناطق المتأثرة.

إلى جانب الاستهداف المباشر للقوات الحكومية، يتم تعمد استهداف شبكات النقل والاتصالات، ما يؤدي إلى إعاقة التنقل بين المدن والمناطق الريفية ويعزز العزلة الاقتصادية والسياسية لهذه المناطق عن الحكومة المركزية. ومن بين أبرز الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الجماعات المسلحة تدمير الطرق والجسور لمنع القوات الحكومية من التحرك بحرية، إضافة إلى استهداف المنشآت الحيوية مثل محطات الطاقة والمراكز الصحية، مما يزيد من معاناة السكان المحليين ويضعف ثقتهم في قدرة الدولة على توفير الحماية والخدمات الأساسية.

وتعد الهجمات التي نفذها تحالف القوى الديمقراطية (ADF) مثالًا واضحًا على هذه الاستراتيجية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هذه الجماعة المسلحة نفذت أكثر من 380 هجومًا مسلحًا بين يناير 2019 ويونيو 2020، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1000 شخص، إلى جانب تدمير 35 مرفقًا صحيًا و42 مدرسة .لم تكن هذه الهجمات عشوائية، بل استهدفت بشكل ممنهج تعطيل الخدمات الأساسية، ما أدى إلى نزوح الآلاف من المدنيين وخلق بيئة من الفوضى تعيق أي جهود حكومية لاستعادة السيطرة على المناطق المتضررة. كما لجأت

[46] Reuters, *M23 Rebels Enter Centre of Strategic City Bukavu,* February 16, 2025. https://shorturl.at/ngYQc

الجماعة إلى أساليب الترهيب والاختطاف، حيث تم اختطاف ما لا يقل عن 873 شخصًا، من بينهم أطفال ونساء، مما ساهم في تفكيك المجتمعات المحلية وإضعاف قدرتها على المقاومة أو التعاون مع السلطات الحكومية.

توظّف الجماعات المسلحة حالة الاضطراب الأمني كآلية ممنهجة لتعطيل المسارات الديمقراطية والعمليات السياسية، حيث تعمد إلى شن هجمات مستهدِفة خلال الفترات الانتخابية أو أثناء الحملات السياسية، بهدف تقويض قدرة الدولة على تنظيم استحقاقات ديمقراطية فاعلة. ويؤدي هذا النهج إلى عرقلة جهود ترسيخ الحكم المدني وإعادة بسط سيادة الدولة على المناطق المتأثرة بالنزاع. بالإضافة إلى ذلك، يسهم العنف المستمر في استنزاف القوات الحكومية وإضعاف معنوياتها، إذ تجد هذه القوات نفسها في بيئة مضطربة تفتقر إلى خطوط إمداد آمنة ودعم لوجستي كافٍ، مما يعوق عملياتها العسكرية ويحد من قدرتها على استعادة السيطرة على المناطق الخارجة عن نفوذ الدولة[47].

يكشف العنف الممنهج الذي تمارسه الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن دوره الجوهري في استراتيجياتها، حيث لا يقتصر على كونه أداة للمواجهة العسكرية المباشرة، بل يتجاوز ذلك ليصبح وسيلة لإعادة تشكيل موازين القوى وفرض السيطرة الإقليمية. من خلال ممارسات الترهيب المنهجي، بما في ذلك القتل العشوائي والتهجير القسري، تسعى هذه الجماعات إلى إعادة توزيع التركيبة السكانية وفقًا لمصالحها الاستراتيجية، مما يؤدي إلى إفراغ مناطق معينة من سكانها وإعادة تشكيلها ديموغرافيًا لضمان ترسيخ نفوذها. وبهذا، يتحول العنف من مجرد وسيلة ظرفية لتحقيق مكاسب عسكرية إلى استراتيجية مستدامة تهدف إلى إبقاء الدولة في حالة من الضعف المستمر، حيث يصبح عدم الاستقرار غاية بحد ذاته وليس مجرد انعكاس للصراع.

على مستوى أعمق، يعكس هذا النهج فشل الدولة في احتكار العنف المشروع وفقًا لمنظور ماكس فيبر (Max Weber) للدولة الحديثة، حيث تتنامى قدرة الجماعات المسلحة على إعادة تشكيل الحدود الداخلية للسلطة السياسية، ما يؤدي إلى تآكل السيادة الوطنية. كما أن استمرار العنف لا يُضعف فقط سلطة الدولة المركزية، بل يسهم في نشوء أنماط من الحوكمة الهجينة، حيث يتم استبدال المؤسسات الرسمية بهياكل سلطوية بديلة تفرضها الجماعات المسلحة من

[47] الأمم المتحدة، *جمهورية الكونغو الديمقراطية: انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان يرتكبها تحالف القوى الديمقراطية قد ترقى إلى جرائم حرب*، 6 يوليو 2020. https://shorturl.at/C1SRS

خلال آليات مثل الضرائب القسرية، وتوفير الأمن الانتقائي، وإعادة توزيع الموارد وفقًا لمنطق القوة بدلاً من سيادة القانون.

يسهم هذا النمط من العنف في تفكيك النسيج الاجتماعي وإعادة صياغة الولاءات السياسية بعيدًا عن الدولة، حيث تجد المجتمعات المحلية نفسها مضطرة للتكيف مع واقع تفرضه الجماعات المسلحة، سواء عبر الامتثال القسري أو إعادة تشكيل العلاقات الداخلية وفقًا لمتطلبات البقاء في بيئة غير مستقرة. كما يؤدي العنف المستمر إلى إضعاف المؤسسات المدنية، إذ تصبح القطاعات الحيوية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية غير قادرة على أداء وظائفها، مما يزيد من هشاشة الدولة ويُعقّد عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية. في ظل هذه الظروف، لا يقتصر تأثير العنف على إطالة أمد النزاع، بل يتحول إلى عنصر بنيوي يعيد إنتاج الأزمات، مما يجعل استعادة الاستقرار عملية شديدة التعقيد تتجاوز الحلول العسكرية إلى ضرورة إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق أسس تضمن استدامة الاستقرار والسيادة الوطنية.

المبحث الثالث: دور الموارد في استدامة النزاع

المطلب الأول: السيطرة على الموارد في المناطق العرقية

تُعد الموارد الطبيعية عاملاً محورياً في استدامة النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تقتصر أهميتها على كونها مصدرًا للتمويل، بل تمتد لتشكل عاملًا يؤثر في إعادة توزيع السلطة والنفوذ بين مختلف الفاعلين المسلحين. في هذا السياق، تلعب المناطق ذات التكوين العرقي المعقد دورًا بارزًا في هذا الصراع، إذ غالبًا ما تتداخل الاعتبارات العرقية مع المصالح الاقتصادية، مما يجعل السيطرة على الموارد في هذه المناطق أداة لتعزيز الهيمنة وإعادة تشكيل موازين القوى. ومن خلال فهم العلاقة بين البنية العرقية للمنطقة وسبل التحكم في مواردها، يمكن تحليل آليات الاستغلال التي تعتمدها الجماعات المسلحة ودورها في إطالة أمد النزاع.

الفرع الأول: إيتوري: ساحة المواجهة بين حركة CODECO والميليشيات الهيما

يُعدُّ الصراع في إيتوري مثالًا بارزًا على التنافس العرقي حول الموارد الطبيعية، حيث تدور المواجهات الأساسية بين ميليشيات التعاونية من أجل تنمية الكونغو (CODECO)، التي تمثل بشكل رئيسي جماعة الليندو، والمجموعات المسلحة للدفاع الذاتي التابعة للهيما، مثل زائير (Zaïre) وتعود جذور هذه التوترات إلى النزاعات التاريخية على الأراضي، غير أن اكتشاف واستغلال المناجم الغنية بالذهب أدى إلى تصعيد هذا الصراع، مما جعله ليس مجرد نزاع على الأرض، بل صراعًا على النفوذ الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

في هذا السياق، انتقلت ميليشيات (CODECO)، التي كانت تركز في السابق على المناطق الزراعية، إلى دجوغو (Djugu)، حيث بدأت بفرض الضرائب على عمال المناجم، والاستيلاء على المواقع التعدينية، واللجوء إلى أعمال النهب المسلح لتعزيز سيطرتها الاقتصادية. وقد قامت هذه الميليشيات، في عدة مناسبات، بغزو الامتيازات التعدينية الكبرى مثل شركة منغبالو لتعدين الذهب Mongbwalu Gold Mining (MGM)، مما أجبر عمال المناجم على العمل تحت سيطرتها المباشرة.

وفي المقابل، أنشأت جماعة الهيما ميليشيات زائير (Zaïre) بهدف حماية مجتمعها من هجمات (CODECO) إلا أن هذه الميليشيات تطورت تدريجيًا إلى فاعل مسلح له مصالح اقتصادية خاصة، حيث بدأت في السيطرة على مواقع التعدين وفرض الضرائب على الإنتاج. وتشير بعض التقارير إلى أن بعض فصائل زائير (Zaïre) قد تعاونت بشكل غير رسمي مع القوات

المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) لمحاربة (CODECO)، غير أن هذه التحالفات تظل غير مستقرة وذات طابع انتهازي.

بالإضافة إلى هاتين الجماعتين، تبرز أيضًا قوة المقاومة الوطنية في إيتوري (FRPI) والقوة الوطنية التكاملية للكونغو (FPIC) كجهات فاعلة في المشهد الأمني المضطرب. فعلى الرغم من أن هذه الجماعات تدّعي الدفاع عن مصالح مجتمعاتها، فإنها تعتمد بشكل أساسي على السيطرة على مناجم الذهب كوسيلة لتمويل عملياتها العسكرية، من خلال فرض الضرائب والاستيلاء على العوائد التعدينية.

الفرع الثاني: شمال كيفو: تنافس الميليشيات المسلحة على السيطرة على الموارد المعدنية

يتميز المشهد الأمني في شمال كيفو بتعدد الفاعلين المسلحين الذين يتنافسون على السيطرة على المناجم الغنية بالذهب والكولتان. ومن بين هذه الجماعات، يُعد الدفاع عن الكونغو – المجدد Nduma Défense du Congo – Rénové (NDC-R)، والميليشيات الماي ماي (Mai-Mai)، وميليشيات نياتورا (Nyatura) من أبرز الفاعلين الذين يستخدمون البعد العرقي كأداة لتبرير أنشطتهم العسكرية والاقتصادية.

يُعتبر NDC-R، بقيادة غيدون شيميراي مويسا (Guidon Shimiray Mwissa)، أحد أكثر الجماعات المسلحة نفوذًا في المنطقة، حيث يسيطر على عدة مواقع تعدين رئيسية. وقد أدى التنافس الداخلي إلى انشقاق بعض أفراده وتأسيس فصيل جديد يُعرف باسم NDC-R/Bwira، الذي حظي بدعم غير مباشر من القوات المسلحة الكونغولية (FARDC) في سعيه للسيطرة على مناجم استراتيجية مثل ماتونغو (Matungu).

من جهة أخرى، تحوّلت ميليشيات الماي ماي، التي كانت في الأصل مجموعات للدفاع الذاتي، إلى جهات رئيسية في تجارة الموارد غير المشروعة، حيث وضعت أنظمة صارمة لجباية الضرائب من عمال المناجم، مستخدمة عناصرها المسلحة لمراقبة تدفق المعادن ومنع بيعها خارج نفوذها. أما ميليشيات نياتورا، التي تدّعي حماية الجماعة العرقية الهوتو من التهديدات الخارجية، فإنها في الواقع تشارك بفعالية في التجارة غير المشروعة للموارد المعدنية، مما يُسهم في تعقيد المشهد الأمني.

يعدّ النزاع حول السيطرة على الموارد في منطقة روبايا (Rubaya) أحد أبرز الأمثلة على الصراع بين المصالح الاقتصادية والعرقية في شمال كيفو، حيث تتواجه شركة بيسونزو

للتعدين (Société Minière de Bisunzu (SMB مع تعاونية مستغلي التعدين الحرفي في ماسيسي Coopérative des Exploitants Artisanaux Miniers de Masisi (COOPERAMMA). ويتسم هذا النزاع بتداخل عوامل متعددة، تشمل:

- صراع بين شركة تعدين صناعية وتعاونية تعدين حرفية.
- نزاع حول ملكية الأراضي.
- صراع نفوذ سياسي بين زعماء محليين بارزين.
- توظيف الهويات العرقية، خاصة بين الهوتو والتوتسي، كأداة للصراع.
- صدام بين الشركات والمبادرات الهادفة إلى تنظيم التعدين المسؤول.

الفرع الثالث: جنوب كيفو: حرب الميليشيات على المناجم والممرات التجارية

في جنوب كيفو، تتنافس عدة جماعات مسلحة على السيطرة على المناجم والممرات التجارية الاستراتيجية، ومن أبرز هذه الفاعلين ماي ماي ياكوتومبا (Mai-Mai Yakutumba)، والتحالف الوطني لشعب الكونغو من أجل السيادة (CNPSC)، ورايا موتومبوكي (Raïa Mutomboki).

تُعد ميليشيات ماي ماي ياكوتومبا واحدة من أكثر الجماعات تنظيمًا في جنوب كيفو، حيث طورت مصادر تمويل متعددة، بما في ذلك استغلال الموارد المعدنية وفرض الضرائب على أنشطة الصيد والغابات. وفي بعض المناطق، تفرض عناصرها المسلحة "رسوم الحماية"، مما يمنع عمال المناجم من دفع ضرائبهم إلى الجهات الحكومية أو الجماعات المنافسة

وفي منطقة سلامابيلا (Salamabila)، تسيطر ميليشيات ماي ماي ملايكا (Mai-Mai Malaika) على عدة مناجم ذهب، وتشتهر بعدائها لشركة بانرو (Banro) شركة تعدين كندية تعمل في الكونغو، متهمةً إياها بالاستيلاء غير العادل على الأراضي المحلية. وقد وثّقت تقارير ميدانية اتفاقًا بين عناصر (FARDC) وعناصر ماي ماي ملايكا لتقاسم أيام جباية الضرائب على الطريق المؤدي إلى أحد المواقع التعدينية الرئيسية، مما يعكس الطبيعة الانتهازية للتحالفات بين الجماعات المسلحة والقوات النظامية

أما ميليشيات رايا موتومبوكي، التي تشكلت في الأصل لمواجهة جماعة (FDLR)، فقد تحوّلت إلى شبكة من الفصائل المسلحة التي تفرض الضرائب على مواقع التعدين والممرات التجارية.

وعلى الرغم من زعمها حماية المجتمعات المحلية، فإنها تمارس نهب الموارد المعدنية، مما يزيد من تعقيد النزاع القائم[48].

يكشف الصراع في إيتوري، شمال كيفو، وجنوب كيفو عن تعقيدات بنيوية تتشابك فيها العوامل العرقية والاقتصادية ضمن إطار دولة تعاني من الهشاشة المؤسسية. لم تعد الهويات العرقية مجرد محددات اجتماعية للصراع، بل أضحت أدوات استراتيجية تُوظَّف من قبل الميليشيات المسلحة مثل (CODECO) وزائير لإضفاء شرعية على هيمنتها الاقتصادية، لا سيما في قطاع التعدين، حيث تستغل هذه الجماعات خطاب الحماية العرقية لتبرير فرض الضرائب، السيطرة على المناجم، وإعادة توزيع الموارد بطرق غير رسمية، غالبًا عبر تحالفات انتهازية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) في شمال كيفو، يتجلى هذا التفاعل بين الهويات العرقية والمصالح الاقتصادية في المنافسة بين (NDC-R)، ماي ماي، ونياتورا، حيث تُستغل الموارد الطبيعية كوسيلة لتمويل العنف المسلح وتعزيز استمرارية النزاع. وعلى نحو مماثل، فإن التوتر القائم بين شركة (SMB) وتعاونية (COOPERAMMA) يُسلط الضوء على كيفية تحول الانتماءات العرقية إلى آليات لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية، مما يعكس تفكك سلطة الدولة وفقدانها احتكار القوة الاقتصادية لصالح كيانات عسكرية-اقتصادية موازية .في جنوب كيفو، يتخذ الصراع طابعًا أكثر ارتباطًا بالبنية التجارية، حيث تتحكم ميليشيات مثل ماي ماي ياكوتومبا و(CNPSC) في الممرات التجارية، مما يكرّس العنف كأداة لتنظيم السوق وإدارة الموارد .ونتيجة لذلك، لم يعد النزاع يتمحور فقط حول السيطرة على الأرض، بل أصبح جزءًا من اقتصاد الحرب الذي يعيد تشكيل التحالفات بين الفاعلين العسكريين والسياسيين، بما في ذلك المؤسسات الرسمية نفسها .تعكس هذه الديناميكيات فشل الدولة في فرض سيادتها واحتكار العنف، مما يثير تساؤلات أوسع حول العلاقة بين ضعف الحوكمة، التدخلات الإقليمية، والتشابك الاقتصادي العالمي في استدامة النزاعات، حيث يتم دمج الموارد المستخرجة بطرق غير قانونية في الأسواق الدولية، مما يعزز استمرارية هذا الاقتصاد الموازي ويُعيد إنتاج العنف كوسيلة لإعادة التوزيع القسري للثروة والسلطة.

[48] Ken Matthysen et Erik Gobbers, *Armed Conflict, Insecurity, and Mining in Eastern DRC: Reflections on the Nexus Between Natural Resources and Armed Conflict*, Antwerp: International Peace Information Service, 2022, P 17-20.

الشكل (1): خريطة تمركز الجماعات المسلحة.

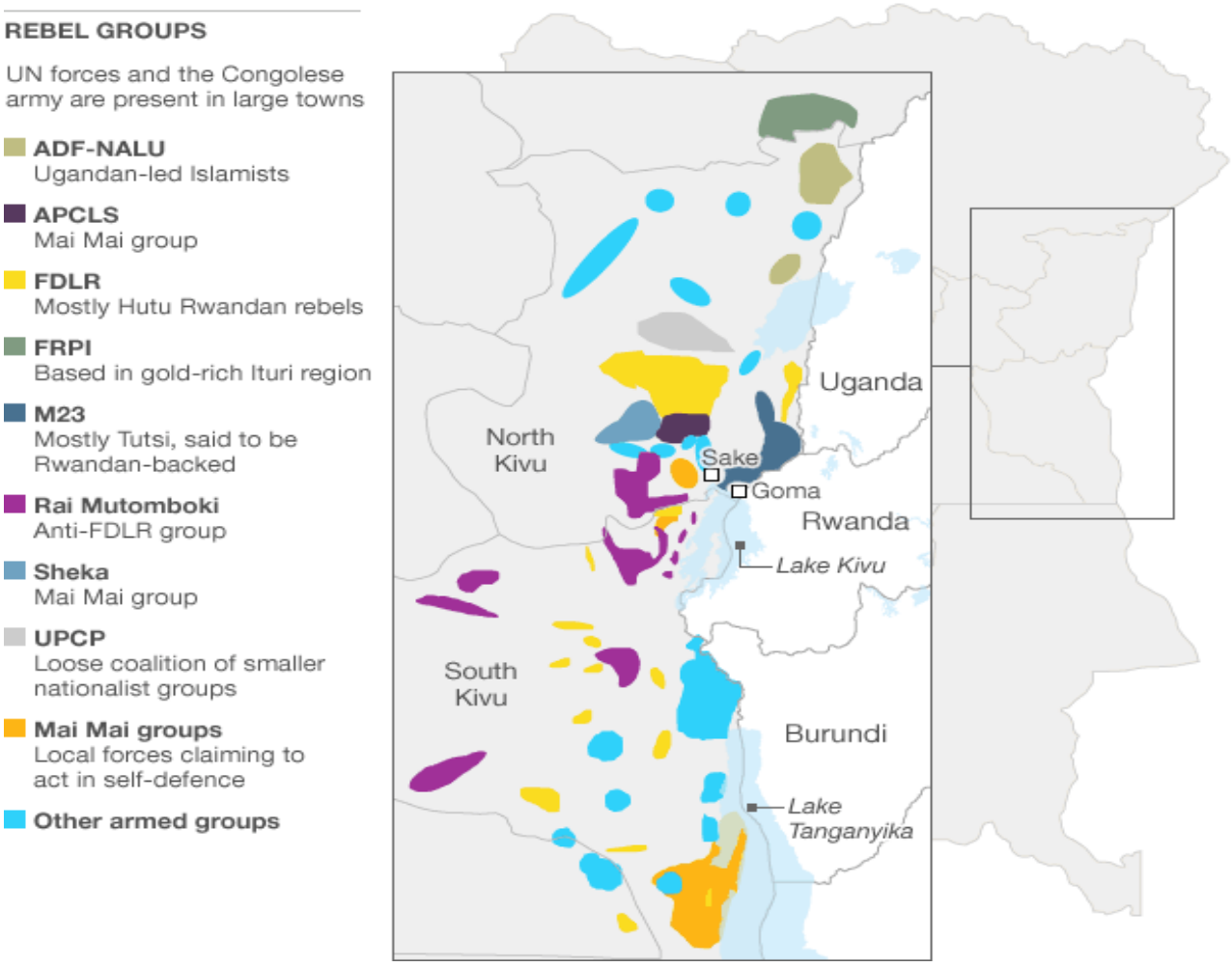

تُظهر **الخريطة** تمركزًا كثيفًا للجماعات المسلحة في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وإيتوري، وهي مناطق معروفة بثرواتها المعدنية الغنية مثل الذهب والكولتان والقصدير والتنتالوم. ولا يُعد هذا التمركز أمرًا عشوائيًا، بل يعكس استراتيجية متعمدة لهذه الجماعات للسيطرة على أراضٍ تتيح لها استغلال الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي لتمويل أنشطتها. وغالبًا ما تلجأ هذه الجماعات إلى استخراج المعادن بشكل غير قانوني، وفرض الضرائب على السكان المحليين، وتهريب الموارد عبر شبكات إقليمية ودولية. ونتيجة لذلك، تتحول هذه المناطق إلى ساحات صراع دائم، تغذيه المصالح الاقتصادية بقدر ما تؤججه الانقسامات العرقية والسياسية. وبهذا تصبح الثروات

الطبيعية عاملاً رئيسًا في ديمومة العنف، مما يُكرّس حالة عدم الاستقرار، ويُقوّض سلطة الدولة في مناطق تعاني أصلًا من ضعف مؤسساتي واضح.

المطلب الثاني: تجارة الموارد كمصدر تمويل للجماعات المسلحة

يُشكّل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة لضمان ديمومتها وتوسيع نفوذها الجغرافي والسياسي. فهذه الجماعات لا تنشط بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بل توظّف ببراعة الثروات الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها الأراضي الكونغولية – لا سيما الذهب، الكولتان، القصدير، التنجستن، الأخشاب، والحياة البرية – لتأمين مصادر تمويل مستدامة تُمكّنها من شراء الأسلحة، دعم عمليات التجنيد القسري، وتثبيت السيطرة على المناطق الواقعة تحت نفوذها. وتشير التقديرات إلى أن العائدات السنوية الناتجة عن هذه الأنشطة تتراوح بين 0.7 و1.3 مليار دولار أمريكي، ما يعكس حجم الاقتصاد الموازي الذي يُغذي النزاع المسلح، ويُقوّض قدرة الدولة على بسط سلطتها وتنفيذ إصلاحات اقتصادية وتنموية فعالة.

تلجأ الجماعات المسلحة إلى سلسلة من الآليات القمعية للسيطرة على الموارد، تبدأ بالاستيلاء المباشر على مواقع التعدين الحرفي والصناعي، حيث يُجبر السكان المحليون على مغادرة أراضيهم، في حين يُخضع العمّال لشروط استغلالية قاسية تُشبه في كثير من جوانبها أنماط العبودية الحديثة. وغالبًا ما تُفرض عليهم ضرائب غير قانونية مقابل السماح لهم بالعمل في المناجم، وتترافق هذه الضرائب بعقوبات بدنية، وتهديدات مستمرة تهدف إلى ترسيخ السيطرة وبثّ الرعب. وتقوم هذه الجماعات بتنظيم عمليات الاستخراج من خلال فرض حصص إنتاجية صارمة، وتطبيق أنظمة رقابية صارمة تضمن عدم التهرب أو الاحتفاظ بجزء من العائدات، مما يُحوّل قطاع التعدين إلى أداة مركزية لتعزيز النفوذ العسكري والسياسي لتلك الجماعات[49].

ولا يقتصر هذا النمط الاستغلالي على المناجم ومواقع الإنتاج فحسب، بل يمتد ليشمل السيطرة على شبكات النقل والتوزيع التي تُعتبر شريانًا حيويًا لحركة هذه الموارد. فعلى طول الطرق المؤدية إلى مراكز البيع المحلية أو المعابر الحدودية، تُقيم الجماعات المسلحة حواجز تفتيش تُفرض من خلالها رسوم و"إتاوات" على التجار والمهربين، وهو ما يوفّر لها تدفقات مالية دورية ومنظمة. وتُهرّب المعادن المستخرجة إلى دول الجوار مثل أوغندا، رواندا، وبوروندي،

[49] United Nations Environment Programme (UNEP), *Organized Crime in Wildlife, Gold and Timber Worth Over One Billion USD Further Fuels Conflict in DRC*, August 7, 2017. https://shorturl.at/1hhCi

حيث تُنقل عبر شبكات إقليمية معقدة إلى الأسواق العالمية، لتدخل لاحقًا في سلاسل التوريد القانونية من خلال شركات تصنيع تستخدمها في صناعات متنوعة، أبرزها الإلكترونيات، الطيران، والمجوهرات. ويحظى الذهب بمكانة خاصة في هذه المعادلة، نظرًا لسهولة تسييله، وارتفاع قيمته، وسهولة تهريبه دون إثارة شبهات تُذكر، ما يجعله من أبرز مصادر التمويل بالنسبة للجماعات المسلحة.

ويُفاقم من خطورة هذه الدينامية غياب آليات فاعلة لتتبع أصول هذه الموارد بعد دخولها إلى سلاسل الإمداد الدولية، حيث تُفقد قابلية التمييز بين الموارد القانونية وغير القانونية، ما يُتيح دمج المعادن المهربة في التجارة المشروعة، ويمنحها طابعًا قانونيًا زائفًا يُخفي خلفه شبكات معقدة من التهريب والفساد العابر للحدود. وهكذا تُكرّس الأسواق العالمية، من حيث تدري أو لا تدري، استمرار النزاع، إذ تصبح الحرب وسيلة لتغذية هذه الأسواق بالمواد الخام، بدلًا من أن تكون مجرّد انعكاس لأزمة سياسية داخلية.

ولا يقتصر استغلال الجماعات المسلحة على الثروات المعدنية، بل يمتد إلى استنزاف الموارد البيئية بشكل ممنهج، يشمل القطع غير المشروع للأشجار، والاتجار بالأحياء البرية، بما في ذلك الأنواع المهددة بالانقراض. وتقوم بعض الجماعات بإدارة عمليات إزالة الغابات، وبيع الأخشاب في السوق المحلية أو عبر شبكات تهريب إقليمية ودولية، غالبًا بتواطؤ مباشر مع موظفين فاسدين أو شركات تنخرط في عمليات تبييض هذه المنتجات غير القانونية. كما تنشط في صيد الفيلة، الغوريلا، وحيوانات أخرى نادرة، تُباع منتجاتها – كالعاج وقرون وحيد القرن – إلى شبكات إجرامية منظمة تعمل على المستوى العالمي، ما يفاقم من الأضرار البيئية، ويقوّض الجهود الدولية المبذولة لحماية التنوع البيولوجي والحياة البرية.

وتُظهر تقارير متعددة أن هذه العائدات لا تبقى ضمن حدود الجماعات المسلحة المحلية، بل تتسرّب إلى شبكات إجرامية دولية، ما يُحوّل النزاع في الكونغو إلى جزء من منظومة إجرامية عابرة للحدود. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 10% و30% من هذه العائدات – أي ما يعادل ما بين 72 و426 مليون دولار سنويًا – يتم تحويلها إلى جهات فاعلة خارج شرق الكونغو، تتراوح بين أفراد وشركات ومنظمات إجرامية دولية. والأخطر من ذلك أن ما يقرب من 98% من صافي الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالذهب، الفحم، والأخشاب، ينتهي بها

المطاف في أيدي هذه الشبكات، ما يُعمّق الطابع العالمي للاقتصاد الإجرامي، ويزيد من صعوبة مراقبة الدولة لمواردها واستعادتها لسيادتها الاقتصادية[50] .

إن ما نشهده في هذا السياق ليس مجرد آلية تمويل عشوائية لجماعات مسلحة، بل بنية اقتصادية متكاملة تُكرّس العنف وتُعيد إنتاجه ضمن دورة مغلقة: فالعنف يُنتج السيطرة، والسيطرة تُولّد العائدات، والعائدات تُستثمر في تعميق السيطرة، وهكذا دواليك. ومن هذا المنظور، لم يعد النزاع في الكونغو مجرد ظاهرة سياسية ناتجة عن ضعف الدولة أو هشاشة النظام، بل تحوّل إلى نموذج اقتصادي بديل يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة، السوق، والمجتمع، ويُسهم في تنظيم شبكات الاستغلال، التهريب، والفساد ضمن سياق عابر للحدود، ما يجعل من إنهاء الصراع تحديًا يتطلب مقاربات شاملة تتجاوز الحلول العسكرية أو السياسية التقليدية، وتُعيد النظر في دور الاقتصاد العالمي في تغذية النزاعات المستدامة.

[50] Ibid,.

الموارد التي تستغلها الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كمصدر للدخل

المورد	طريقة الاستغلال	التأثير الاقتصادي
الذهب	السيطرة على المناجم، فرض ضرائب غير مشروعة، التهريب عبر الحدود	مصدر رئيسي للدخل بسبب سهولة التسييل وارتفاع القيمة
الكولتان	استخراج غير قانوني، تهريب إلى الأسواق العالمية	يُستخدم في صناعة الإلكترونيات، مما يضمن سوقًا واسعة للطلب
القصدير والتنجستن	التحكم في المناجم، فرض رسوم على العاملين	يدخلان في صناعات متعددة مثل اللحام والإلكترونيات
الأخشاب	قطع غير قانوني، تهريب إلى الأسواق الإقليمية والدولية	مورد مربح بسبب الطلب العالمي على الأخشاب الاستوائية
الحياة البرية	الصيد الجائر، بيع منتجات مثل العاج وقرون وحيد القرن	يدر أرباحًا كبيرة بسبب ارتفاع أسعار العاج والمنتجات الحيوانية النادرة
الفحم النباتي (ماكالا)	السيطرة على إنتاج الفحم من الغابات، فرض ضرائب على التجار	يستخدم محليًا كمصدر رئيسي للطاقة، ما يضمن استمرارية الطلب
المخدرات	إنتاج ونقل وبيع المواد المخدرة	مصدر دخل إضافي من خلال التهريب المحلي والإقليمي
الضرائب غير المشروعة والإتاوات	فرض رسوم على السكان المحليين والتجار في مناطق النفوذ	تدفق مالي مستمر يضمن تمويل العمليات العسكرية

51

[51] الجدول من إعداد الباحث بناءً على المعلومات الواردة في المصادر المذكورة

يكشف الطرح عن مشهد معقّد تتشابك فيه حركية العنف مع الاقتصاد السياسي للموارد، غير أن ما يستدعي تدقيقًا أعمق هو البنية النظامية التي تسمح بإعادة إنتاج هذا النمط من الاقتصاد الريعي العنيف داخل منظومة عالمية تدّعي التنظيم والشفافية. فالعائدات الناتجة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لا تمثل مجرد وسيلة تمويل للجماعات المسلحة، بل تؤسّس لاقتصاد ظلّ موازٍ يُعاد إنتاجه بفعل التواطؤ البنيوي بين الفاعلين المحليين، الشركات المتعددة الجنسيات، والدول المجاورة، ما يحوّل النزاع من أزمة داخلية إلى عَرَض لمنظومة دولية مختلّة تعيد إنتاج العنف عبر آليات تبدو قانونية في ظاهرها.

هذا التداخل المعقّد بين الاقتصاد المشروع وغير المشروع يُفكّك الحدود التقليدية بين الدولة واللا-دولة، وبين المحلي والعابر للحدود، ويفرض إعادة النظر في النماذج النظرية السائدة التي غالبًا ما تفسّر النزاعات في الجنوب العالمي من خلال عدسة ضعف الدولة أو فشلها. فالكونغو هنا لا تُقدَّم كدولة انهارت فحسب، بل كمساحة تُدار فيها السلطة والثروة عبر شبكة لامركزية من الفاعلين المتشابكين، حيث يتقاطع منطق السوق مع منطق القوة، وتُعاد صياغة السيادة الوطنية كمفهوم هشّ أمام تمدّد رأسمالية الحرب.

إن تسييل الموارد داخل سلاسل التوريد العالمية دون قدرة على التتبع ليس مجرد ثغرة تقنية، بل هو تعبير عن فشل أخلاقي لنظام الاقتصاد العالمي، يُخضع الدول الهشة لابتزاز مزدوج: داخلي تمارسه الجماعات المسلحة، وخارجي تُكرّسه شركات عابرة للحدود تتغذّى على فوضى محلية منتجة بعناية. بذلك، تصبح الحرب ليست فقط وسيلة لاستغلال الثروات، بل آلية لإعادة إنتاج اللامساواة البنيوية في النظام الدولي، حيث تُدار الموارد لا وفق منطق التنمية أو السيادة، بل وفق منطق الربح المعولم والطلب الصناعي في مراكز القوة الاقتصادية.

من هذا المنظور، فإن مقاربة النزاع في الكونغو تتجاوز الحاجة إلى استراتيجيات تقليدية لإعادة بناء الدولة أو نزع سلاح الفصائل المسلحة. المطلوب هو تفكيك البنية المعولمة التي تسمح بإعادة دمج العنف في الاقتصاد الرسمي، ومساءلة من يُحرّك السوق العالمية لا من يُقاتل على الأرض فقط. إن مواجهة هذا الواقع تتطلب أدوات تحليلية ومؤسسية جديدة تدمج بين العدالة البيئية، الشفافية الكاملة في سلاسل التوريد، والمحاسبة القانونية العابرة للحدود. فالصراع في الكونغو ليس استثناءً من النظام الدولي، بل هو مرآته الأكثر وضوحًا.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الابعاد الإقليمية والدولية للنزاع

يشكّل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجًا معقّدًا للتداخل بين الديناميكيات المحلية، والمحددات الإقليمية، والتجاذبات الدولية، الأمر الذي حال دون احتوائه ضمن مقاربة داخلية بحتة. فقد أفرز هذا النزاع، عبر مراحله المختلفة، انخراطًا متزايدًا لعدد من الفاعلين الخارجيين، من دول الجوار إلى القوى الدولية، كلٌ وفق مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية. ومن هنا، تبرز أهمية هذا الفصل في مقاربة النزاع من زاوية أبعاده الإقليمية والدولية، بوصفها عناصر بنيوية ساهمت في استدامة حالة اللااستقرار، وأعاقت الجهود الرامية إلى إرساء السلام.

وفي هذا السياق، يتناول الفصل بالدراسة والتحليل ممارسات الأطراف الإقليمية والدولية، ويناقش الكيفيات التي أسهمت من خلالها هذه القوى في إعادة إنتاج الصراع بدل احتوائه، سواء من خلال التدخلات العسكرية، أو من خلال استغلال الموارد الطبيعية في سياقات غير شرعية. كما يسعى الفصل إلى إبراز الترابط الوثيق بين مصالح الفاعلين الخارجيين واستمرار الأزمة، بما يتيح فهمًا أعمق لمحدّدات النزاع ويفتح المجال لتقييم جدوى المقاربات المعتمدة في تسويته.

المبحث الأول: دور الدول المجاورة في النزاع الكونغولي

المطلب الأول: تأثير حكومات الدول المجاورة على النزاع

يشكّل التفاعل الإقليمي عاملاً بنيويًا في دينامية النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدّت سياسات الدول المجاورة إلى تعقيد الصراع وتوسيع نطاقه. فقد تجاوزت أدوار هذه الدول الإطار التقليدي للمواقف الدبلوماسية لتأخذ طابعًا تدخليًا مباشرًا، سواء من خلال الانخراط العسكري أو عبر دعم فاعلين مسلحين من غير الدول، فضلاً عن الانخراط في شبكات استغلال الموارد الطبيعية. وتتنوع دوافع هذا الانخراط بين اعتبارات أمنية، مصالح اقتصادية، وأبعاد إثنية، ما يجعل من فهم سياسات هذه الحكومات أمرًا جوهريًا لتحليل طبيعة النزاع وتحديد محدداته الإقليمية.

الشكل (2): خريطة الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة

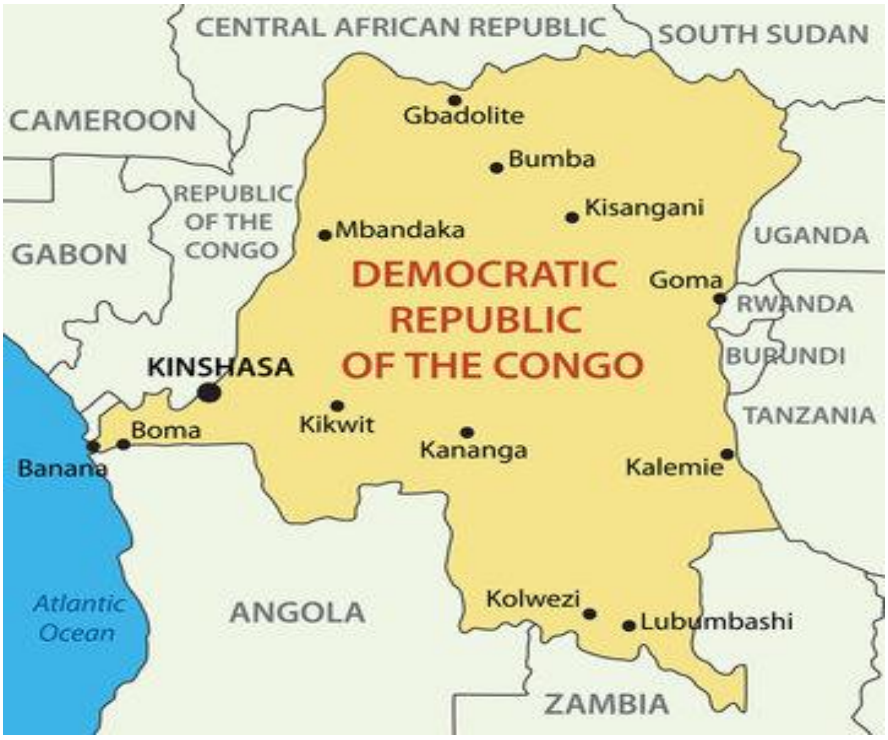

Source : Adobe.Stock.com

من خلال الاطلاع على الخريطة نجد ان جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمتع بموقع جغرافي محوري في قلب القارة الإفريقية، حيث تحدها تسع دول ذات ثقل جغرافي وسياسي متفاوت، وهي :جمهورية الكونغو من الغرب، جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان من الشمال، أوغندا، رواندا، بوروندي وتنزانيا من الشرق، وزامبيا وأنغولا من الجنوب. كما تمتلك منفذًا استراتيجيًا ضيقًا على المحيط الأطلسي من جهة الغرب عبر مدينة بنانا .هذا الموقع الجغرافي الفريد يمنح الدولة أهمية جيواستراتيجية استثنائية في التفاعلات الإقليمية الإفريقية، حيث تشكّل حلقة وصل بين مناطق وسط، شرق، وجنوب القارة، وتُعد فاعلًا محوريًا في الديناميات الحدودية والتجارية والأمنية. كما أن الحدود الطويلة والمعقدة مع عدد كبير من الدول المجاورة تخلق تداخلاً كبيرًا في قضايا الأمن العابر للحدود، والهجرة، والموارد الطبيعية، ما يجعل من الكونغو الديمقراطية محورًا مهمًا في دراسات الأمن الإقليمي، التكامل الإفريقي، وإدارة النزاعات في القارة.

الفرع الأول: رواندا: بين الامن القومي والطموح الاقتصادي

1. الدعم المزعوم من رواندا لجماعة M23:

تُعدّ الاتهامات الموجهة إلى رواندا بشأن دعم جماعة *مؤتمر 23 مارس* (M23) من أبرز القضايا المثيرة للجدل في النزاع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمنذ إعادة تنشيط جماعة M23 في عام 2021، أصبح الدور الذي تلعبه رواندا في دعم هذه الجماعة المسلحة محورًا رئيسيًا للمتابعة والتحليل من قبل المجتمع الدولي، إذ يُنظر إليه كجزء من استراتيجية عسكرية تُعزز المصالح السياسية والعسكرية المتشابكة. تتخذ هذه الاتهامات طابعًا معقدًا يشير إلى تدخلات مباشرة على الأرض في سياق يتجاوز القضايا الأمنية البحتة، ليشمل حسابات استراتيجية طويلة الأمد.

إن الدعم الذي تقدمه رواندا لجماعة M23 لا يقتصر فقط على توفير الدعم اللوجستي أو الاستشاري، بل يتضمن أيضًا دعمًا عسكريًا مباشرًا، حيث تُتهم رواندا بتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية التي تُمكّن M23 من تعزيز قدرتها على تنفيذ العمليات العسكرية في مناطق شمال كيفو. وتؤكد التقارير الموثوقة على وجود عناصر من القوات الرواندية في الأراضي الكونغولية، حيث يتم تنسيق العمليات العسكرية بشكل مباشر مع مقاتلي M23 في الهجمات ضد القوات الكونغولية. يشكل هذا الدعم العسكري المتواصل أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز قدرة M23 على الحفاظ على المواقع الاستراتيجية التي تسيطر عليها، مثل مدينة بوناغانا التي تُعتبر نقطة محورية في الصراع.

على الرغم من أن الحكومة الرواندية تُصرّ على أن دعمها لجماعة M23 يأتي في سياق محاربة الجماعات المسلحة الهوتية، وعلى رأسها جماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)، أو كجزء من جهودها لمكافحة التهديدات الأمنية الداخلية، فإن هذه الرواية الرسمية تتناقض مع التحليل الدقيق لتدخلات رواندا في النزاع .وتُعدّ رواندا جماعة (FDLR) تهديدًا أمنيًا كبيرًا، وتستند باستمرار إلى هذا التهديد لتبرير تدخلها العسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ تتكوّن هذه الجماعة في الغالب من أفراد مرتبطين بالإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994، مما يجعلها، في نظر كيغالي، مصدرًا دائمًا لعدم الاستقرار وتهديدًا مباشرًا للأمن القومي الرواندي .غير أن توظيف هذا التهديد كمبرّر للتدخل، يبدو في كثير من الأحيان أنه يتجاوز الاعتبارات الأمنية، ليخدم مصالح استراتيجية أوسع تشمل أبعادًا

سياسية واقتصادية واضحة. ففي هذا السياق، تُستَخدم جماعة M23 كأداة لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية تتجاوز بشكل كبير دوافع الدفاع عن الأمن الوطني[52].

الشكل (3): المعارضون المسلحون لقوات الجيش الرواندي في إقليم شمال كيفو

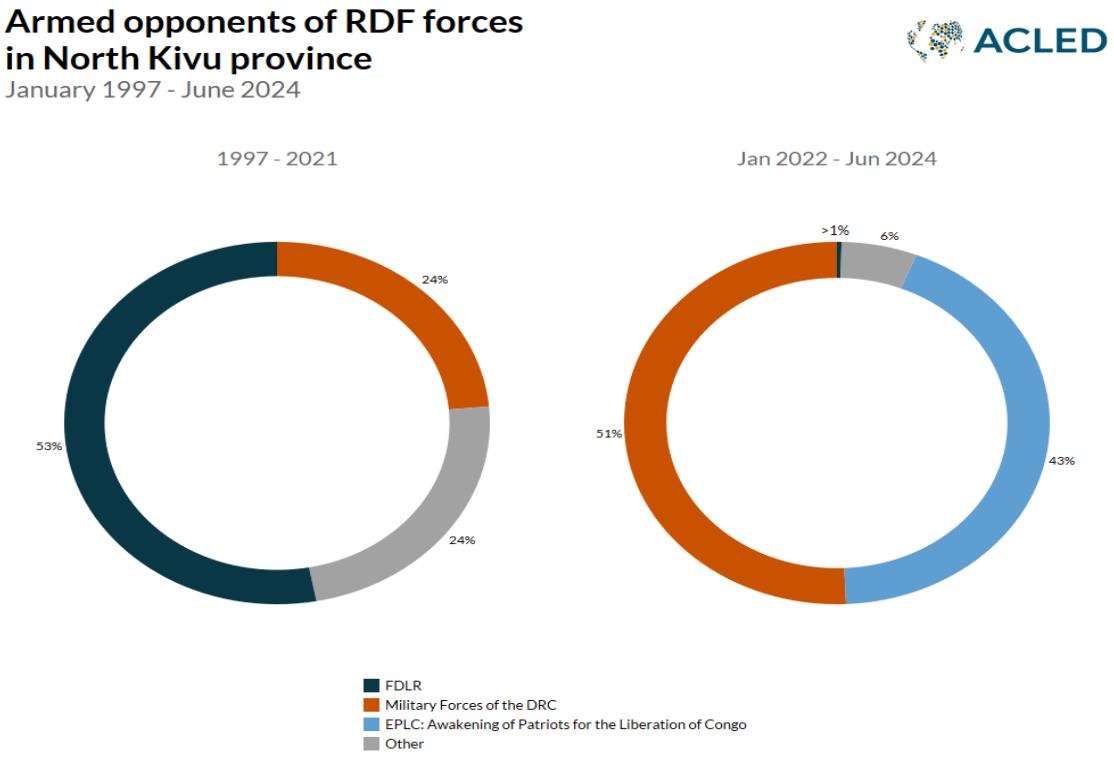

Source: ACLED. (2024). Armed opponents of RDF forces in North Kivu province (1997–2024)

الشكل (3): يُظهر التوزيع النسبي للجهات المسلحة المناوئة لقوات الدفاع الرواندية(RDF) في إقليم شمال كيفو خلال فترتين زمنيتين مختلفتين: 1997–2021 و2022–2024. وتُبيّن المعطيات تغيّرًا ملحوظًا في طبيعة الخصوم، حيث تراجعت نسبة المواجهات مع جماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا(FDLR) ، التي غالبًا ما تُقدَّم كالمبرّر الرئيسي للتدخلات العسكرية الرواندية، مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة الاشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) وجماعات أخرى على غرار حركة "نهضة الوطنيين من أجل تحرير الكونغو .(EPLC) ويُثير هذا التحوّل تساؤلات جوهرية حول مدى اتساق الخطاب الرسمي

[52] Ladd Serwat and Peter Bofin, *The Rwanda Defence Force (RDF) Operations Abroad Signal a Shift in Rwanda's Regional Standing*, Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), September 27, 2024. https://shorturl.at/yACDs

الرواندي مع الواقع الميداني، كما يُلمّح إلى أبعاد أعمق وأوسع للتدخل تتجاوز الاعتبارات الأمنية المعلنة.

بالإضافة إلى الدعم العسكري المباشر، تُشير المصادر إلى أن رواندا قد قدّمت أيضًا التدريب العسكري لمقاتليM23 ، مما ساعد هذه الجماعة على تعزيز قدراتها العسكرية بشكل سريع وفعّال. يشمل التدريب تقنيات متقدمة في مجالات الاستطلاع، والتنقل في الأراضي الوعرة، واستراتيجيات السيطرة على المناطق المتنازع عليها. وهذه المهارات لا تعزز قدرة M23 على تنفيذ الهجمات فحسب، بل تعطيها أيضًا القدرة على الدفاع بشكل أكثر فاعلية ضد القوات الكونغولية، مما يعقد الوضع الأمني في المنطقة.

من الجدير بالذكر أن التصعيد في العمليات العسكرية التي شنّها مقاتلو M23 في السنوات الأخيرة، لا سيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل كايسوما وبوتامبو، يُعتبر دليلاً إضافيًا على طبيعة الدعم المستمر الذي تقدمه رواندا لهذه الجماعة. تُظهر الأدلة على الأرض التنسيق المتزايد بين القوات الرواندية ومقاتليM23 ، حيث تتم الهجمات وفقًا لخطط منسقة تُمليها الأولويات العسكرية لكل من رواندا والجماعة المتمردة على حد سواء. هذا التعاون العسكري المحسوب يساهم في زيادة فعالية العمليات الهجومية ويدعم الأهداف الاستراتيجية لكل من الطرفين.

علاوة على ذلك، يشير التورط الرواندي في دعم جماعة M23 إلى مصالح أمنية استراتيجية أوسع تتجاوز مجرد مواجهة التهديدات المحلية. يتيح هذا التعاون للمقاتلين الروانديين ولحلفائهم في M23 خلق موطئ قدم أمني داخل الأراضي الكونغولية، مما يتيح لرواندا تعزيز تأثيرها في التوازنات العسكرية والسياسية في المنطقة. هذا التدخل العسكري يُعتبر جزءًا من استراتيجية أكبر تهدف إلى ضمان النفوذ الرواندي في مناطق حيوية ضمن الصراع الكونغولي، وهو ما يعقّد جهود الوساطة الدولية الساعية لإيجاد حلول سلمية مستدامة للأزمة في الكونغو[53].

[53] Groupe d'experts des Nations Unies sur la République Démocratique du Congo, *Rapport final du groupe d'experts sur la République Démocratique du Congo*, S/2024/969, 27 décembre 2024, p 11-16.

تسليح M23: معطيات ميدانية (2024)

نوع السلاح/المعدات	التفاصيل	تاريخ الحادث	الموقع	التأثيرات
صواريخ 122 ملم	أسلحة غير موجهة تستخدم في المناطق المأهولة	3 مايو 2024	بالقرب من كاروبا، إقليم ماسيسي	هجوم عشوائي على مواقع عسكرية، أسفر عن إصابات ووفيات في صفوف المدنيين
صواريخ سبايك الموجهة	صواريخ مضادة للدبابات بنظام توجيه مزدوج (بالليزر والكابل)	10 و15 يونيو 2024	موبامبيرو (بعثة سادك) وكانياماهورو	ضربات استهدفت مواقع تابعة لبعثة سادك والقوات المسلحة الكونغولية (FARDC)، باستخدام أسلحة لم يُسبق رؤيتها في البلاد.
نظام "التزوير" وتشويشGPS	تعطيل أنظمة GPS وملاحة الطائرات	من مايو إلى أغسطس 2024	مناطق تحت سيطرة M23 وRDF	اضطرابات أثّرت على رحلات الأمم المتحدة والرحلات الإنسانية والتجارية، وتحطم طائرة مسيّرة.
نظام الدفاع الجوي قصير المدى	استخدمته RDF لاعتراض أو تعطيل الطائرات	25 أكتوبر 2024	كاروبا، إقليم ماسيسي	أفضلية تكتيكية لصالح جماعة M23 والقوات الرواندية(RDF) ، وقدرة على تحييد الوسائل الجوية.

54

[54] "أُعِدّ هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2024.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن الدعم العسكري الذي تقدمه رواندا لجماعة M23 لا يقتصر على الاستجابة للتهديدات الأمنية المباشرة، بل هو جزء من استراتيجية ممتدة تهدف إلى تأمين مصالح طويلة الأمد في شرق الكونغو. هذا الدعم العسكري المستمر يعزز النفوذ السياسي لرواندا في المنطقة، ويشكل تحديًا إضافيًا للجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاع، حيث يجعل الوضع أكثر تعقيدًا بالنسبة للدول والمنظمات المعنية بمساعي الوساطة والحل السلمي.

ولا ينحصر تأثير هذا الدعم على الجانب العسكري فحسب، بل يمتد ليشكّل أحد أبرز أوجه التوتر الدبلوماسي بين رواندا والكونغو، كما يتضح من العلاقات الثنائية المتأزمة بين البلدين.

2. التدخل الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثيره على العلاقات الثنائية

تُعدّ العلاقات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أكثر العلاقات الثنائية توتّرًا في منطقة البحيرات الكبرى، حيث يشهد شرق الكونغو حالة من انعدام الاستقرار نتيجة عوامل داخلية متشابكة، تُفاقمها تدخلات خارجية مستمرة. في هذا الإطار، تُتهم رواندا بالتورّط في أنشطة عسكرية على الأراضي الكونغولية، وهي اتهامات ترفضها كيغالي رسميًا، معتبرة أن تحركاتها تدخل ضمن استراتيجية وقائية تستهدف حماية أمنها القومي. غير أن هذه التبريرات لم تُسهم في التخفيف من حدّة الأزمة، بل ساهمت في زيادة الريبة بين الطرفين، وفي تعقيد العلاقات بينهما على المستويين السياسي والأمني. ذهب المسؤولون الكونغوليون إلى حد وصف تصرفات رواندا بأنها "إعلان حرب"، مما زاد من تأزم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.
يتمثل أحد أوجه هذا التوتر فيما تعتبره كينشاسا انتهاكًا صارخًا لسيادتها، إذ ترى أن تدخل رواندا في شؤونها الداخلية، ولو بصورة غير مباشرة، يُسهم في زعزعة أمنها الوطني ويفاقم من هشاشة الوضع الأمني في شرق البلاد. كما أن طبيعة هذا التدخل، سواء عبر دعم فاعلين مسلحين غير حكوميين أو من خلال التواجد العسكري غير المعلن، أثارت ردود فعل دبلوماسية حادّة من قبل السلطات الكونغولية، وأدت إلى تدهور متزايد في العلاقات الثنائية، انعكس في الخطابات السياسية والقرارات الرسمية على حد سواء.
التصعيد في هذه العلاقة لا ينحصر في الإطار الثنائي، بل يمتد ليؤثر على المشهد الإقليمي بأكمله، خصوصًا في ظل التداخل بين الأزمات الأمنية الداخلية في الكونغو والتنافسات الجيوسياسية بين دول الجوار. فاستمرار التوترات بين رواندا والكونغو يشكّل عقبة رئيسية أمام أي مقاربة جماعية لمعالجة التحديات الأمنية والإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. كما أن هذه التوترات تُلقي بظلالها على المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق استقرار دائم، وتضعف من فعالية الجهود متعددة الأطراف في إعادة بناء الثقة بين الأطراف المعنية. [55]

[55] Gerald Walker, *Rwanda and DR Congo Are Hurtling Toward War,* International Policy Digest, February 11, 2025.

من منظور العلاقات الدولية، تكشف هذه الأزمة عن الإشكالية المرتبطة بتداخل مفهومي السيادة والأمن الإقليمي، حيث تتذرع بعض الدول بحماية مصالحها الوطنية لتبرير تدخلها في شؤون الدول المجاورة. وفي الحالة الرواندية-الكونغولية، ينعكس هذا التداخل في توتر مستمر يُهدد بتصعيد أكبر إذا لم تُعالج أسبابه البنيوية عبر حوار إقليمي حقيقي يتجاوز الحلول الأمنية الظرفية، ويأخذ بعين الاعتبار جذور الأزمة التاريخية والسياسي.

الشكل (4): نشاط قوات الجيش الرواندي في شمال كيفو

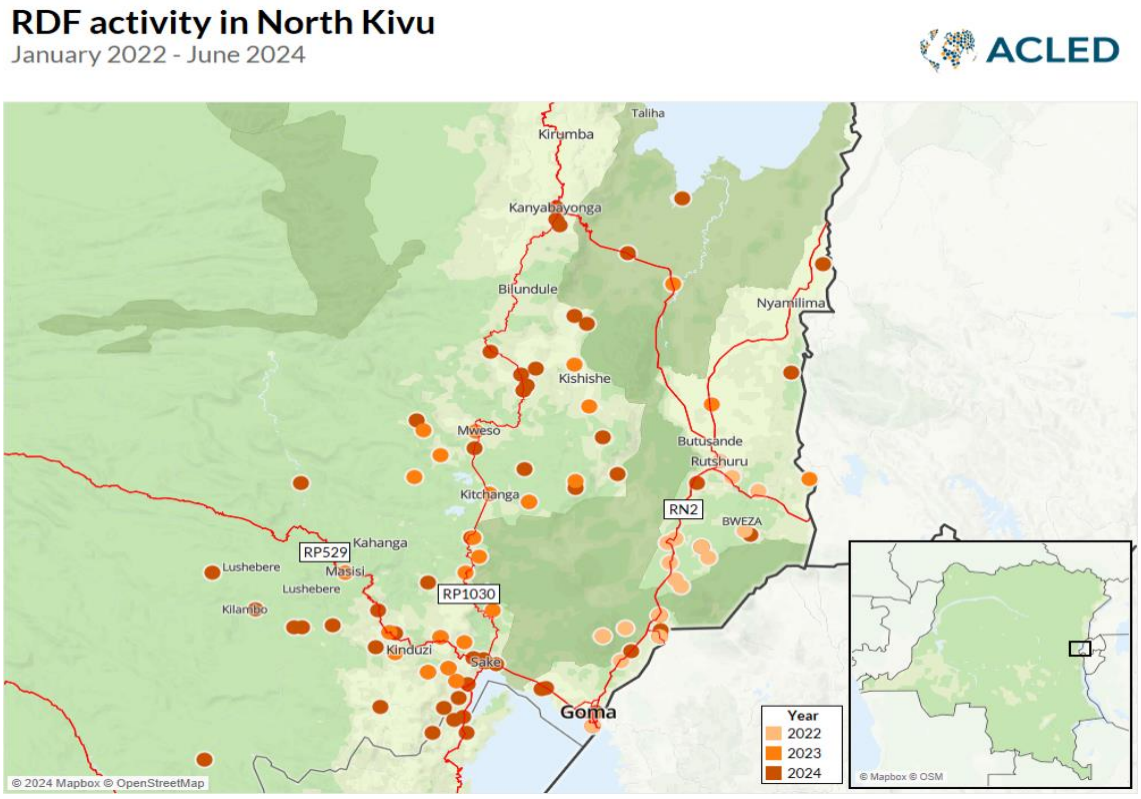

Source : ACLED, previously cited.

يعكس **الشكل (4)** تموضع وانتشار القوات الرواندية (RDF) في إقليم شمال كيفو، ما يُجسّد بوضوح الإشكالية النظرية المتعلقة بتآكل مفهوم السيادة التقليدي في ظل التدخلات العسكرية العابرة للحدود تحت مبررات أمنية. فالحضور العسكري الرواندي الظاهر في الصورة لا يُعبر فقط عن تحرك ميداني، بل يُمثل تجسيدًا عمليًا لفكرة "السيادة المرنة" التي يتم إعادة تعريفها وفق اعتبارات الأمن الإقليمي والتوازنات الجيوسياسية. بهذا المعنى، تُظهر الصورة كيف يُعاد تشكيل الفضاء السياسي في منطقة البحيرات الكبرى من خلال أدوات القوة الصلبة، في ظل غياب آليات إقليمية فعّالة لضبط النزاعات ومنع التدخلات. كما أن الصورة تُسهم في توضيح الكيفية التي تُوظَّف بها التهديدات العابرة للحدود لتبرير اختراق السيادات الوطنية، ما يستدعي، من منظور العلاقات الدولية، تحليلاً يتجاوز المقاربات الأمنية الكلاسيكية نحو فهم أعمق لطبيعة التفاعلات الإقليمية القائمة على إعادة إنتاج الهيمنة والاستقطاب.

3. الاعتبارات الاقتصادية في تدخل رواندا في الكونغو الديمقراطية

تعتبر المشاركة المستمرة لرواندا في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية التي تُمثل أحد المحركات الرئيسية لاستراتيجياتها العسكرية في المنطقة. فالمناطق الشرقية من الكونغو، الغنية بالموارد المعدنية مثل الكولتان، تُعد من أهم المصادر العالمية التي تُستخدم في صناعة الإلكترونيات، خاصة في الأجهزة المحمولة وأجهزة الكمبيوتر. هذه الثروات المعدنية تعتبر بمثابة شريان اقتصادي لرواندا، حيث تمكنها من الحصول على إمدادات حيوية تسهم في تعزيز اقتصادها، الأمر الذي يفسر حرصها على التحكم بهذه الموارد. لا تقتصر مصلحة رواندا في هذا الصراع على السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن، بل تمتد لتشمل توسيع نفوذها الاستراتيجي في منطقة البحيرات العظمى. ولذا، يراها كثيرون في الكونغو كطرف رئيسي في تأجيج الصراع عبر دعم جماعات مسلحة في تلك المناطق، وهو ما يجعل من الصراع مع رواندا نزاعًا ذو طابع اقتصادي بحت، يستغل فيه الطرفان الموارد لصالحهما. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجهت الحكومة الكونغولية العديد من الاتهامات لرواندا، معتبرة أن الأخيرة تستخدم هذه الثروات كأداة سياسية لتوسيع نفوذها في المنطقة. هذا الصراع الاقتصادي، المدعوم بالتحركات العسكرية والسياسية، يساهم بشكل كبير في تعميق الانقسامات والتوترات بين البلدين، ويجعل من الصعب إيجاد حل سلمي مستدام.[56] كما أن مصالح رواندا الاقتصادية تعزز من موقفها كفاعل رئيسي في النزاع، حيث يُنظر إلى الاقتصاد والموارد الطبيعية كأحد العوامل الأساسية التي تؤثر في استقرار المنطقة بشكل كبير.

[56] Nicholas Bariyo, *While War Rages, Congo's Neighbors Smuggle Out Its Gold and Mineral Wealth*, The Wall Street Journal, April 7, 2025.

الفرع الثاني: أوغندا: التداخل بين المصلحة الأمنية والاستغلال المادي

منذ ظهور "جيش الرب للمقاومة" (LRA) في أوغندا في الثمانينيات، أصبح هذا الجماعة تمثل تهديدًا مباشرًا لأمن منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا. في البداية، كانت أوغندا هي المركز الرئيسي للعمليات العسكرية ضد الجماعة، لكن مع مرور الوقت، أصبحت LRA تنشط بشكل متزايد في المناطق الحدودية، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شكلت هذه التحركات مصدر قلق للأمن الإقليمي. انتقلتLRA إلى الكونغو بعد تدهور الوضع الأمني في أوغندا، واختارت مواقع نائية في غابة غارامبا شمال شرق الكونغو، حيث استفادت من ضعف السيطرة الحكومية في تلك المناطق.

تدخلت أوغندا عسكريًا في الكونغو لملاحقة الجماعة، وكان التدخل العسكري الأولي في هذا الإطار قد أُعلن في عام 2008 من خلال عملية الرعد الخاطف .وهي حملة عسكرية منسقة بين أوغندا وجنوب السودان والكونغو الديمقراطية، بدعم غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. كان الهدف من هذه الحملة تدمير قواعد LRA في الكونغو، بشكل رئيسي في منطقة غارامبا، وتوجيه ضربة حاسمة للجماعة، التي كانت تستغل الطبيعة الجغرافية الصعبة لهذه المناطق للتمويه والتحرك بسهولة. كانت الحملة تهدف إلى تقليص قدرة الجماعة على شن هجمات في أوغندا والدول المجاورة، حيث كانت LRA قد قامت بشن عدة هجمات دموية على المدنيين، مما أدى إلى تصاعد المخاوف الأمنية في المنطقة.

لكن رغم ضخامة الحملة العسكرية، فإن النتائج كانت محدودة للغاية. تم تدمير بعض المواقع البارزة لـLRA ، لكن الجماعة، المعروفة بقدرتها على التكيف والتمويه، استطاعت الهروب إلى مناطق أخرى، ما جعل استئصالها من الأراضي الكونغولية أمرًا معقدًا. كانت هذه العملية بمثابة محاولة لإضعاف الجماعة، لكن حقيقة أن LRA تمكّنت من البقاء على قيد الحياة، بل وتمكنت من شن هجمات انتقامية شرسة على المدنيين، أدت إلى زيادة تعقيد الوضع الأمني. الهجمات الانتقامية التي شنتها الجماعة أسفرت عن مقتل المئات من المدنيين وتدمير مئات القرى، الأمر الذي أدى إلى تصعيد النزاع في المنطقة[57].

الأبعاد السياسية للأزمة كانت أكثر تعقيدًا من مجرد المواجهة العسكرية. ففي حين كانت أوغندا تسعى إلى محاربة LRA على الأراضي الكونغولية لحماية أمنها القومي، كان تدخلها في الكونغو يثير تساؤلات بشأن سيادة الدولة الكونغولية. إذ اعتبرت الكونغو تدخل أوغندا في أراضيها بمثابة انتهاك للسيادة الوطنية، وهو ما أضاف بُعدًا جديدًا للصراع. فبجانب الحسابات الأمنية المتعلقة بـLRA ، كان للتدخل الأوغندي أبعاد سياسية إقليمية، حيث كانت أوغندا تسعى

[57] Ronald R. Atkinson, *From Uganda to the Congo and Beyond: Pursuing the Lord's Resistance Army*, International Peace Institute, December 2009, P. 6-13.

إلى ضمان استقرارها في منطقة البحيرات الكبرى، التي لطالما كانت مسرحًا لصراعات مسلحة ومعارك على النفوذ

وفي سياق التوسع التدريجي في التدخل الأوغندي داخل الأراضي الكونغولية، شهدت السنوات الأخيرة تحولًا نوعيًا في طبيعة هذا الوجود، تجاوز فيه الطابع العسكري التقليدي إلى أدوار أكثر تركيبًا ذات أبعاد أمنية واقتصادية. فقد عززت أوغندا حضورها العسكري بإرسال ما يزيد عن 1,000 جندي إضافي إلى إقليم شمال كيفو في إطار عملية "شوجا"، بالتنسيق مع الجيش الكونغولي، تحت مبرر مواجهة "القوات الديمقراطية المتحالفة" (ADF)، وهي جماعة متمردة تتهمها كمبالا بتنفيذ هجمات داخل الأراضي الأوغندية، وتربطها بعض الجهات بتنظيم "داعش". ورغم ما تطرحه العملية من أهداف أمنية صريحة، فإن تمركز القوات الأوغندية في مناطق استراتيجية غنية بالموارد الطبيعية، لا سيما الذهب والكولاتن يثير تساؤلات حول الأبعاد غير المُعلنة للتدخل.[58]

في هذا السياق، يمكن تلخيص أهداف التدخل الأوغندي في النقاط التالية:

- **تأمين الحدود** :كانت أوغندا تسعى إلى منع جماعة LRA من استخدام الأراضي الكونغولية كملاذ آمن، مما يعزز أمنها القومي ويضمن استقرارها الداخلي.
- **المصالح الاقتصادية** :ركز التدخل الأوغندي على حماية مصالحها الاقتصادية في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل شمال كيفو، وبالتالي ضمان السيطرة على الأراضي التي تمثل أهمية اقتصادية حيوية.
- **التأثير الجيوسياسي** :سعت أوغندا إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية مهيمنة، تساهم في تشكيل الديناميكيات السياسية والأمنية في المنطقة وتحقيق نفوذ أكبر في صراعاتها الإقليمية.
- **إبراز القوة الإقليمية** :كان التدخل بمثابة وسيلة لأوغندا لإظهار قوتها الإقليمية، وتعزيز دورها في التأثير على التوازنات الأمنية والسياسية في منطقة البحيرات الكبرى.

الفرع الثالث: أنغولا: فاعل إقليمي في معادلة دعم الدولة المركزية

لقد شكلت السياسة الخارجية لأنغولا تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية على مر العقود توازناً دقيقاً بين المصالح الأمنية الإقليمية والاعتبارات الاستراتيجية. منذ أواخر التسعينات،

[58] Economist Intelligence Unit, *Uganda Deploys Additional Troops to DRC*, EIU, February 11, 2025. https://shorturl.at/MfyZu

لعبت أنغولا دوراً حاسماً في الشؤون الكونغولية، من خلال دعمها الكبير للوران ديزيري كابيلا (Laurent-Désiré Kabila) في الإطاحة بموبوتو سيسي سيكو (Mobutu Sese Seko)، وهو التحول الذي كان له تأثير عميق على المنطقة بأسرها. استمرت هذه العلاقات بعد ذلك مع دعم أنغولا المستمر لجوزيف كابيلا (Joseph Kabila)، الذي تولى القيادة بعد والده، مما جعل أنغولا شريكاً أساسياً في استقرار الكونغو السياسي. لم يكن هذا الدعم محض تحالفاً أيديولوجياً أو سياسياً، بل كان يعكس المصالح الاستراتيجية لأنغولا، التي كانت تسعى إلى ضمان الاستقرار في جارتها الكبرى من خلال تعزيز الأمن على حدودها المشتركة. فوجود حدود طويلة تمتد إلى 2646 كيلومتراً بين البلدين، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لمناطق غنية بالنفط والمياه في البحر، جعل أنغولا حريصة على ضمان عدم وجود أي تهديدات أمنية أو تقلبات سياسية قد تؤثر على استقرار المنطقة. في هذا السياق، ظهرت أنغولا كحليف أساسي في محاربة التمردات العابرة للحدود، مثل جبهة تحرير إنكلافو كابيندا (Front for the Liberation of the Enclave of Cabinda - FLEC)، التي كانت تمثل تهديداً مستمراً للأمن الوطني لأنغولا[59].

تتمثل الجهود الأمنية المشتركة بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الأمني على الحدود بين البلدين. ففي مارس 2023، تم عقد منتدى عبر الحدود في مدينة دوندو بمقاطعة لواندا الشمالية في أنغولا، بمشاركة 75 مسؤولًا من كلا البلدين، وبالدعم من المنظمة الدولية للهجرة. تمحورت النقاشات خلال المنتدى حول تدفقات الهجرة بين البلدين، مع التركيز على قضايا مثل مكافحة الاتجار بالبشر وتبادل الخبرات بين اللجان المعنية بإدارة تدفقات الهجرة عبر الحدود. كما تم الاتفاق على تشكيل فرق مختلطة للمراقبة على الحدود، بالإضافة إلى توثيق الطرق غير الرسمية وإعداد خريطة عبر الحدود. كما تضمن المنتدى زيارة ميدانية إلى حدود تشيساندا في أنغولا وحدود كاماكو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. [60] في سياق مواز، عُقد اجتماع بين سلطات الجمارك الحدودية في مايو 2024 بمدينة مانزا كونغو بمقاطعة زائير في أنغولا، حيث تم التباحث حول سبل تعزيز التدابير لمكافحة الجرائم عبر الحدود، بما في ذلك التهريب، وتبادل المعلومات، وتحسين الظروف اللوجستية للهيئات المعنية على الحدود[61].

[59] Stephanie Wolters, *Angola Grapples with Its DRC Foreign Policy Problem*, ISS Today, June 2, 2017. https://shorturl.at/zhexC

[60] International Organization for Migration, *Cross-border Forum Promotes Migration Governance between Angola and the Democratic Republic of the Congo*, March 30, 2023. https://shorturl.at/GuoJo

[61] Angola Press Agency, *Customs Authorities Strengthen Control Measures at Borders*, May 28, 2024. https://shorturl.at/Xzc2m

بالإضافة الى ذلك كانت السياسة الخارجية لأنغولا تتميز بمزيج من الدبلوماسية العسكرية والدعم السياسي المباشر. ففي عدة مناسبات، قدمت أنغولا دعماً عسكرياً للكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التدريب للجيش الكونغولي والمساعدة في ضمان أمن الرئيس الكونغولي جوزيف كابيلا (Joseph Kabila) خلال فترات الأزمات. كانت هذه العلاقة تكتيكية إلى حد كبير، إذ سعت أنغولا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي مع الحفاظ على استقرار جوارها في مواجهة التهديدات الأمنية. ومع ذلك، فإن تزايد حالة عدم الاستقرار المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب تدهور الوضع الأمني والسياسي على مدار السنوات، دفع أنغولا إلى إعادة تقييم مواقفها الاستراتيجية. فقد أظهرت القيادة الأنغولية، بقيادة الرئيس جويل لورينسو (João Lourenço)، حالة من الإحباط إزاء عدم التزام القيادة الكونغولية بتنفيذ الاتفاقات السياسية التي تهدف إلى استعادة السلام والمواءمة السياسية. وقد أدى ذلك إلى تحول تدريجي في السياسة الأنغولية، حيث بدأت أنغولا في الدعوة إلى انتقالات سياسية سلمية ودعمت المفاوضات متعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، أصبحت المسألة الكونغولية تحتل مكانة بارزة في الأولويات الخارجية لأنغولا، حيث تبنت الحكومة الأنغولية دور الوسيط الفاعل في السعي لإحلال السلام في منطقة البحيرات العظمى، الأمر الذي يبرز الطموح الأنغولي في تعزيز نفوذها كقوة إقليمية مستقلة[62].

كما أن العلاقات بين أنغولا والكونغو الديمقراطية لا تقتصر فقط على الأمن والاستقرار الإقليميين، بل تمتد إلى مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، حيث تسعى أنغولا إلى الاستفادة من مواردها الطبيعية ومن خلال روابطها الجغرافية مع الكونغو. إن هذا التعاون الإقليمي يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية أنغولا في الحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز مكانتها في النظام الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، تشكل السياسة الخارجية لأنغولا تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة مثيرة للاهتمام من حيث التوازن بين المصالح الوطنية والأمنية من جهة، والضغط من أجل تعزيز الاستقرار في جوارها المباشر من جهة أخرى. حيث إن هذا التوجه الأنغولي يظهر بوضوح في الأزمات المتكررة في الكونغو الديمقراطية، ما يعكس تغيراً ملحوظاً في نهج السياسة الأنغولية التي أصبحت أكثر تفاعلاً وتقدماً في دور الوسيط والمستشار الإقليمي.

<u>الفرع الرابع:</u> دول الجوار ذات التأثير المحدود:

رغم أن مساهمة بوروندي، زامبيا، تنزانيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو برازافيل في النزاع الكونغولي تُصنَّف على أنها هامشية مقارنةً بالدور البارز الذي تلعبه دول

[62] Alex Vines, *The DRC Will Be the First Foreign Policy Priority for Angola's New President*, SAIIA, August 21, 2017. https://shorturl.at/2gbF8

مثل رواندا وأوغندا، فإنّ حضورها في المشهد الإقليمي لا يمكن تجاهله، خاصة في ظل الطبيعة المتشابكة للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكل من هذه الدول دوافعها الخاصة التي تتراوح بين المخاوف الأمنية، وضبط الحدود، والحفاظ على الاستقرار الداخلي، والمشاركة المحدودة في المبادرات الإقليمية والدولية، ما يجعلها فاعلين غير مباشرين لكن مؤثرين بدرجات متفاوتة.

ففي حالة بوروندي، ساهمت المخاوف الأمنية المرتبطة بوجود جماعات متمردة بوروندية مثل حركة RED-Tabara في شرق الكونغو، في دفع الحكومة البوروندية إلى التدخل عسكريًا بشكل محدود داخل الأراضي الكونغولية بالتنسيق مع الحكومة في كينشاسا. هذه العمليات لم تأخذ طابعًا هجوميًا إقليميًا بحتًا، بل جاءت في إطار حماية الأمن الداخلي البوروندي ومنع ارتداد التهديدات العابرة للحدود.[63] أما زامبيا، فقد اتبعت نهجًا دبلوماسيًا محافظًا، وفضلت النأي بنفسها عن التورط العسكري المباشر، مكتفية بلعب أدوار في جهود الوساطة السياسية عبر المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي .(SADC) وجودها في النزاع بقي محدودًا ضمن أطر الأمم المتحدة أو عبر الضغط الدبلوماسي غير المباشر[64].

تنزانيا من جهتها، وعلى الرغم من موقعها الجغرافي غير المباشر فيما يخص مناطق التوتر الرئيسية شرق الكونغو، فقد شاركت عبر مساهمتها بقوات في بعثة الأمم المتحدة (MONUSCO)وخصوصًا ضمن لواء التدخل السريع الذي كُلّف بمواجهة الجماعات المسلحة النشطة مثل حركة .M23 غير أن تدخلها بقي محكومًا بالسياق الأممي دون أن يتخذ طابعًا استراتيجيًا مستقلًا داخل النزاع.[65] وفيما يتعلق بـ جمهورية إفريقيا الوسطى، فإنّ هشاشتها الأمنية الداخلية، إضافة إلى وجود حدود طويلة مع الكونغو، جعلتها عرضة لتسرب بعض الجماعات المسلحة أو حتى استخدامها كنقطة عبور للأسلحة أو كملاذ مؤقت للمقاتلين، مما أضاف طبقة جديدة من عدم الاستقرار في المناطق الحدودية دون أن يكون لها دور عسكري مباشر.

أخيرًا، فإن الكونغو برازافيل، وعلى الرغم من قربها الجغرافي من العاصمة كينشاسا، تبنت سياسة خارجية تتسم بالحذر تجاه الصراع في الشطر الشرقي من الكونغو الديمقراطية. علاقاتها الأخوية واللغوية مع كينشاسا دفعتها إلى دعم الاستقرار من الناحية الخطابية والسياسية، لكنها لم تنخرط ميدانيًا أو سياسيًا بشكل فعال في إدارة النزاع أو التدخل فيه. ومع ذلك، فإن قربها

[63] Eloge Willy Kaneza, *Rebel Group Attacks Burundi, Killing at Least 20*, AP News, December 2023. https://shorturl.at/ccLNN

[64] *EAC and SADC Expand Team of Mediators for the Congo Conflict*, Africa News, March 25, 2025. https://shorturl.at/TAe4t

[65] United Nations, *Intervention Brigade in Congo*, UN News: Africa renewal, April 2013.

الجغرافي، والتشابكات العائلية والقبلية عبر نهر الكونغو، جعلت من بعض تحركات الجماعات المسلحة مسألة أمنية تفرض على الحكومة متابعة تطورات النزاع، ولو من موقع المراقب[66]. بالتالي، فإن مساهمة هذه الدول، وإن لم تكن مباشرة أو مركزية، تبقى ذات دلالة في فهم البعد الإقليمي للنزاع الكونغولي، إذ تكشف عن تداخل الأمن الإقليمي، وضعف الدول المجاورة، وتأثير الأزمات الداخلية لكل منها على ديناميات الصراع في الكونغو، وهو ما يعزز أهمية المعالجة الشاملة التي تتجاوز الحدود الوطنية للبحث عن حلول دائمة.

وفقًا للطرح الواقعي في العلاقات الدولية، يمكن فهم تدخل الدول المجاورة في النزاع الكونغولي كامتداد لمبدأ تعظيم القوة في نظام دولي تسوده الفوضى وتغيب فيه سلطة مركزية ضابطة. ففي هذا السياق، تتصرف الدول باعتبارها وحدات عقلانية تسعى إلى حماية أمنها القومي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية في بيئة إقليمية غير مستقرة. ويتجلّى ذلك بوضوح في السلوك الرواندي، الذي تجاوز حدود الدفاع المشروع إلى ما يمكن اعتباره سعيًا لإعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي من خلال دعم جماعةM23 ، واستخدامها كأداة غير مباشرة لتحقيق أهداف جيوسياسية وأمنية. أما أوغندا، فتوظّف تدخلها العسكري في شرق الكونغو لتحقيق مكاسب تتجاوز البعد الأمني، وتشمل بسط النفوذ على مناطق غنية بالموارد، بما يندرج ضمن سياسات القوة والمصلحة الذاتية. في هذا الإطار، يصبح مفهوم السيادة غير مطلق، بل خاضع لإعادة التفاوض، خاصة في ظل هشاشة الدولة الكونغولية وعجزها عن احتكار استخدام القوة داخل أراضيها. ومن ثمّ، فإن الديناميكيات الأمنية الإقليمية تعبّر عن منطق تنافسي صفري، تسعى من خلاله الدول إلى تأمين موقعها في بيئة دولية تُعرَّف في أدبيات الواقعية على أنها فوضوية وتحكمها المصالح وليس القيم.

[66] Philip Kleinfeld, *UPDATED: Congo-Brazzaville's Hidden War*, The New Humanitarian, June 18, 2018. https://shorturl.at/EBBUo

المطلب الثاني: الحدود والتداخل العرقي في النزاع الكونغولي

تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنوع عرقي واسع ومعقد، حيث يقطنها أكثر من 200 مجموعة عرقية تختلف فيما بينها في اللغة والثقافة والموارد. يشكل هذا التنوع أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تعقيد النزاعات المستمرة في البلاد، إذ أن التوزيع العرقي يعزز التوترات السياسية والاجتماعية ويزيد من حدة التنافس على الموارد والسلطة.

تتداخل الحدود العرقية في الكونغو بشكل كبير، حيث تقيم العديد من المجموعات العرقية في نفس المناطق الجغرافية، مما يؤدي إلى صراعات مستمرة حول الأراضي والموارد.

الفرع الأول: حالة التوتسي في شرق الكونغو الديمقراطية

ينحدر التوتسي في الكونغو من خلفية استيطان وهجرات تاريخية تعود إلى فترات ما قبل الحقبة الاستعمارية، لكن وضعهم السياسي والاجتماعي ظلّ محاطًا بعدم اليقين منذ استقلال الكونغو في ستينيات القرن الماضي. وقد تصاعدت حدة هذه الإشكالية بعد موجات النزوح التي أعقبت الإبادة الجماعية عام 1994 في رواندا، مما أدى إلى ازدياد أعدادهم وتحوّلهم إلى فاعل سكاني له وزن ديمغرافي وأثر أمني. في هذا السياق، تُطرح إشكالية الولاء المزدوج: هل ينتمي التوتسي في شرق الكونغو سياسيًا وثقافيًا إلى الدولة الكونغولية، أم أن ولاءهم يتشكل من انتماء إثني عابر يربطهم بجماعات توتسية في دول الجوار، ضمن ما يمكن تسميته بـ"الهويات الموزعة" أو "المتشظية"؟

هذا التداخل الهوياتي يُستثمر سياسيًا وعسكريًا في سياق الصراع الممتد شرق الكونغو، حيث يتعرض التوتسي إلى ازدواجية الموقف: فهم من جهة ضحايا لخطاب قومي كونغولي يُصورهم كجسم غريب أو كامتداد لمشاريع أجنبية، ومن جهة أخرى يُستخدم وجودهم كمبرر لدعم جماعات مسلحة تُقدَّم كقوى "دفاع عن الذات" في وجه تهميشهم أو تهديدهم بالإبادة. غير أن هذه الميليشيات، مثل حركة 23 مارس، لا تعمل فقط على أساس المطالب الحقوقية، بل ترتبط في كثير من الأحيان بأجندات إقليمية وأمنية، ما يضع التوتسي في موقع ملتبس، بين كونهم مواطنين يُطالبون بالاندماج والمساواة، وكونهم أداة ضمن شبكات نزاع أوسع.

بناءا على ذلك، يُصبح مفهوم "الولاء الوطني" عرضة لإعادة التفاوض، حيث يجد الأفراد المنتمون إلى جماعة التوتسي أنفسهم في مأزق انتماء: فالدولة التي يُفترض أن تضمن لهم الحماية تُمارس الإقصاء ضدهم، والمجتمع الذي يعيشون فيه لا يُعترف بهم كجزء أصيل منه، بينما روابطهم الإثنية العابرة للحدود تُحوّلهم إلى عنصر يُشتبه في نواياه، بل وأحيانًا إلى هدف مباشر للعنف المنظم. هذا الوضع يُنتج نمطًا من "الهوية الوقائية"، حيث يلجأ الأفراد إلى إثنيتهم

كآلية للدفاع عن الذات، ما يُعيد إنتاج الانقسام المجتمعي ويُقوّض من مشروع الدولة الوطنية الجامعة[67].

الفرع الثاني: دور الهوتو في النزاع الكونغولي

تعد الهوتو جماعة عرقية عبر حدودية تمتد عبر عدة دول في منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، بما في ذلك رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. تاريخيًا، كان الهوتو يشكلون غالبية السكان في كل من رواندا وبوروندي، ولكن بسبب التاريخ السياسي والعرقي في المنطقة، تجاوزت الهوية العرقية للهوتو الحدود الوطنية، مما أسهم في تصاعد النزاعات الإقليمية. بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، والتي نفذتها حكومة الهوتو وميليشيا الإنتراهاوي ضد التوتسي، فرّ العديد من الهوتو إلى دول الجوار، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وأوغندا. وصل العديد منهم إلى مخيمات اللاجئين في منطقة كيفو بشرق الكونغو، حيث اختلطت الهويات العرقية والسياسية، مما أسهم في تشكيل ديناميكيات معقدة من حيث الولاءات العرقية والسياسية. في هذه المخيمات، كان هناك مزيج من المدنيين والميليشيات المسلحة، بما في ذلك عناصر من الجيش الرواندي السابق (FAR) وميليشيا الإنتراهاوي، الذين استخدموا هذه المناطق كقاعدة انطلاق لمواصلة الهجمات على الحكومة الرواندية الجديدة التي قادتها الجبهة الوطنية الرواندية.(RPF)

تأثرت هذه الهويات العرقية العابرة للحدود بوجود جماعات الهوتو في الكونغو، مما دفع القوى الإقليمية، مثل رواندا وأوغندا، للتدخل في النزاع الكونغولي. استخدم الهوتو الأراضي الكونغولية كقاعدة لشن هجمات عبر الحدود على رواندا، مما أدى إلى تصاعد العنف والنزاع في الكونغو بشكل مباشر وغير مباشر. من جهة أخرى، تحالفت بعض الميليشيات الكونغولية مع الهوتو، مستفيدة من الصراع الإقليمي لتقوية مواقعها ضد الحكومة الكونغولية. كما كانت هذه الجماعات بمثابة أداة تستخدمها بعض الأطراف الإقليمية لتحقيق مصالح سياسية، حيث دعموا الهوتو كوسيلة لزعزعة استقرار النظام الرواندي.

على المستوى الإقليمي، أسهمت هذه الديناميكيات في تعميق النزاع الإقليمي وتعقيده، خاصة خلال حروب الكونغو الأولى والثانية. في هذه الحروب، لم يكن النزاع مقتصرًا على الصراع الداخلي في الكونغو، بل امتد إلى صراعات بين الدول المجاورة، حيث تدخلت رواندا وأوغندا وبوروندي لدعم حلفائهم في الكونغو أو لمواجهة التهديدات الأمنية المتمثلة في وجود الهوتو الذين اعتبروهم تهديدًا مباشرًا لأمنهم القومي. بالإضافة إلى ذلك، كان للهويات العرقية

[67] Davey Christopher P, *Rwanda Genocide: 30 Years On, Why Tutsis Are at the Centre of DR Congo's Conflict*, The Conversation, April 11, 2024. https://shorturl.at/gMyMG

المرتبطة بالهوتو دور في تشكيل ولاءات سياسية متداخلة، مما جعل من الصعب تحديد الأطراف المعنية بدقة في النزاع الإقليمي .

كان هذا الوضع بمثابة ساحة اختبار لتكتيكات سياسية إقليمية كانت تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية في سياقات معقدة على الصعيدين العسكري والسياسي. الهوتو، مع خلفيتهم العرقية والسياسية، أصبحوا نقطة ارتكاز لهذه الصراعات الكبرى بين دول المنطقة، مع تدخلات من كل طرف لدعم أو معارضة الميليشيات التي تحمل نفس الهوية العرقية. التوترات بين الهوتو وجيرانهم كانت تأخذ أبعادًا أكثر تعقيدًا مع مرور الوقت، مما جعل النزاع الإقليمي أكثر عنفًا وأوسع نطاقًا.

كان للهويات العرقية المرتبطة بالهوتو دور في تشكيل الولاءات السياسية المتشابكة، مما جعل من الصعب تحديد الأطراف المعنية بدقة في النزاع الإقليمي، وبالتالي استمرار التصعيد الذي شهدته المنطقة طوال السنوات التالية.[68]

<u>الفرع الثالث:</u> تصادم العرقيات العابرة للحدود مع المجتمعات المحلية: حالة النانادي

تعد جماعة النانادي من الجماعات العرقية البارزة في إقليم شمال كيفو بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد لعبت دورًا مركزيًا في ديناميكيات النزاع العرقي المعقدة التي اجتاحت المنطقة على مدى العقود الأخيرة. تتجسد صراعات النانادي مع الجماعات ذات الأصول الرواندية، مثل الهوتو والتوتسي، في سياق أوسع من التداخل العرقي والجغرافي بين الجماعات المحلية والجماعات العابرة للحدود، وهو ما أدى إلى تشكيل تحالفات متغيرة وتصاعد العنف في المنطقة.

منذ بداية التسعينيات، تزايدت التوترات بين النانادي والجماعات ذات الأصول الرواندية، خاصة مع تصاعد النزاع في رواندا وما تبعه من تداعيات على الأمن الإقليمي. كانت الجماعات الرواندية، سواء الهوتو أو التوتسي، قد لجأت إلى الكونغو بعد انهيار النظام الرواندي في 1994، ما خلق وضعًا عسيرًا بالنسبة للجماعات المحلية الكونغولية مثل النانادي، الذين اعتبروا هذه الجماعات "غريبة" تسعى للهيمنة على الأراضي والموارد. تزايدت هذه المخاوف بشكل ملحوظ في ظل التنافس على الأراضي الزراعية الثمينة في إقليم كيفو الشمالي.

تجسد صراع النانادي مع الجماعات الرواندية في مواجهات دموية، أبرزها الهجوم الذي شنته ميليشيات الهوتو على قريتي تيبيرو ونجانغو في عام 1996، حيث قُتل حوالي 760 من

[68] Center for Preventive Action, *Conflict in the Democratic Republic of Congo*, Global Conflict Tracker, March 20, 2025. https://shorturl.at/rY9EO

النانديي. هذا الهجوم لم يكن مجرد نتيجة للاحتكاك المحلي، بل كان جزءًا من صراع أوسع يعكس التوترات الإقليمية بين الكونغو والدول المجاورة، بما في ذلك رواندا. كما أن الهجمات كانت تستهدف النانديي باعتبارهم جزءًا من التحديات التي تواجه استقرار تلك الجماعات في الكونغو، حيث كان يُنظر إليهم كعائق أمام التوسع والتأثير العسكري والسياسي للجماعات الرواندية.[69]

الفرع الرابع: النزوح الداخلي وإعادة تشكيل التوزيع العرقي

أدى النزوح الداخلي واسع النطاق إلى تعميق النزاع العرقي في الكونغو الديمقراطية، حيث تسببت موجات العنف والصراعات المسلحة في تهجير ملايين الأشخاص من مناطقهم الأصلية. أثرت المعارك بين الجماعات المسلحة والتوترات بين الميليشيات المحلية والجيوش الإقليمية في تغيير التوزيع العرقي التقليدي في مناطق عدة، خاصة في إقليمي شمال وجنوب كيفو. أدى هذا التحول الديمغرافي القسري إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ العرقي، حيث أصبحت بعض الجماعات أقلية بعدما كانت تشكل غالبية، مما أثار مشاعر التهديد وفقدان السيطرة على الأرض والموارد. استُخدم النزوح أيضًا كأداة استراتيجية من قبل بعض الأطراف المسلحة لدفع جماعات معينة للخروج من مناطقهم بهدف تغيير التركيبة العرقية، في ما يمكن أن يُعتبر "هندسة سكانية" ذات طابع عرقي. عززت هذه الديناميكيات الشعور بالاضطهاد، ووفرت مبررًا إضافيًا للميليشيات لتأطير خطابها في سياق "الدفاع عن الأرض والهوية[70]."

[69] Óscar Goñi Iribarren, *Key Aspects of the Conflict in Eastern DR Congo*, Global Affairs, University of Navarra, January 29, 2025. https://shorturl.at/96Yuy

يعد النزاع العرقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يُعَدّ نموذجًا معقدًا يمكن تحليله من خلال النظرية البنائية في العلاقات الدولية. تركز هذه النظرية على كيفية تشكيل الهويات والمصالح على أساس التفاعلات الاجتماعية والتاريخية، وتُظهر أن الهويات ليست ثابتة أو فطرية، بل تتطور وتُبنى عبر الزمن من خلال السياقات الثقافية والسياسية.

في الحالة الكونغولية، تتداخل الهويات العرقية مثل التوتسي والهوتو والناندي بشكل معقد عبر الحدود الوطنية، مما يُسهم في تصعيد النزاع العرقي. هذه الهويات العرقية لا تتشكل فقط من خلال عوامل داخلية، بل تتأثر بشكل كبير بالتاريخ الاستعماري والصراعات الإقليمية. على سبيل المثال، الهوية العرقية للتوتسي في الكونغو مرتبطة تاريخيًا بالهوية الرواندية، ما يجعلها هدفًا للعداء من قِبَل بعض الفاعلين المحليين الذين يرون في هذه الهوية تهديدًا سياسيًا أو ثقافيًا. من جهة أخرى، يُعتبر الهوتو الذين فروا إلى الكونغو بعد الإبادة الجماعية في رواندا جزءًا من الصراع المستمر، حيث يتداخلون مع الديناميكيات العرقية والسياسية في المنطقة.

من خلال النظرية البنائية، يمكن تفسير أن الهويات العرقية لا تُبنى فقط على أساس العوامل التاريخية، بل تتطور استجابة للتفاعلات السياسية والاجتماعية المستمرة. على سبيل المثال، يمثل الولاء الإثني عاملًا محوريًا في النزاع، حيث يُتوقع من الجماعات العرقية دعم أفرادها عبر الحدود، مما يعزز التضامن الإثني ويُعقّد العلاقات بين الجماعات المحلية والجماعات العابرة للحدود. هذا البناء الاجتماعي للهويات العرقية يُستخدم أحيانًا كأداة سياسية وعسكرية، كما في حالة حركة 23 مارس التي تدعي حماية التوتسي في الكونغو، حيث يُنظر إليها على أنها استجابة للتهميش والتهديدات الخارجية.

تُظهر النظرية البنائية أيضًا كيف أن الهويات العرقية قابلة للتلاعب من قبل الفاعلين السياسيين والإقليميين، مما يعمق من تعقيد النزاع. التدخلات العسكرية من دول مثل رواندا وأوغندا تُعتبر دليلاً على كيفية استغلال هذه الهويات العرقية لتحقيق مصالح استراتيجية إقليمية. هذه التدخلات تُعزز الانقسامات العرقية في الكونغو وتزيد من حدة العنف، مما يساهم في تعطيل عملية بناء الدولة الوطنية.

بالتالي، يمكن تفسير النزاع العرقي في الكونغو كصراع يتمحور حول بناء الهويات العرقية التي تُستخدم كأدوات سياسية في سياقات إقليمية معقدة. هذه الهويات العرقية، التي تم تشكيلها من خلال تفاعلات تاريخية واجتماعية، لا تُعتبر مجرد تصنيفات ثابتة، بل هي متغيرة ومعقدة، مما يجعل من الصعب تحقيق الاستقرار والسلام في سياق يتسم بالتدخلات الخارجية والهويات المترابطة عبر الحدود.

المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: الفواعل الدولاتية

تتمثل الفواعل الدولاتية في الدول والمنظمات الدولية التي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الاقتصادية والتنموية في الدول النامية، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. تسعى هذه الفواعل إلى تحقيق مصالحها الوطنية من خلال استراتيجيات متعددة، تشمل استثمارات كبيرة في القطاعات الحيوية مثل التعدين والطاقة، فضلاً عن التفاوض على الاتفاقات التجارية التي تتيح لها الوصول إلى الموارد الطبيعية. كما تقدم هذه الفواعل الدعم المالي والفني، في كثير من الأحيان ضمن شروط سياسية أو اقتصادية، بما يعزز من قدرتها على توجيه السياسات الداخلية في البلدان المستفيدة.

تلعب الفواعل الدولاتية دورًا حاسمًا في تحديد أولويات التنمية الوطنية من خلال التأثير على قرارات السياسة الاقتصادية والتجارية. هذا التأثير يتجسد في كيفية تشكيل هذه الفواعل للهياكل الاقتصادية المحلية وفقًا لمصالحها الاستراتيجية، مما يعكس التفاعل بين المصالح الاقتصادية المحلية والدولية. من خلال هذه الديناميكيات، تسهم الفواعل الدولاتية في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي في البلدان النامية، مما يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقات الدولية في سياقات العولمة.

الفرع الأول: الولايات المتحدة الامريكية: تأمين المعادن الاستراتيجية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي في قطاع المعادن الحيوية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما المعادن الأساسية مثل الكوبالت والنحاس والليثيوم، التي تُعتبر عناصر محورية في تطوير التقنيات المتقدمة والانتقال إلى الطاقة النظيفة. جاءت هذه المبادرة في إطار جهود الولايات المتحدة لتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد التي تهيمن عليها الصين، التي تتحكم شركاتها في غالبية عمليات استخراج وتكرير هذه المعادن في الكونغو.

في هذا السياق، أجرت واشنطن مفاوضات بهدف إبرام اتفاقات تجارية واستثمارية تتيح للشركات الأمريكية الدخول إلى قطاع التعدين الكونغولي، مدعومةً من مؤسسات التمويل الأمريكية مثل مؤسسة تمويل التنمية الدولية .(DFC) اعتمدت المبادرة على مفهوم "المعادن مقابل الأمن"، حيث تم تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للكونغو مقابل الوصول إلى هذه الموارد الطبيعية الحيوية، وهو نموذج سعى إلى تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية والأمنية.

وقد أبدت عدة شركات أمريكية بارزة، مثل KoBold Metals و Orion Resource Partners وRio Tinto، اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار في مشاريع التعدين في الكونغو، في ظل دعم مؤسسي من الولايات المتحدة. مع ذلك، واجهت هذه المبادرة تحديات عدة، أبرزها ضعف البنية التحتية، إذ لم تتجاوز نسبة الطرق المعبدة في الكونغو 15%، بالإضافة إلى انتشار الفساد في القطاع العام، والنزاعات المسلحة المستمرة في بعض المناطق الشرقية من البلاد. كما أن القضايا البيئية والاجتماعية المرتبطة بعمليات التعدين استدعت اهتمامًا خاصًا لضمان استدامة هذه الأنشطة بيئيًا ومواءمتها مع المعايير الدولية[71].

في وقت لاحق، تم التوصل إلى اتفاق مع إريك برنس، مؤسس شركة بلاك ووتر، الذي يعد أحد الأسماء البارزة في مجال الأمن الخاص، وذلك بهدف تعزيز الأوضاع الأمنية في قطاع التعدين بجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تقديم استشارات أمنية وتقنية متخصصة. وقد كان هذا الاتفاق خطوة استراتيجية تهدف إلى معالجة التحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها القطاع.

شمل الاتفاق تركيزًا خاصًا على الحد من تهريب المعادن الثمينة التي تُستخرج من المناجم الكونغولية بشكل غير قانوني، وهو ما يمثل تهديدًا كبيرًا للاقتصاد الوطني ويؤثر سلبًا على استدامة استثمارات الشركات الأجنبية العاملة في القطاع. كما تم وضع آليات متكاملة لتحسين جمع الضرائب المتعلقة بالأنشطة التعدينية، بما يعزز الشفافية المالية ويزيد من الإيرادات الوطنية.

علاوة على ذلك، تناول الاتفاق مسألة تأمين المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، مثل حركةM23 ، حيث تم تصميم استراتيجيات أمنية دقيقة تهدف إلى حماية المنشآت التعدينية والعاملين فيها من الهجمات المسلحة. تضمنت هذه الاستراتيجيات استخدام تقنيات حديثة مثل أنظمة المراقبة المتقدمة وأدوات تحليل وإدارة المخاطر، مما يعزز قدرة القطاع على الاستمرار في العمل بأمان في المناطق المضطربة. كما أن التعاون مع شركة بلاك ووتر يسعى إلى تطوير القدرات الأمنية المحلية على المدى الطويل، بما يتيح للسلطات الكونغولية القدرة على تنفيذ تدابير أمنية فعّالة ومستدامة، وبالتالي ضمان استقرار القطاع بشكل مستقل في المستقبل[72].

[71] David Pilling, *US Seeks to Secure Strategic Minerals in the DRC,* Financial Times, April 17, 2025. https://shorturl.at/iELcF

[72] Jessica Donati and Sonia Rolley, *Trump Supporter Prince Reaches Deal with Congo to Help Secure Mineral Wealth,* Reuters, April 17, 2025. https://shorturl.at/6jxnh

الفرع الثاني: الصين :استثمار مقابل موارد

تعد العلاقات الاقتصادية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والصين واحدة من أبرز أشكال التعاون الدولي التي ظهرت في العقدين الأخيرين، حيث أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأكثر تأثيرًا في قطاع التعدين الكونغولي. يعكس هذا التعاون هيمنة الصين على قطاع المعادن في الكونغو، إذ تُوجه حوالي 80% من صادرات الكونغو المعدنية إلى الصين، التي تهيمن على ما بين 70% إلى 80% من سوق النحاس والكوبالت على الصعيدين الإقليمي والعالمي. من خلال هذه الهيمنة، أصبحت الكونغو أكبر منتج للكوبالت في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تمتلك 60% من الاحتياطيات العالمية لهذا المعدن، الذي يُعتبر أساسيًا في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية والهواتف الذكية. يُظهر هذا التوجه العالمي نحو الانتقال للطاقة المتجددة كيف أن المعادن الاستراتيجية مثل الكوبالت والنحاس أصبحت تُحرك الاقتصاد العالمي، مما يعزز من أهمية الكونغو في سلسلة الإمدادات العالمية.

على الرغم من هيمنة الصين على هذا القطاع، فإن التعاون بين الصين والكونغو قد تطور تدريجيًا من نموذج المقايضة إلى نموذج تجاري يعتمد على "طرق الحرير" التي وضعتها الصين كجزء من استراتيجيتها العالمية. بدأ هذا التعاون في عام 2008، حين وقعت الصين مع الكونغو اتفاقية لتخصيص استثمارات تبلغ 6,2 مليار دولار أمريكي في مشاريع بنية تحتية استراتيجية، مقابل الحصول على حقوق التعدين للموارد الطبيعية الكونغولية. وكان من المفترض أن تشمل هذه المشاريع البنية التحتية الحيوية مثل السدود الكهرومائية، والشبكات الطرقية، والموانئ. ومع ذلك، واجهت هذه المشاريع تحديات مالية وضغوطًا من صندوق النقد الدولي، الذي طلب من الحكومة الكونغولية تقليص حجم الديون لتجنب الإفراط في الاستدانة، وهو ما أدى إلى تقليص التمويلات الصينية وعدم تنفيذ بعض المشاريع كما كان مُخططًا.

رغم هذه الصعوبات، تظل الصين شريكًا رئيسيًا في تمويل مشاريع بنية تحتية هامة في الكونغو. من بين أبرز هذه المشاريع السد الكهرومائي "زومغو 2" الذي تم تمويله من قبل بنك إكسيم الصيني، بالإضافة إلى مشروعات أخرى مثل برنامج "ProRoute" لتمويل إعادة تأهيل شبكة الطرق الكونغولية. الصين أيضًا تعد الممول الرئيسي لمشروع سد "إنغا 3"، وهو مشروع ضخم في قطاع الطاقة، الذي تقدر تكلفته بحوالي 14 مليار دولار أمريكي ويشمل شراكة صينية-إسبانية لتنفيذ الأعمال الإنشائية وإدارة المشروع.

من الناحية المالية، استطاعت جمهورية الكونغو الديمقراطية تجنب الإفراط في الاستدانة على الرغم من التعاون المتسع مع الصين. ففي عام 2017، كانت الديون العامة تمثل 18% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى معتدل بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة. ومع ذلك،

تبقى ديون الكونغو الخارجية في حدود 6,4 مليار دولار أمريكي، حيث تمثل الديون الصينية حوالي 15% من هذه الديون. وبفضل الشروط التمويلية الميسرة التي تقدمها الصين، فإن الحكومة الكونغولية لم تواجه تحديات كبيرة في سداد هذه الديون على المدى القصير. مع ذلك، تظل هذه الديون عرضة لتقلبات أسعار المواد الخام مثل الكوبالت والنحاس، التي تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات المالية للكونغو. فعلى سبيل المثال، في فترة 2017-2018، شهدت أسعار الكوبالت تقلبات حادة، مما أثر بشكل كبير على العوائد المالية للكونغو وزيّد من الضغط على ميزانيتها.

إضافة إلى ذلك، فإن الديون الخارجية التي تم اقتراضها بعملات أجنبية، وخاصة بالدولار الأمريكي، تضع الكونغو في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف. يمكن أن يؤدي أي انخفاض في قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكلفة خدمة الديون، مما يضع عبئًا إضافيًا على الاقتصاد الوطني. في هذا السياق، يُعتبر التحكم في تقلبات أسعار الصرف عنصرًا أساسيًا في السياسة الاقتصادية للكونغو، حيث إن الفجوات بين الدخل من الصادرات وأسعار الصرف قد تؤثر بشكل غير مباشر على قدرة الحكومة على سداد الديون.

علاوة على ذلك، تثير الهيمنة الصينية في قطاع التعدين الكونغولي تساؤلات حول الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية. يُشير العديد من الخبراء إلى وجود تحديات كبيرة في مجال الرقابة على أنشطة الشركات الصينية في الكونغو، بما في ذلك التزامها بالمعايير البيئية والاجتماعية. هذه الشركات التي تسيطر على معظم عمليات التعدين، بما في ذلك في التعدين الحرفي، تواجه انتقادات تتعلق بممارسات قد تؤدي إلى أضرار بيئية واجتماعية، مما يتطلب تحسين أنظمة الرقابة لضمان استدامة هذه الموارد على المدى الطويل.[73]

[73] Ministère de l'Économie et des Finances, *La Chine en RD Congo : Présence économique, financements et les créances*, Service Économique de Kinshasa, March 20, 2019. https://shorturl.at/N4499

الشكل (5): الهيمنة على التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

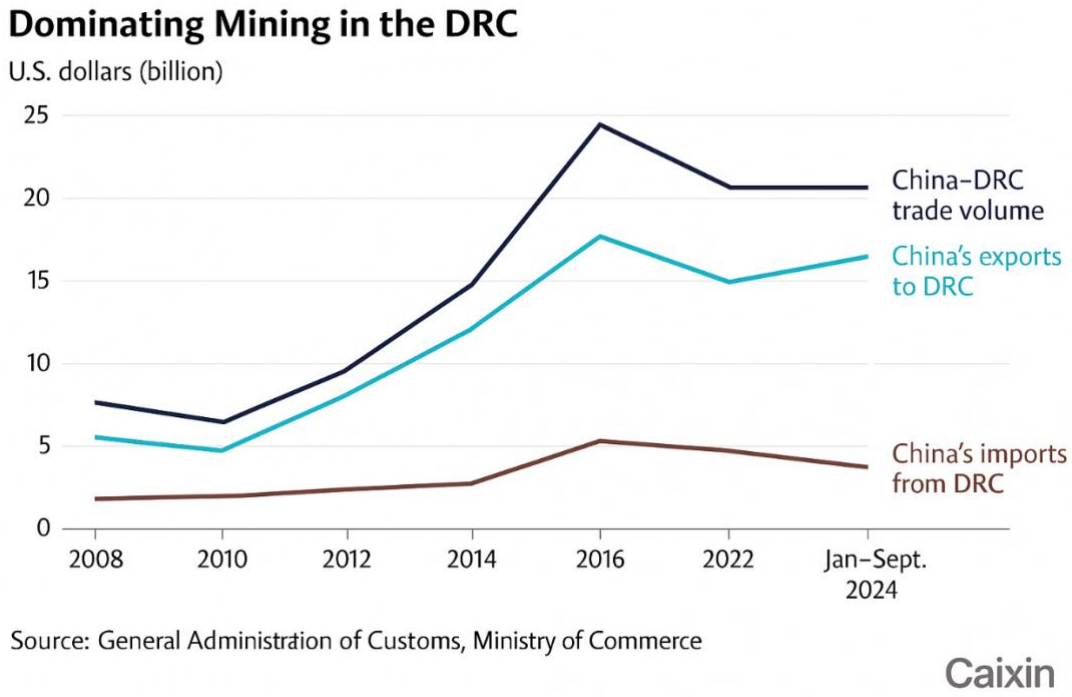

يعكس الرسم البياني المعنون بـ "الهيمنة على التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية" تعمّقاً ملحوظاً في العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مدفوعاً باستراتيجية صينية تهدف إلى تأمين موارد معدنية استراتيجية، مثل الكوبالت والنحاس، التي تُعد أساسية في خططها للتحول الصناعي والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتشير البيانات إلى نمو مطّرد في حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ عام 2008، مع تسارع واضح بعد عام 2019، وصولاً إلى ذروته في عام 2022 بأكثر من 20 مليار دولار. ويكشف الاتجاه التصاعدي في الصادرات الصينية، خصوصاً في مجالات المعدات والتجهيزات المرتبطة بالبنية التحتية والتعدين، مقابل انخفاض نسبي في حجم الواردات من الكونغو، عن نمط تجاري غير متكافئ يُكرّس تبعية اقتصادية أحادية الجانب.

لا تقتصر هذه العلاقة على التبادل التجاري فحسب، بل تنطوي على بُعد استثماري وهيكلي أعمق، يتمثل في تدخل مباشر من الشركات الصينية المملوكة للدولة، واتفاقيات قائمة على مبدأ "البنية التحتية مقابل الموارد"، ما يمنح الصين نفوذاً متزايداً في قطاع التعدين الكونغولي. ومن منظور تحليلي، يعكس هذا النموذج نمطاً معاصراً من التغلغل الاقتصادي، ترتكز فيه الصين على توظيف أدوات اقتصادية لتحقيق مكاسب استراتيجية طويلة المدى، عبر ربط التنمية المحلية بتأمين سلاسل التوريد العالمية للمعادن النادرة.

ويُبرز تعافي حجم التبادل التجاري عقب جائحة كورونا في عام 2020 متانة هذا الترابط الاقتصادي، ويؤكد الأهمية المتزايدة للكونغو ضمن الرؤية الصينية الشاملة للنفاذ إلى الموارد الإفريقية. ومع تصاعد حدة التنافس الدولي على الثروات الطبيعية في القارة، يطرح هذا الواقع تساؤلات عميقة حول مستقبل السيادة الاقتصادية في الكونغو، وقدرة الدولة على إدارة مواردها بما يخدم مصالحها الوطنية، في ظل علاقات غير متكافئة تفرضها تحولات الاقتصاد السياسي العالمي.

الفرع الثالث: فرنسا وبلجيكا: نفوذ استعماري مستمر

تُمثل العلاقات الاقتصادية بين القوى الاستعمارية السابقة ومستعمراتها سابقة نموذجًا معقدًا للهيمنة ما بعد الاستعمارية، حيث تتخذ هذه العلاقات أشكالًا جديدة من النفوذ الاقتصادي والسياسي. إذ تواصل بلجيكا وفرنسا، رغم مرور عقود على الاستقلال، لعب دور حيوي في تشكيل المشهد الاقتصادي للكونغو الديمقراطية، خاصة في قطاع التعدين. وعلى الرغم من أن فرنسا لم تكن القوة الاستعمارية للكونغو، فإن تأثيرها الاقتصادي والسياسي لا يزال بارزًا، في حين أن تأثير بلجيكا مستمر نتيجة لارتباطها التاريخي العميق بالاستعمار الذي طال الكونغو. هذه العلاقات المستمرة تثير تساؤلات جوهرية حول السيادة الاقتصادية للكونغو الديمقراطية وقدرتها على استثمار ثرواتها الطبيعية بشكل مستقل ومستدام، في ظل الهيمنة المستمرة للقوى الاستعمارية السابقة.

يتمثل النفوذ الفرنسي في الكونغو الديمقراطية في استمرار تأثير فرنسا في قطاع التعدين، رغم عدم وجود علاقة استعمارية مباشرة. تقوم فرنسا، من خلال شبكة الفرنكوفونية، التي تشكل روابط ثقافية وسياسية واقتصادية بين الدول الناطقة بالفرنسية، بتعزيز علاقاتها مع الكونغو الديمقراطية، وهو ما يتيح لها توجيه السياسات الاقتصادية في هذا القطاع الحيوي. يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الاجتماع الذي عُقد في عام 2024 بين فرنسا والكونغو الديمقراطية، والذي ركز على تعزيز الاستثمارات في قطاع التعدين. هذا الحدث لم يقتصر على الترويج للاستثمارات فقط، بل شمل أيضًا دعم تطوير البنية التحتية التعدينية وتسهيل بيئة تنظيمية مواتية للفرنسيين في الكونغو. تبرز المصلحة الاستراتيجية لفرنسا في ضمان وصولها إلى المعادن الحيوية مثل الكوبالت والنحاس، والتي تشكل أساسًا للصناعات العالمية مثل الإلكترونيات والطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، تلعب المؤسسات الفرنسية مثل المكتب الفرنسي للأبحاث الجيولوجية والتعدين (BRGM) دورًا محوريًا في نقل الخبرات الفنية وتعزيز الشراكات مع الشركات الكونغولية، مما يضمن استمرار النفوذ الفرنسي في القطاع. هذه الروابط الاقتصادية والثقافية تُظهر شكلًا متطورًا من الهيمنة ما بعد الاستعمارية، حيث تستخدم فرنسا أدوات ثقافية

ومؤسسية للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي في الكونغو رغم غياب الاستعمار المباشر[74]

في المقابل، تظل الهيمنة الاقتصادية البلجيكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بإرث الاستعمار، حيث تواصل الشركات البلجيكية الاستفادة من الأنظمة الاقتصادية التي أُنشئت أثناء فترة الاستعمار، وهو ما يعكس استمرار تأثير بلجيكا على الاقتصاد الكونغولي حتى بعد الاستقلال. إذ تعد شركة "أوميكور" مثالًا بارزًا على هذا التأثير المستمر، حيث نشأت في البداية من "اتحاد التعدين في كاتانغا العليا" الذي تأسس في ظل الحكم الاستعماري البلجيكي في الكونغو. اليوم، تظل هذه الشركة، التي تعد من أهم اللاعبين في قطاع التعدين في الكونغو، تهيمن على استخراج المعادن الاستراتيجية مثل الكوبالت والنحاس، التي تعتبر أساسية للصناعات العالمية الحديثة مثل الإلكترونيات والطاقة المتجددة. وبذلك، تظل الشركات البلجيكية، مثل "أوميكور"، مستفيدة من الأنظمة الاقتصادية الاستعمارية التي لم تُعد هيكلتها بشكل كامل بعد الاستقلال، مما يضمن استمرار هيمنة بلجيكا في قطاع التعدين في الكونغو.

استمرار الهيمنة الاقتصادية البلجيكية في الكونغو يُظهر بوضوح كيف أن الاستقلال السياسي لم يترافق دائمًا مع استقلال اقتصادي حقيقي، حيث تظل الشركات البلجيكية تهيمن على جزء كبير من الموارد الطبيعية في البلاد. على الرغم من أن الكونغو أصبحت دولة ذات سيادة منذ استقلالها في عام 1960، إلا أن استمرار الاستفادة الأجنبية من مواردها الطبيعية، من خلال شركات مثل "أوميكور"، يحد من قدرة الدولة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل. هذا الوضع يُعزز من قدرة الشركات البلجيكية على التحكم في الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية في الكونغو، مما يساهم في تقليص الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الكونغو من ثرواتها الطبيعية. بل أكثر من ذلك، فإن الاستمرار في هذه الأنماط الاقتصادية يحد من قدرة الكونغو على تحويل هذه الثروات إلى قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة، ويجعل من الصعب عليها تحقيق تنمية شاملة تعزز من السيادة الوطنية.

هذه الظاهرة تُعبر عن استمرارية الهيمنة الاقتصادية التي فرضتها بلجيكا خلال فترة الاستعمار، والتي لا تزال تجد طريقها إلى استغلال موارد الكونغو الطبيعية بشكل يتجاهل المصالح الاقتصادية الوطنية للكونغو. ويُعَدُّ هذا النموذج من الهيمنة الاقتصادية جزءًا من التركيبة المعقدة التي تواجهها العديد من الدول ما بعد الاستعمارية، حيث أن السيطرة المستمرة

[74] *Congolese Mining Sector in Focus at France-DRC Investment Roundtable,* Copperbelt Katanga Mining, April 30, 2024. https://shorturl.at/TKZNm

على الموارد الطبيعية لا تقتصر فقط على القوى الاستعمارية السابقة، بل تشمل أيضًا الشركات متعددة الجنسيات التي تواصل استغلال هذه الثروات من خلال أنماط جديدة من الاستغلال الاقتصادي. من خلال هذا، يظل تحقيق التنمية المستدامة في الكونغو مهمة صعبة، حيث تستمر هذه القوى في إعاقة عملية التحول الاقتصادي التي تسعى إليها الكونغو لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، بما يتماشى مع احتياجات شعبها ومواردها الطبيعية.[75]

لتحليل الهيمنة الاقتصادية المستمرة لفرنسا وبلجيكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعد نظرية التبعية إطارًا نظريًا بالغ الأهمية لفهم كيفية بقاء الدول المستعمَرة السابقة مرتبطة اقتصاديًا بمستعمراتها رغم الاستقلال السياسي. هذه النظرية ترى أن الهياكل الاقتصادية التي فرضتها القوى الاستعمارية خلال فترة الاستعمار تواصل تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، مما يُنتج لا مساواة هيكلية تعيق تقدم الدول التي كانت مستعمَرة. في حالة الكونغو الديمقراطية، ورغم الاستقلال الرسمي في 1960، لا يزال إرث الاستغلال الاستعماري قائمًا من خلال استمرار السيطرة على القطاعات الحيوية مثل التعدين من قبل الشركات البلجيكية مثل أوميكور، التي نشأت في ظل الاستعمار البلجيكي. إلى جانب ذلك، يظل النفوذ الفرنسي مستمرًا عبر شبكتها الفرنكوفونية، مما يعزز من استمرار العلاقة النيو-استعمارية التي تخدم المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية السابقة على حساب سيادة الكونغو. توضح نظرية التبعية كيف أن الكونغو تبقى محاصرة ضمن هيكل اقتصادي عالمي يعيق قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية بشكل مستقل، إذ يبقى اقتصادها خاضعًا لقوى خارجية تتحكم في شروط استغلال ثرواتها. هذه النظرية تسلط الضوء على كيفية استمرار الأنظمة الاقتصادية الاستعمارية، التي لم تُعاد هيكلتها بعد الاستقلال، مما يؤدي إلى استمرار الإمبريالية الاقتصادية ويحول دون تحقيق الكونغو لنمو اقتصادي مستقل ومستدام يضمن سيادتها الوطنية ورفاه شعبها.

<u>الفرع الرابع</u>: روسيا: فاعل صاعد في مشهد الموارد الكونغولي

في سياق التحولات الجيوسياسية المتسارعة في إفريقيا الوسطى، تبرز روسيا كفاعل دولي صاعد في مشهد الموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تمزج بين الأدوات الاقتصادية، والدبلوماسية، والأمنية. فقد أسهم تراجع الانخراط الغربي في الشأن الكونغولي، إضافة إلى هشاشة المؤسسات الوطنية، في خلق فراغ استراتيجي تسعى موسكو إلى ملئه عبر تعزيز حضورها في القطاعات الحيوية، لا سيما قطاع التعدين.

[75] *Umicore's African Heritage*, Umicore, August 4, 2016. https://shorturl.at/6xGMu

اقتصاديًا، تسعى روسيا إلى ترسيخ حضورها في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر استراتيجية مالية وصناعية شاملة تهدف إلى تعزيز استقلاليتها الاقتصادية وتعميق شراكاتها الثنائية بعيدًا عن هيمنة المنظومة المالية الغربية. ويأتي إدماج نظام الدفع الوطني الروسي "مير" في السياق الكونغولي كأحد أبرز تجليات هذا التوجه، حيث يمثل هذا النظام بديلاً لمنظومات التحويلات المالية التقليدية الخاضعة للعقوبات الغربية، ما يمنح روسيا مرونة أكبر في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع شركائها الأفارقة. ويُتوقع أن يساهم النظام في تسهيل المعاملات التجارية، وتيسير تحويل الأموال، وتعزيز التبادل المالي بين المؤسسات الروسية والكونغولية، بما يُمهّد لبنية تحتية مالية أكثر تنوعًا واستقلالًا في البلاد.

وفي السياق ذاته، تراهن موسكو على توسيع قاعدة استثماراتها في قطاعات النقل والصناعة، التي تمثل ركيزة أساسية لعملية التحول الاقتصادي في الكونغو الديمقراطية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، المشروع المقترح لإنشاء مصنع لتجميع شاحنات "كاماز" الروسية، والذي يُعدّ بمثابة نقطة انطلاق لتوطين الصناعات الثقيلة الروسية في إفريقيا الوسطى. لا تقتصر أهمية هذا المشروع على كونه منشأة إنتاجية فحسب، بل يحمل أبعادًا تنموية متعددة، إذ من شأنه أن يسهم في خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا، وتنمية المهارات الفنية، إلى جانب دوره في تحسين منظومة النقل الداخلي التي تُعدّ حيوية لنقل الموارد الطبيعية وتعزيز الربط بين مراكز الإنتاج والأسواق[76].

تكشف البيانات التجارية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وروسيا في يناير 2022 عن تحول لافت في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مما يعكس أبعادًا استراتيجية في سياق السياسة الدولية. فقد أظهرت صادرات الكونغو إلى روسيا نموًا ملحوظًا في بعض القطاعات الحيوية مثل الأحجار الكريمة، وخام الكوبالت، والخشب المنشور، حيث سجلت هذه الصادرات زيادات سنوية بلغت 211% و100% و100% على التوالي. هذا النمو يعكس توجهًا استراتيجيًا للكونغو نحو تنويع صادراتها وتحقيق استفادة أكبر من مواردها الطبيعية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المتزايدة في الصناعات التكنولوجية والطاقة المستدامة، حيث تُعتبر هذه المواد أساسية في القطاعات الحديثة. في المقابل، شهدت واردات الكونغو من روسيا تراجعًا ملحوظًا في بعض السلع، بما في ذلك إطارات المطاط، والسلع غير المصنفة، ولحوم الدواجن، حيث انخفضت هذه الواردات بنسبة 100% و82.4% و41.7% على التوالي. [77]

[76] Bishnu Rathi, *Russia's Stature is on a Rapid Rise in Central Africa as MIR Expands Its Influence Despite Mounting Challenges from M23*, TFIGlobal News, April 19, 2023. https://shorturl.at/0yMQO

[77] *Democratic Republic of the Congo (COD) and Russia (RUS) Trade*, The Observatory of Economic Complexity, April 23, 2025. https://shorturl.at/N83SF

هذه الانخفاضات قد تعكس مجموعة من العوامل، بما في ذلك تقلبات سلاسل الإمداد العالمية، وتغيرات في التوجهات الاقتصادية المحلية، إضافة إلى التأثيرات الجيوسياسية التي قد تكون أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الروسية في السوق الكونغولي. من منظور العلاقات الدولية، فإن هذه التحولات تمثل جزءًا من إعادة تشكيل العلاقات التجارية بين الدول النامية والقوى الكبرى، حيث تبرز روسيا كفاعل صاعد يسعى لتعزيز نفوذه في إفريقيا من خلال تقوية الروابط الاقتصادية مع دول مثل الكونغو الديمقراطية.

تعد "نظرية الأنظمة العالمية" التي طورها إيمانويل ووالرشتاين الأنسب لتحليل العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا. وكذا دول كبلجيكا وفرنسا. في إطار هذه النظرية، تُعتبر الكونغو الديمقراطية جزءًا من "الأطراف" في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تُستغل مواردها الطبيعية لمصلحة القوى الكبرى في "المركز".

كان للاستعمار البلجيكي تأثير طويل الأمد في تحويل الكونغو إلى مصدر رئيسي للموارد الطبيعية، وهو ما استمر في تشكيل بنية الاقتصاد والسياسة في البلاد. ورغم الاستثمارات الصينية الكبيرة في قطاع التعدين بالكونغو، فإن هذه الاستثمارات غالبًا ما تقتصر على تعزيز الهيمنة الاقتصادية العالمية على الموارد، دون أن تساهم بشكل كبير في التحول الهيكلي للاقتصاد الكونغولي أو في تحقيق تنمية صناعية حقيقية.

هذا الواقع يعزز استمرار التبعية الاقتصادية للكونغو، حيث تبقى البلاد في موقع تابع ضمن نظام اقتصادي عالمي يُهيمن عليه النخب الاقتصادية الكبرى، مما يعوق قدرتها على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. في هذا السياق، تبقى الكونغو رهينة لتدفقات رأس المال والموارد التي تديرها القوى العالمية، مما يعكس محدودية قدرتها على الخروج من دائرة الاستغلال والتبعية.

الفرع الخامس: المؤسسات الدولية: الانخراط المشروط عبر النفوذ المالي

لا تعمل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل محايد في إدارة الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، بل تمارس دورًا سياسيًا بامتياز. هذه المؤسسات تستغل التمويل كأداة رئيسية لإعادة تشكيل السيادة الوطنية للدول المتلقية للتمويل، مما يساهم في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة داخل النظام الدولي. فبدلاً من اتخاذ دور الدعم الصرف، تُجبر هذه المؤسسات الدول المستفيدة على تبني سياسات اقتصادية تتوافق مع الأولويات المالية العالمية التي تحددها الدول الكبرى، ما يعزز التبعية الاقتصادية لتلك الدول. هذا الدور لا يتسم فقط بالسيطرة الاقتصادية، بل يمتد ليشمل التأثير على السياسات السياسية والاجتماعية.

في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن اعتبارها نموذجًا حقيقيًا لما يُعرف بـ "التآكل الناعم للسيادة". فالسلطة الوطنية لا تُنتزع بالقوة العسكرية المباشرة، بل عبر شروط مالية وتقنية تُفرض على البلد، مما يحد من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي. في هذا السياق، يتضح أن الهيمنة المالية لا تكون دائمًا عبر ضغوط عسكرية أو مباشرة، بل تتمثل في فرض شروط مالية محكمة تُنتج نوعًا من الوصاية الاقتصادية. فالكونغو، على سبيل المثال، في عام 2024، توصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن المراجعة النهائية لقرض بلغت قيمته الإجمالية 1.5 مليار دولار، مشروطًا بتطبيق إصلاحات اقتصادية معينة. هذه الإصلاحات تتضمن، من بين أمور أخرى، شرط إدراج عائدات اتفاق معدّل مع شركة "سيكومينز" الصينية والذي يصل إلى نحو 7 مليارات دولار، ضمن قانون المالية للعام ذاته. [78] هذا التدخل، الذي يبدو للوهلة الأولى على أنه خطوة لتعزيز الشفافية، في جوهره يعكس منطقًا وصائيًا، حيث يفرض صندوق النقد الدولي آليات رقابة صارمة على كيفية توظيف هذه العائدات. وفي نفس الوقت، يعيد الصندوق من خلال هذا التدخل ضبط العلاقة بين الكونغو وشركائها الدوليين مثل الصين، بما يتوافق مع الأولويات المالية العالمية التي تُحدد خارج القارة الإفريقية. وبالتالي، يُعاد تشكيل العلاقة بين الكونغو ودول أخرى، مثل الصين، وفق منطق الهيمنة المالية الذي يُدار بعيدًا عن المصالح الوطنية للكونغو.

من جانب آخر، في نفس العام، وافق البنك الدولي على برنامج تمويلي بقيمة 900 مليون دولار، مُوزعة بين 500 مليون دولار لدعم إصلاحات الاقتصاد الكلي و400 مليون دولار لدعم تعليم الفتيات. [79] ولكن، مثلما هو الحال مع صندوق النقد الدولي، فإن هذا التمويل لم يكن غير مشروط. فقد ارتبط بمجموعة من الإصلاحات البنيوية التي تتضمن تحرير الاقتصاد، وإصلاح المالية العامة، وتحسين الأداء الإداري وفق معايير مرجعية مفروضة خارجيًا. وعليه، يتحول هذا التمويل إلى أداة فعالة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي الوطني، حيث يُجبر الحكومة الكونغولية على إعادة ترتيب أولوياتها في مجالات الإنفاق العام وتنفيذ إصلاحات اقتصادية تتماشى مع الأجندات المالية الدولية. وهكذا، يبدو أن المساعدات المالية ليست مجرد تمويل تنموي، بل تتحول إلى أدوات تُستخدم لتحقق إعادة توزيع السلطة على المستوى الوطني.

إن هذا النوع من التدخل لا يُقوّض السيادة الوطنية بشكل مباشر وصريح، بل يُعيد تشكيلها تدريجيًا عبر التآكل الناعم للسيادة. يتم تدعيم التدخل من خلال آليات قانونية واقتصادية تُحوّل

[78] World Bank, *Statement on Development Policy Lending for Democratic Republic of Congo (DRC),* March 25, 2024. https://shorturl.at/odW90

[79] Sonia Rolley, *IMF and DR Congo Reach Agreement on Final Review of Loan Deal*, Reuters, May 8, 2024. https://shorturl.at/LgAK6

المؤسسات المالية الدولية إلى شركاء إجباريين في اتخاذ القرارات السيادية. ذلك أن هذه المؤسسات تُفرِض شروطًا اقتصادية تحدد شكل وتوجهات السياسة الداخلية والخارجية للدول. وعليه، يصبح التمويل مقابل الإصلاح ليس مجرد أداة لدعم التنمية، بل وسيلة لـ"التحكم الهيكلي" في الدول النامية. وهذه العملية تُمكّن القوى المانحة من إعادة رسم ملامح الدولة النامية، ليس فقط في الجانب الاقتصادي، بل أيضًا في مجال المؤسسات والقانون، لتشكيل نظام دولي جديد يُعيد إنتاج التبعية باسم التنمية والإصلاح.

إن هذا النموذج من التدخل لا يقتصر على مجرد الدعم المالي، بل يتحول إلى ممارسة معقدة للسلطة التي تمتد إلى قلب السياسات العامة في الدول النامية. ما يظهر في هذه العلاقة ليس مجرد تمويل، بل هيمنة مرنة ولا مباشرة تُمكن القوى المانحة من فرض أولوياتها الاقتصادية على الدول المتلقية عبر ممارسة الضغط من خلال المساعدات والتمويل المشروط. هذا يعكس شكلًا من الهيمنة الحديثة التي تعتمد على الأدوات الاقتصادية بدلاً من الأساليب العسكرية التقليدية.

المطلب الثاني: الفواعل غير الدولاتية

في هذا المطلب، سيتم تناول الفواعل غير الدولاتية، والتي تُعرَّف بأنها جهات فاعلة لا تنتمي إلى جهاز الدولة الرسمي، وتمارس دورًا مؤثرًا في العلاقات الدولية أو في الشؤون الداخلية للدول، سواء من خلال الأنشطة الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية. في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية، برزت هذه الفواعل بقوة نتيجة هشاشة الدولة وضعف قدرتها على فرض السيطرة، مما أفسح المجال أمام شركات متعددة الجنسيات، ومنظمات غير حكومية، وجماعات مسلحة لتؤدي أدوارًا محورية في التفاعلات الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: الشركات متعددة الجنسيات ودورها في استغلال الثروات

تُعد جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة نموذجية لما تصفه أدبيات الاقتصاد السياسي بـ"لعنة الموارد"، وهي الظاهرة التي تنقلب فيها الوفرة الطبيعية إلى محرك للصراع بدلًا من أن تكون مصدرًا للتنمية. رغم امتلاكها ما يُقدّر بـ24 تريليون دولار من الموارد الطبيعية، منها 80% من الاحتياطي العالمي للكولتان، لا تزال الكونغو الديمقراطية تعاني من هشاشة بنيوية عميقة، ونزاعات مسلحة مستدامة، تتغذى على منطق الحرب الاقتصادية وشبكات العنف العابرة للحدود. في هذا السياق، تلعب الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporations, MNCs) دورًا حاسمًا، يتجاوز الأطر الاقتصادية التقليدية، لتصبح فاعلًا سياسيًا يتغلغل في بنية الدولة والمجتمع، ويُعيد تشكيل العلاقة بين الموارد والسيادة.

تشير الأدلة والدراسات إلى أن هذه الشركات، بحكم نفوذها المالي والتقني وعلاقاتها العابرة للحدود، تنخرط بفعالية في أنماط استغلالية ترتكز على تحالفات غير رسمية مع جماعات مسلحة ووسطاء محليين، بما يجعلها طرفًا محوريًا فيما يُعرف بـ"اقتصاد الحرب". وقد وثّق تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (2002) ما لا يقل عن 85 شركة خالفت المبادئ الأخلاقية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في حين وُصفت 29 شركة أخرى بأنها ضالعة بشكل مباشر في نهب الثروات الكونغولية، بالإضافة إلى 54 شخصية من القطاع الخاص والعام متورطة في ممارسات غير مشروعة.

من بين أبرز الشركات التي تم تسليط الضوء عليها:

- Afrimex (المملكة المتحدة) ، التي حصلت على الكولتان عبر شبكات نيقوسيانت محلية في مناطق تسيطر عليها الميليشيات المسلحة، وكانت تعمل من دون شفافية في سلاسل التوريد.
- Trinity Investment، وهي واجهة استثمارية يديرها ضباط في الجيش الأوغندي، استوردت كميات ضخمة من الكولتان المهرب من الكونغو إلى أوغندا، ثم إلى أسواق دولية في الإمارات وكازاخستان.

- Banro Corporation، وهي شركة كندية تدير عمليات تعدين واسعة في إقليمي جنوب وشمال كيفو، وُجّهت إليها اتهامات بالتورط غير المباشر في استخدام اليد العاملة من مناطق خارج السيطرة القانونية.
- شركات أخرى كـSAKIMA ، Société Minière de Bisunzu (SMB)، و Mossack Fonseca، أُشير إلى تورطها في إدماج المعادن المهربة في شبكات التصدير الرسمية.[80]

أما من الناحية الكمية، فقد سجّلت رواندا سنة 2000 صادرات بلغت 683 طنًا من الكولتان، في حين أن إنتاجها المحلي لا يتجاوز 83 طنًا، مما يثبت أن الكمية الباقية (حوالي 600 طن) كانت مهربة من الكونغو.

وتشير تقارير أخرى إلى أن شركة SMB وحدها كانت تخسر نحو 50 طنًا شهريًا بسبب التهريب، في حين تمت مصادرة ما يقرب من طن من الكولتان سنة 2013 فقط على أيدي السلطات الكونغولية

هذه الأنشطة تتم عبر شبكات معقّدة من الوسطاء والمصانع المحلية(Comptoirs) ، حيث يقوم الـ"نيغوسيانت" بشراء المعادن الخام من عمّال المناجم الحرفيين(creuseurs) ، غالبًا من مناطق خاضعة لسيطرة جماعات كـ FDLR أو ماي-ماي. ثم يُنقل الكولتان بوسائل غير رسمية، مرورًا بأوغندا، رواندا، أو بوروندي، ومنها إلى موانئ عالمية للتكرير، أبرزها في ماليزيا، الصين، وكازاخستان. وتستعمل هذه الشبكات تقنيات متقدمة لتبييض أصل المنتج عبر وضع علامات رسمية تباع في السوق السوداء لمسؤولي مراقبة التعدين مثل SAEMAPE و CEEC[81]. فيتجاوز تأثير الشركات متعددة الجنسيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأبعاد الاقتصادية البحتة، ليتحول إلى عامل بنيوي يعيد تشكيل طبيعة العنف ضمن سياق الدولة الهشة. ففي المناطق التي تغيب فيها الرقابة الحكومية والمؤسسات الرسمية، يتحوّل العنف إلى أداة تنظيمية فعّالة يُعاد توظيفها لضبط الوصول إلى الموارد والتحكم في مسارات استخراجها وتوزيعها. وتُظهر الأدلة، كما ورد في تقرير Global Witness (2014)، أن استمرارية الشركات في شراء المعادن، وخصوصًا الكولتان، من مناطق النزاع رغم إدراكها الصريح لسياقات العنف والانتهاكات المصاحبة، تسهم في تكريس ما يُعرف بـ"دوامة العنف الاقتصادي" (economic violence cycle). ففي هذا النموذج، لا يُعد العنف نتيجة عرضية للصراع، بل يصبح عنصرًا وظيفيًا ضمن منطق الإنتاج الاقتصادي ذاته، إذ تُوظَّف العائدات

[80] Ayo Whetho, *Natural Resources, Profit and Peace: Multinational Corporations and Conflict Transformation in the Democratic Republic of Congo*, PhD diss., University of KwaZulu-Natal, 2014, P 193 – 201.
[81] Whetho, Natural Resources, Profit and Peace, P 203 – 204.

المتأتية من استغلال الموارد في تمويل الجماعات المسلحة، بما يؤدي إلى استدامة العنف وإعادة إنتاجه.[82]

ما يزيد الأمر خطورة هو أن بعض الشركات تمتلك تراخيص قانونية، لكنها تستغل غياب الرقابة لتضمّن الكولتان غير المشروع في صادراتها الرسمية، مما يلوّث سلسلة التوريد العالمية برمّتها. وقد أكدت الأمم المتحدة في تقاريرها أن بعض الشركات تشتري الكولتان رغم علمها بأنه مستخرج من مناطق نزاع، أو أنها تتذرع بـ"الجهل" حول مصدر المعدن، مستفيدة من ضعف البنية المؤسسية المحلية.

وفي الوقت الذي تدّعي فيه هذه الشركات التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية(CSR) ، يتضح أن منطق الربح السريع يتغلب على أي اعتبارات أخلاقية. إذ تقوم بعض الشركات بالاستثمار في مشاريع رمزية مثل بناء مدارس أو عيادات طبية، دون أي التزام فعلي بالتغيير الهيكلي الذي يحمي العمال المحليين أو يُعزز من شفافية سلاسل التوريد. [83] ويُبرز هذا التناقض عبر طرح مفهوم "الازدواجية المؤسسية"، حيث تُمارس الشركات دورًا مزدوجًا: كمصدر لاستدامة النزاع من جهة، وكمستفيد مباشر من اقتصاد الحرب من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تعكس الأنشطة الاستغلالية للشركات متعددة الجنسيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحولات كبيرة في سياسات الشركات العالمية حيال قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية. ورغم الضغوط الدولية للحد من تمويل النزاعات المسلحة عبر سلاسل التوريد، فإن هذه الشركات تتلاعب بالنظام الدولي عبر آليات قانونية معقدة، مما يعكس ضعف آليات الرقابة الدولية. على سبيل المثال، رغم وجود قوانين مثل قانون "دود-فرانك" الأمريكي الذي يفرض على الشركات الإفصاح عن مصادر المعادن من مناطق النزاع، فإن تطبيق هذه القوانين لا يزال محدودًا، وتواجه العديد من الدول تحديات في مراقبة هذه السلاسل. كما أن بعض الشركات، عبر توظيف جماعات ضغط قوية على المستوى الدولي، تمكنت من الالتفاف حول هذه التشريعات، مما يعكس كيف أن قوى السوق تتفوق على قيم حقوق الإنسان في مواجهة الأزمات الكبرى. في ظل هذه المعادلة، تصبح الموارد الطبيعية في الكونغو، مثل الكولتان، أكثر من مجرد عنصر اقتصادي؛ بل أداة يستخدمها الفاعلون الدوليون في تقوية شبكاتهم السياسية والاقتصادية على حساب حياة السكان المحليين ومستقبل المنطقة بأسرها.

على المستوى النظري، يمكن فهم سلوك هذه الشركات من خلال مدخل "الاقتصاد السياسي النقدي"، الذي يربط بين العنف البنيوي وتوزيع الموارد في النظام العالمي. فكما يشيرديفيد هارفيHarvey ، فإن الرأسمالية المتأخرة تسعى دائمًا لإعادة إنتاج ذاتها من خلال "تراكم عبر

[82] Global Witness, *Conflict Minerals: The Truth Behind the Headlines*, 2014.

[83] Oluwole Ojewale, *Mining and Illicit Trading of Coltan in the Democratic Republic of Congo*, ENACT, Issue 29, March 2022. P 11 – 16.

التجريد" (accumulation by dispossession)، وهو ما يتجلى بوضوح في الحالة الكونغولية. إذ يتم الاستحواذ على الموارد بواسطة العنف المسلح، ومن ثم إعادة دمجها في السوق العالمية عبر قنوات رسمية وغير رسمية، وهو ما يشكل نوعًا من "الاستعمار الاقتصادي الجديد" المقنّن عبر المؤسسات والشركات لا عبر الجيوش.
كما ينسجم هذا التحليل مع أطروحة "الدولة الضعيفة" في إفريقيا، حيث تفقد الدولة السيطرة على المجال الجغرافي والاقتصادي لصالح فاعلين غير رسميين، بما في ذلك الجماعات المسلحة والشركات الأجنبية. هذا الواقع يُعيد تعريف مفهوم السيادة، حيث تصبح الموارد الطبيعية أداة لتغذية سلطات موازية، وليس وسيلة لبناء دولة وطنية حديثة.

الفرع الثاني: الاقتصاد الخفي للمنظمات غير الحكومية

لطالما كانت المنظمات غير الحكومية (NGOs) فاعلاً أساسيًا في جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُنظر إلى وجودها في الغالب على أنه استجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة وفشل الحكم المزمن. ومع ذلك، بعيدًا عن هذه الرواية الإيثارية، تكشف الأبحاث الناشئة والشهادات الميدانية عن واقع أكثر تعقيدًا ومقلقًا، حيث لم تقتصر المنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدة فقط، بل أصبحت متورطة بعمق في الاقتصاد السياسي للأزمات. عملياتها، التي يتم تبريرها علنًا كإغاثة، غالبًا ما تخفي مصالح اقتصادية خفية، واستراتيجيات بقاء مؤسسية، وسلوكيات، سواء كانت عمدًا أو غير عمد، تسهم في استمرار الاعتماد وعدم المساواة وعدم الاستقرار.

أ- صناعة الإغاثة كفاعل اقتصادي

توثّق التقارير الاستقصائية كيف تحوّل المساعدات الإنسانية نفسها إلى صناعة مربحة حيث تم الكشف عن أن أكثر من 600,000 دولار من أموال المساعدات التي كانت تديرها منظمة Mercy Corpsفي جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم اختلاسها من قبل عمال الإغاثة الذين تعاونوا مع وسطاء محليين. كما أكدت في نفس العام انتشار الفساد الداخلي في قطاع الإغاثة. هذه الفضائح المالية ليست حوادث معزولة، بل تعكس ثغرات منهجية أعمق: فالمبالغ الضخمة المخصصة للعمليات الإنسانية في مناطق النزاع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية تخلق حوافز للغش والتلاعب وبقاء المنظمات. ومن ثم، تصبح المساعدات موردًا اقتصاديًا، ليس فقط للمستفيدين منها، بل أيضًا للمنظمات المسؤولة عن تقديمها.

بالإضافة الى ذلك، يمتد تأثير المنظمات غير الحكومية إلى ما هو أبعد من الاختلاس. ففي مدن مثل غوما (Goma)، عزز الوجود الإنساني اقتصادًا ثانويًا يفيد بشكل غير متناسب العاملين

الأجانب والمنظمات الأجنبية. ازدهرت الأعمال المحلية مثل العقارات والمطاعم والشركات الأمنية الخاصة بشكل أساسي من خلال خدمة موظفي المنظمات غير الحكومية، في حين يتم استبعاد السكان المحليين من الحصول على الخدمات، وبالتالي، يعزز الجهاز الإنساني بطريق غير مباشر الهياكل الاجتماعية الاقتصادية، حيث يحمل الفاعلون الدوليون سلطة شراء وتأثير غير متناسب ضمن نظام اقتصادي نيوليبرالي جديد[84].

بعيدًا عن رؤية هذه المنظمات كمنقذين محايدين، أصبح السكان المحليون يصفونهم بشكل متزايد ككيانات ذات مصالح شخصية تعمل تحت غطاء الإغاثة الإنسانية. حيث أعرب السكان عن إحباطهم بشأن كيفية تفضيل المنظمات غير الحكومية لبقاءها المالي على تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمعات.

توجد أمثلة ملموسة على ذلك. في منطقة كاليه (Kalehe) ، تعاقدت UNOPS مع منظمة PICAGELلإعادة تأهيل الطرق الزراعية الحيوية. وعلى الرغم من الادعاءات حول نجاح المشروع، أفاد السكان المحليون بأن الطرق ظلت غير صالحة للاستخدام بعد هطول الأمطار الخفيفة، مما جعل نقل البضائع شبه مستحيل. لقد كشفت هذه "التنمية الوهمية" عن التلاعب في تقارير المساعدات، وأظهر كيف أن نتائج المشاريع أحيانًا ما تُختلق لتلبية توقعات المانحين دون أن تُنتج فوائد ملموسة.

وبالمثل، وصف مزارعو الأرز في سهول روزيزي كيف استولت المنظمات غير الحكومية على الإنتاج الزراعي المحلي كإنجازات تابعة لها، حيث كانت تُبلِّغ عن حصاد المزارعين المستقلين كنتاج لمشاريع المنظمات غير الحكومية للحصول على تمويل متجدد. لم يقتصر هذا الاستيلاء على تقويض الجهود المحلية، بل خلق أيضًا مشاعر الاستياء، حيث رأى المجتمع المحلي أن عملهم تحول إلى "أداء" لصالح المانحين الخارجيين دون أي دعم حقيقي في المقابل.

ب- استراتيجية "الترك للتعفن" وخلق الاعتماد

بعيدًا عن تنفيذ المشاريع الفاشل أو الفاسد، يوجد ظاهرة أكثر خداعًا: وهي استراتيجية "الترك للتعفن"، حيث يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها تسمح عمدًا للأزمات المحلية بأن تزداد تفاقمًا بدلاً من حلها. من خلال الحفاظ على حالة من عدم الاستقرار على مستوى يمكن التحكم فيه، تستطيع المنظمات غير الحكومية تبرير استمرار دورات التمويل وتجديد المشاريع. في سهول روزيزي(Ruzizi) ، وصف القادة المجتمعيون كيف ساعدت المنظمات غير

[84] Kleinfeld Philip, Congo: *Aid Fraud and Corruption in Mercy Corps*, The New Humanitarian, June 11, 2020. https://shorturl.at/5NANt

الحكومية على تغذية الصراعات بين المجتمعات الفوليرو والرندي، حيث دعت زعماء من كلا الفصيلين إلى نفس طاولات التفاوض دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وقد جادلوا بأن هذا يعزز الهياكل السلطوية الموازية ويطيل من التوترات، مما يسمح للمنظمات غير الحكومية بمواصلة برامج بناء السلام إلى ما لا نهاية دون تحقيق المصالحة الحقيقية.

لا تقتصر هذه الاستراتيجيات على استغلال عدم الاستقرار لتحقيق مكاسب مالية، بل إنها تقوض أيضًا الهياكل الحكومية المحلية. في المناطق التي تكون فيها السلطة الحكومية ضعيفة، تتولى المنظمات غير الحكومية أدوارًا شبه حكومية مثل إدارة توزيع المساعدات، وتقديم الخدمات الأساسية، وفض المنازعات، بينما تظل غير خاضعة للمسؤولية أمام السكان المحليين. تعكس هذه الديناميكيات الانتقادات الأوسع، فكون المنظمات غير الحكومية، تحت غطاء التنمية، غالبًا ما تعيد إنتاج أنماط السيطرة والاعتماد الاستعماري، مما يجعل المجتمعات مستقبلة سلبية بدلاً من أن تكون فاعلة في التغيير.[85]

ت-تسليح المساعدات وعرقلة المساعدات على أسس إثنية

تمتد تسييس المساعدات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التوزيع الانتقائي للموارد، مما يمكن أن يعمق الانقسامات الإثنية ويزيد من التوترات الاجتماعية. في كاليه، وثقت الشهادات الميدانية التي سجلها بهاتي وباغاندا (2022) حالات تم فيها منح المجتمعات التوتسية مساعدات مالية أكبر بكثير من المجموعات الأخرى التي تم منحها مواد أقل قيمة. لم تُعتبر هذه التفاوتات حادثًا عارضًا، بل تم تفسيرها على أنها محاباة متعمدة، مما أدى إلى تفاقم الغضب وزيادة الاستياء القائم على الهوية. يعكس هذا التلاعب في المساعدات استراتيجيات الاستعمار "فرّق تسد"، حيث يستغل الفاعلون الخارجيون خطوط الصدع الإثنية للحفاظ على السيطرة.

في نفس السياق، ظهرت اتهامات بأن بعض المنظمات غير الحكومية انخرطت في أنشطة سياسية سرية، بما في ذلك دعم فصائل إثنية معينة أو مجموعات مسلحة تحت غطاء برامج إنسانية. في حالة كاليه، كان هناك اشتباه بأن بعض المنظمات غير الحكومية كانت توجه الموارد بشكل انتقائي إلى المجتمعات البانيامولنجية (التوتسية)، بينما تم تجاهل المجموعات الضعيفة الأخرى، مما أسهم في اندلاع صراعات محلية. وبغض النظر عن إمكانية إثبات هذه الادعاءات بشكل منهجي، فإن انتشارها يشير إلى تآكل عميق في الثقة بين السكان المحليين والمنظمات الدولية[86].

[85] Irène Bahati and Stanislas Bisimwa Baganda, *Les ONGs vues par le bas : Réalités et représentations communautaires de l'aide à l'Est de la RDC*, Brussels : GIC Network, 2022, P 22. https://shorturl.at/dLa7Q
[86] Ibid., P 24-27. https://shorturl.at/dLa7Q

ث-المنظمات غير الحكومية واقتصاد الأزمات

معًا، تشير هذه الأنماط إلى أن المنظمات غير الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تعمل ضمن إطار إنساني فحسب؛ بل هي فاعلون رئيسيون في اقتصاد الأزمات الأوسع. تعتمد بقاؤها على استمرار حالة من عدم الاستقرار القابل للإدارة، واهتمام المانحين المستمر، وأداء الفعالية بدلاً من واقعها. في هذا الاقتصاد، تصبح احتياجات المجتمعات الكونغولية ثانوية أمام الأولويات المؤسسية مثل جمع التمويل، وارضاء المانحين، والنمو التنظيمي.

إن جهود الاستقرار في شرق الكونغو غالبًا ما أنتجت "تداعيات غير مقصودة" تعزز من النزاع بدلاً من حله. ومشروعية وكفاءة وأمن الفاعلين الإنسانيين غالبًا ما تكون مهددة بسبب اعتمادهم على التمويل الخارجي وقطعهم عن الواقع المحلي.

لذا، يجب فهم المصالح الاقتصادية الخفية للمنظمات غير الحكومية على أنها ليست استثناءات أو إخفاقات فردية، بل جزءًا لا يتجزأ من هيكل المساعدات الدولية نفسها. طالما أن المساعدات تظل مرتبطة بمنطق السوق من التنافس والأداء والبقاء، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية والمناطق الأخرى مثلها ستستمر في معاناة من دورات المساعدات التي تفشل في تقديم حلول دائمة.

إن الفحص النقدي لمصالح المنظمات غير الحكومية الاقتصادية الخفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكشف واقعًا محبطًا: حيث أن المنظمات غير الحكومية، بدلاً من كونها وكالات محايدة تعمل من أجل الخير، فهي متورطة بعمق في إعادة إنتاج الأزمات التي تدعي أنها تحاول معالجتها. من خلال المشاريع المدارة بشكل سيء، وخلق الاعتماد، والتوزيع الانتقائي للمساعدات، والسعي وراء المصالح التنظيمية، أصبحت المنظمات غير الحكومية لاعبين مركزيين في اقتصاد إنساني يفضل البقاء على الحلول. إن التعرف على هذه الديناميكيات أمر أساسي من أجل أي إصلاح حقيقي لنظام المساعدات. سيكون التحول الحقيقي بحاجة إلى تغيير جذري بعيدًا عن نماذج التمويل التي تكافئ الاستقرار، والاتجاه نحو نهج تركز على وكالة المجتمعات المحلية، والمسؤولية، وتفكيك عدم المساواة الهيكلية التي تدعمها المساعدات الدولية حاليًا.

المبحث الثالث: جهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المطلب الأول: المبادرات الإقليمية لتعزيز السلام

الفرع الأول: اتفاقية دول الجوار لوقف إطلاق النار (لوساكا)

تُعد اتفاقية وقف إطلاق النار في لوساكا، الموقعة بتاريخ 10 يوليو 1999، إحدى أبرز المبادرات الإقليمية التي تمخضت عن إدراك إفريقي جماعي بضرورة احتواء النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تجاوز طبيعته الداخلية ليأخذ طابعًا إقليميًا معقّدًا. فقد جاء الاتفاق في لحظة حرجة كانت تشهد فيها البلاد تفككًا غير مسبوق في بنيتها السياسية والعسكرية، وتحولًا لساحتها إلى ميدان مفتوح لصراعات إقليمية ذات طابع متعدد الأبعاد، شاركت فيه قوات حكومية، حركات تمرد منظمة، وعدد من الجيوش الأجنبية المنخرطة ميدانيًا لأسباب أمنية، سياسية واقتصادية. انقسمت الإصطفافات الإقليمية بين محور يدعم السلطة المركزية في كينشاسا، ويضم أنغولا وزيمبابوي وناميبيا، ومحور آخر داعم للحركات المسلحة المعارضة، تقوده رواندا وأوغندا. هذا التشابك أسس لواقع معقد بات فيه الصراع في الكونغو مرآة لتوازنات القوى في منطقة البحيرات الكبرى، وتحول إلى ما يشبه "الحرب بالوكالة" بين دول الجوار.

ضمن هذا السياق، جاءت اتفاقية لوساكا كمحاولة منظمة لاحتواء هذا الانفلات المتعدد المستويات، من خلال تجميد الجبهات العسكرية وتهيئة شروط الحد الأدنى من الاستقرار الميداني والسياسي. فقد نصّت الاتفاقية بشكل صريح على وقف شامل وفوري لإطلاق النار بين جميع القوات المتواجدة في الكونغو، سواء الوطنية أو الأجنبية، خلال 24 ساعة من التوقيع، مع منع أي تحرك عسكري أو احتلال مواقع جديدة، وتجريم كل أشكال الدعاية الإعلامية ذات الطابع التحريضي أو الإثني، وهو ما يعكس محاولة لإخماد البُعد الإثني المتصاعد في الخطاب التعبوي والميداني خلال النزاع. كما نصّت الاتفاقية على ضرورة وقف الانتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك القتل على الهوية، الاعتقال التعسفي، الاغتصاب، وتجنيد الأطفال، وهي ممارسات كانت شائعة خلال أطوار الحرب وارتبطت بشكل خاص بالمناطق الشرقية من البلاد[87].

أبرز ما يُلاحظ في الاتفاقية هو إدراكها لطبيعة النزاع المركّبة، إذ لم تقتصر على معالجة الجوانب العسكرية فحسب، بل امتدت لتتناول قضايا الأمن الإقليمي، ووجود الجماعات المسلحة الأجنبية التي تنشط داخل الأراضي الكونغولية، كقوات الإنتراهاموي، وجيش الرب للمقاومة

[87] United Nations, *Lusaka Ceasefire Agreement*, July 10, 1999. P 2 – 8.

(LRA)، وتحالف القوى الديمقراطية .(ADF) وقد نصّت الاتفاقية على ضرورة تحديد مواقع هذه الجماعات، وتجميعها ونزع سلاحها، وإعادة عناصرها إلى بلدانهم الأصلية إذا لم يكونوا متورطين في جرائم جسيمة، أو تسليمهم للعدالة الدولية إذا ثبت تورطهم في الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. وهذه المقاربة تعكس رؤية شاملة لمشكلة الانفلات الأمني، لا باعتبارها نتاج الحرب فقط، بل كعنصر أساسي في استمرارها وتغذيتها عبر شبكات تهريب السلاح، واستغلال الثروات، والتحالفات العابرة للحدود.

من الناحية الهيكلية، نصت الاتفاقية على إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة (Joint Military Commission - JMC)، التي أُنيط بها تنفيذ ومراقبة الاتفاق على الأرض، بما يشمل وقف إطلاق النار، الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية، ضبط الحركة العسكرية، الإشراف على فك الاشتباك، والمساعدة في تحديد الجماعات المسلحة ونزع سلاحها. هذه اللجنة، التي تتكوّن من ممثلين عن كافة الأطراف، تمثل محاولة لتأسيس آلية رقابية متعددة الأطراف، تعمل بالتنسيق مع كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، إلى حين تفعيل بعثة حفظ سلام أممية. وقد نصّ الاتفاق كذلك على فتح ممرات إنسانية فورية، وتأمين وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، ضمن فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاق[88].

من جهة أخرى، تضمّن الاتفاق جدولًا زمنيًا دقيقًا يمتد على مراحل متعددة، تبدأ من وقف الأعمال القتالية خلال الساعات الأولى، وصولًا إلى الانسحاب النهائي والمنظّم للقوات الأجنبية خلال 180 يومًا، وعودة الإدارة الحكومية إلى جميع أنحاء البلاد. كما أقر الاتفاق ضرورة إعادة هيكلة الجيش الوطني الكونغولي ليشمل المقاتلين من الأطراف الموقعة، وفق ترتيبات تُنفّذ بعد التحقق من عددهم، تبعيتهم، نوع أسلحتهم، وخلفياتهم الميدانية، وذلك بهدف تشكيل مؤسسة عسكرية موحدة تحت إشراف سلطة مدنية وطنية[89].

رغم الطابع الشامل والتقني الدقيق للاتفاق، واجهت عملية التنفيذ تحديات كبيرة على الأرض، من أبرزها هشاشة الثقة بين الأطراف، الانقسامات الداخلية داخل الحركات المسلحة، والازدواج في مواقف بعض القوى الإقليمية التي واصلت دعم حلفائها المحليين حتى بعد التوقيع، ما أدى إلى استمرار الخروقات العسكرية، خاصة في المناطق الشرقية. كما أن تضارب الأجندات بين الدول المنخرطة حيث ركزت بعض الأطراف على الأبعاد الأمنية كالقضاء على الجماعات المتمردة، بينما سعت أخرى للتمركز العسكري والسيطرة على

[88] Ibid., 11 – 24.
[89] Ibid., 25 – 28.

الموارد أدى إلى تباطؤ عملية الانسحاب، وتأجيل تطبيق بعض البنود الجوهرية مثل نزع السلاح الكامل أو دمج القوات.

ومع ذلك، تُعد اتفاقية لوساكا حدثًا محوريًا في مسار النزاع الكونغولي، لأنها أسست ولأول مرة لإطار جماعي متعدّد المستويات يُعترف فيه بالأبعاد المحلية والإقليمية للنزاع، وتمثل من وجهة نظر عملية أول محاولة لوضع حد للانفلات الشامل الذي ساد منذ 1998. لقد شكّلت الاتفاقية لحظة تجميد نسبي للصراع، وإعادة ترتيب للمشهد العسكري والسياسي، بما أتاح لاحقًا تبلور مبادرات سياسية أكثر تنظيمًا، دون أن يعني ذلك نهاية النزاع، بل بداية مرحلة جديدة من التفاوض على شروط ما بعد الحرب.

الفرع الثاني: دور الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(SADC)

تمثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) إحدى أبرز التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية، وقد نشأت في سياق ما بعد الاستعمار كآلية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان الأمن والاستقرار في منطقة الجنوب الإفريقي. تضم SADC ستة عشر دولة عضوًا، وتتمتع بهيكل مؤسسي متماسك يشمل أمانة عامة، ولجان قطاعية، وآليات تنسيق للأمن الجماعي. ومع التحولات الجيوسياسية التي شهدتها إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، تصاعد دور SADC ليشمل مجالات تتجاوز التنمية الاقتصادية إلى إدارة النزاعات وبناء السلام، استجابةً لتحديات متنامية فرضتها النزاعات المسلحة العابرة للحدود، وتراجع فعالية الدولة في عدد من الدول الأعضاء أو المجاورة لها.

من هذا المنطلق، أصبحت SADC تلعب دورًا محوريًا في هندسة أمن إقليمي تشاركي، مستند إلى مبادئ السيادة، وعدم التدخل، وفي الوقت ذاته الاستعداد للتدخل عند تهديد الاستقرار الجماعي.[90] وقد تجسّد هذا الدور بوضوح في تدخلاتها المختلفة، سواء عبر المساعي الدبلوماسية أو الأطر العسكرية، كما في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تمثل أحد أكثر أمثلة عدم الاستقرار حدةً في المنطقة.

1. الخلفية الجيوسياسية لنشأة التدخلات

يعود تدخل SADC في الكونغو إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، وهي فترة تميزت بانهيار الدولة الكونغولية إثر الإطاحة بنظام موبوتو وتولي لوران ديزيريه كابيلا الحكم، في ظل تزايد التدخلات الأجنبية وخاصة من رواندا وأوغندا. وقد خلق هذا السياق بيئة إقليمية هشة دفعت بـ

[90] Southern African Development Community (SADC) Official website. https://shorturl.at/iccxl

SADCإلى اتخاذ موقف عملي، إدراكًا منها بأن عدم الاستقرار في الكونغو لن يظل حبيس الحدود الوطنية، بل سيمتد ليهدد الأمن الإقليمي برمته.

تأسس الدور الفاعل لـ SADC على مبدأ "عدم ترك النزاعات دون حل إفريقي"، وهو ما انسجم مع التحولات التي شهدتها القارة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت توجهات واضحة لتعزيز الأطر الإقليمية في إدارة الأزمات.

2. التدخل العسكري كمدخل لإعادة التوازن

في عام 1998، وبناءً على طلب من الحكومة الكونغولية، تدخلت دول أعضاء في SADC عسكريًا، خاصة أنغولا وزيمبابوي وناميبيا، تحت غطاء عملية "الشرعية السيادية". مثّل هذا التدخل أول اختبار واقعي لقدرة SADC على الاستجابة لمهددات الأمن الجماعي. وعلى الرغم من الجدل الذي رافق هذه الخطوة، سواء من الناحية القانونية (عدم وجود إجماع داخل المنظمة) أو من ناحية الأهداف الحقيقية لبعض الدول الأعضاء، إلا أن التدخل حال دون سقوط الحكومة الكونغولية.

ورغم أن هذا التدخل العسكري أوقف التقدم الميداني للمتمردين، إلا أنه فشل في إرساء أسس السلام، بل وأسهم في تدويل الصراع، حيث باتت الكونغو ساحة مواجهة غير مباشرة بين قوى إفريقية عديدة، ما زاد من تعقيد النزاع.

3. الانتقال إلى المسار الدبلوماسي وبناء المؤسسات

أدركت SADC أن الحل العسكري وحده غير كافٍ، ما دفعها إلى توسيع نطاق أدواتها لتشمل الوساطة السياسية. كان اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار عام 1999 إحدى أبرز نتائج هذا التحول، إذ نص على وقف العمليات القتالية، ونزع سلاح الجماعات غير النظامية، وبدء عملية حوار وطني تشمل مختلف المكونات السياسية والاجتماعية.

لاحقًا، ساهمت هذه المبادرة في بلورة "الحوار بين الكونغوليين" الذي أُنجز في بداية الألفية الثالثة، وأسفر عن تشكيل حكومة انتقالية بمشاركة معظم الفصائل. ويمكن اعتبار هذه المرحلة نقلة نوعية في تدخلاتSADC ، حيث تجاوزت الأطر العسكرية لتتحول إلى وسيط سياسي فاعل في بناء مؤسسات الدولة.

4. القوة الإفريقية للتدخل (FIB)

في عام 2013، وبالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، دعمت SADC إنشاء "القوة الإفريقية للتدخل (FIB) "كقوة هجومية تعمل تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في الكونغو .(MONUSCO) وقد شكّلت هذه الخطوة تحوّلًا جوهريًا في العقيدة الأمنية الإفريقية، كونها المرة الأولى التي يتم فيها منح تفويض هجومي لقوة حفظ سلام.

وقد سعت FIB إلى تفكيك بنى الجماعات المسلحة، خاصة حركةM23 ، وحققت نجاحًا ملحوظًا في هذا الإطار. غير أن استمرار وجود جماعات مثل ADF وFDLR، وعدم معالجة الأسباب العميقة للصراع مثل التهميش، التنافس على الموارد، وضعف الدولة، حدّ من فعالية هذه القوة، وكشف عن الحاجة إلى تدخلات أكثر شمولية وطويلة الأمد.

5. التدخلات المتأخرة والجدل حول بعثة SAMIDRC

مع تجدّد نشاط حركة M23 في شرق البلاد، نشرت SADC في أواخر عام 2023 بعثة جديدة تحت اسم SAMIDRC (بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية). ورغم الآمال التي علّقت على هذه القوة، فإنها واجهت انتقادات شديدة بسبب افتقارها للتأثير الميداني، خاصة بعد تقدم M23 في مناطق إستراتيجية مثل غوما. كما أثار انسحاب البعثة عبر أراضي رواندا في أبريل 2025 تساؤلات حول مستقبل هذا النوع من التدخلات، ومدى فاعلية SADC في مواجهة تحديات بهذا الحجم.

6. التحديات البنيوية أمام فاعلية SADC

تواجه SADC مجموعة من التحديات البنيوية التي تحدّ من فعاليتها في إدارة الأزمات. أبرز هذه التحديات تشمل:

- تضارب المصالح داخل الدول الأعضاء :فبعض الدول تنخرط في النزاعات بدوافع اقتصادية أو استراتيجية، وهو ما قد يتعارض مع المبادئ الجماعية للمنظمة.
- ضعف القدرات المؤسسية :غياب آليات تقييم ما بعد النزاع، وضعف الموارد، تحدّ من استمرارية التأثير الإيجابي للتدخلات.
- عدم التنسيق مع الفاعلين الدوليين :في كثير من الأحيان، يغيب التنسيق بين تدخلات SADCوالمبادرات الدولية الأخرى، مما يؤدي إلى تكرار الجهود أو حتى تناقضها.

- تجاهل الأبعاد الاجتماعية والنفسية للنزاع :يتركّز الاهتمام في كثير من الأحيان على الحلول الأمنية والعسكرية، بينما يتم إغفال التوترات الاجتماعية، وصدمات ما بعد الحرب، والحاجة إلى المصالحة المجتمعية[91].

الفرع الثالث: مشاركة منظمة البحيرات العظمى(ICGLR)

تأسس "مؤتمر الدول العشر الكبرى للبحيرات (ICGLR) "في عام 2006 استجابةً للتحديات الأمنية والسياسية المستمرة في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، والتي تضم عدة دول رئيسية من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وُلد هذا المؤتمر كآلية إقليمية تهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة والتوترات الإقليمية. ووفقًا للميثاق المؤسِّس، يركز المؤتمر على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، والحد من التأثيرات السلبية للصراعات على الأمن الإقليمي، مع تسليط الضوء على محاور رئيسية مثل القضايا العرقية، والتنافس على الموارد الطبيعية، ووجود الجماعات المسلحة.

تُعد الوثيقة المؤسِّسة للمؤتمر "ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية" التي تم التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء، والتي تتناول مجموعة من المبادئ التي تسعى إلى معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. من أبرز هذه القضايا، النزاعات التي تشعلها الانقسامات العرقية، وتفشي ظاهرة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية مثل المعادن الثمينة، وتدفق الجماعات المسلحة عبر الحدود.

ساهمت الـ ICGLR في عدة محطات هامة في جهود تسوية النزاع في المنطقة، بما في ذلك تسهيل مفاوضات السلام وتعزيز الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة. وقد كان للمؤتمر دور بارز في دعم المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز التفاهم بين الأطراف المتنازعة، وكذلك تشجيع التعاون الإقليمي. من بين الأدوات التي تم تطويرها لتحقيق هذه الأهداف، تبرز آلية المتابعة المشتركة (JFM) وآلية التحقق الموسعة .(EJVM) تسعى هذه الآليات إلى مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام والتحقق من الالتزام بوقف إطلاق النار، وكذلك تقييم فعالية عمليات نزع السلاح والتسريح للمقاتلين. وتستند هذه الآليات إلى عمليات تقييم مستمرة للوضعين السياسي والأمني في المنطقة، مما يسمح بتنسيق الجهود بين الدول

[91] ACCORD. *SADC Interventions in the Democratic Republic of the Congo*. Conflict Trends, December 12, 2023. https://shorturl.at/L7bxW

الأعضاء للتفاعل بسرعة مع أي انتهاكات قد تحدث، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي[92].

على الرغم من هذه المبادرات، فإن الـ ICGLR تواجه تحديات كبيرة في التعامل مع الأسباب العميقة والمعقدة للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعد المنافسة على الموارد الطبيعية، مثل الذهب، القصدير والكولتان، واحدة من العوامل الرئيسية التي تغذي العنف والصراع في المنطقة. هذا الصراع على الموارد، إلى جانب استمرار وجود الجماعات المسلحة التي تسعى للهيمنة على تلك المناطق الغنية، يعمق التوترات الإقليمية ويجعل من الصعب تسوية النزاع بشكل شامل. كما أن ضعف قدرة الحكومة المركزية في الكونغو الديمقراطية على بسط سلطتها في المناطق النائية، وخاصة في شرق البلاد، يعوق الجهود الرامية إلى بناء بيئة أمنية مستقرة.

من ناحية أخرى، تساهم التدخلات الإقليمية من دول الجوار مثل رواندا وأوغندا في تعقيد المشهد الأمني، حيث اتُهمت هذه الدول في عدة مناسبات بدعم بعض الجماعات المسلحة في شرق الكونغو. هذه التدخلات الإقليمية تخلق بيئة من انعدام الثقة بين الدول الأعضاء في المؤتمر، مما يجعل من الصعب تحقيق حلول فعالة وطويلة الأمد. إضافة إلى ذلك، فإن قدرة الـ ICGLR على فرض قراراتها تظل محدودة، حيث أن نجاحها يعتمد بشكل أساسي على الآليات الدبلوماسية والضغط الدولي، بدلاً من وجود آليات تنفيذية قوية وملزمة. هذا النقص في أدوات التنفيذ قد يعوق قدرة المؤتمر على اتخاذ إجراءات ملموسة ضد الأطراف التي تنتهك الاتفاقات أو تؤجج النزاع.

<u>الفرع الرابع:</u> تقييم دور الاتحاد الإفريقي في معالجة الازمة الكونغولية

يعتبر الاتحاد الإفريقي أحد اللاعبين الرئيسيين في الاستجابة للأزمات السياسية والأمنية في القارة الإفريقية، ومن أبرز هذه الأزمات النزاع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلها الاتحاد الإفريقي في هذا الصدد، فإن الدور الذي اضطلع به يثير تساؤلات حول مدى فعاليته في تحقيق الاستقرار طويل الأمد في المنطقة. إن تحليل تدخلات الاتحاد الإفريقي يتطلب النظر في ثلاثة محاور رئيسية: الوساطة السياسية، الدعم اللوجستي والإنساني، والتنسيق مع المجتمع الدولي.

رغم أن الاتحاد الإفريقي يُعدّ من أبرز الهيئات القارية التي تسعى لمعالجة الأزمات التي تهدد الأمن والاستقرار في إفريقيا، إلا أن تجربته في جمهورية الكونغو الديمقراطية تُظهر بوضوح

[92]Volker Hauck, *Understanding the International Conference on the Great Lakes Region (ICGLR): More than a Conference Platform?*, European Centre for Development Policy Management, March 2017. P 18 – 24.

محدودية تأثيره في إدارة النزاع المستمر هناك، على الرغم من المبادرات التي أطلقها والجهود التي بذلها في مسارات متعددة. فقد أطلق الاتحاد، على سبيل المثال، "عملية لواندا" كمبادرة سياسية لحل النزاع، في حين عمل على تقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة المدنيين.[93] لكن من الواضح أن هذه الجهود لم تُترجم إلى نتائج ملموسة على الأرض، بل ظلت محكومة بتحديات معقدة يعجز الاتحاد عن معالجتها بفعالية.

تُعد الوساطة السياسية من الأدوات المركزية التي يستخدمها الاتحاد في سعيه لإعادة الاستقرار. ومن أبرز المبادرات في هذا السياق، "عملية لواندا" التي أُطلقت عام 2022 بهدف التوصل إلى تسوية سياسية بين الحكومة وحركة "23 مارس (M23) "المدعومة من رواندا. ورغم الطابع الطموح للمبادرة، لم تُحرز تقدمًا كبيرًا، إذ واصلت الحركة المتمردة عملياتها العسكرية، في ظل غياب آليات تنفيذ فعالة تضمن التزام الأطراف المتنازعة. كما أن التباين في مواقف الدول الأعضاء داخل الاتحاد، خاصة تلك ذات المصالح الإقليمية المباشرة، أدى إلى إضعاف تأثير الوساطة الجماعية، وحال دون تكوين موقف موحد قادر على فرض حل سياسي مستدام.

يتجلى أحد أبرز أوجه النقد في فشل الوساطات السياسية في إحداث تغيير جذري في الواقع الكونغولي. فبالرغم من جهود الاتحاد في تيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة، فإن هذه الجهود لم تنجح في فرض وقف دائم لإطلاق النار أو الوصول إلى اتفاق سياسي شامل، ما يعكس قصورًا في الاستراتيجيات المتبعة وافتقارًا إلى الأدوات الفعّالة لتنفيذ الحلول. تُظهر الانقسامات الإقليمية والتباين في مواقف الدول الأعضاء ضعف قدرة الاتحاد على بناء توافق سياسي يُمكّن من فرض أجندة سلام حقيقية، بينما تبقى الاتفاقيات الموقعة، في ظل غياب آليات التنفيذ والمتابعة، حبرًا على ورق.

وعلى المستوى الإنساني، بادر الاتحاد الإفريقي بدعم بعثة"SAMIDRC" ، وتوفير المساعدة اللوجستية لتأمين إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، بما في ذلك تأمين مطار غوما الحيوي. إلا أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لا تزال محدودة الأثر أمام حجم الكارثة الإنسانية. فالاتحاد، بحكم إمكاناته المحدودة، غير قادر على الاستجابة الشاملة للتحديات البنيوية التي تُفاقم الأزمة، مثل انهيار المؤسسات، وتعدد الفاعلين المسلحين، وغياب التنسيق الفعّال بين المنظمات الدولية.

وفي فبراير 2025، أصدر الاتحاد تحذيرًا غير مسبوقًا من خطر تفكك جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما يعكس إدراكه العميق لهشاشة النظام السياسي، وتدهور الأمن الإقليمي. وقد

[93] Claudine Tsongo Mbalamya, Introduction *to conflict analysis, Prevention and Resolution*, University for Peace, 2012, P 10.

جاءت هذه التحذيرات في ظل تصاعد العمليات العسكرية لحركةM23 ، وازدياد التورط الإقليمي، ما أدى إلى تهديد مباشر لوحدة الأراضي الكونغولية. إلا أن الاتحاد، رغم إدراكه لخطورة الوضع، لا يزال يفتقر إلى الآليات الرادعة والقدرة المؤسسية على احتواء التدخلات الخارجية أو فرض احترام سيادة الدول الأعضاء[94].

وتُعد مشكلة التدخلات الإقليمية المزعزعة للاستقرار من أبرز التحديات التي فشل الاتحاد في التعامل معها بفعالية. في ظل تزايد نفوذ دول مجاورة في مناطق النزاع، بات من الواضح أن الاتحاد يفتقر إلى أدوات رادعة تُمكّنه من ضمان احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل. هذا العجز لا يُضعف فقط من قدرة الاتحاد على إدارة الأزمات، بل يُقوّض كذلك مصداقيته كجهة إقليمية تضطلع بدور رئيسي في حفظ السلم والأمن.

وفي محاولة لاحقة لتفعيل دوره الدبلوماسي، عيّن الاتحاد الرئيس التوغولي فور غناسينغبي كوسيط في النزاع، في أبريل 2025، في محاولة لإحياء قنوات الحوار بين الحكومة وحركة M23.غير أن هذه الوساطة، شأنها شأن سابقاتها، تعاني من غياب استراتيجية دبلوماسية شاملة، وضعف في التنسيق بين الأطراف الدولية والإقليمية، ما يجعل من الصعب تحقيق تقدم ملموس على الأرض. يُظهر هذا التعيين رغبة في تخفيف التصعيد، لكنه أيضًا يعكس محدودية الاتحاد في تجاوز خلافات الدول الأعضاء، وتشكيل جبهة موحدة تدعم المسار السلمي.

كما يُعد غياب التنسيق الفعّال بين الفاعلين الدوليين أحد أبرز المعوقات التي تواجه الاتحاد الإفريقي. فعلى الرغم من مبادرات مشتركة مثل اجتماع الدوحة السداسي في أبريل 2025، فإن تضارب المصالح بين القوى الدولية والإقليمية يحول دون بلورة موقف موحّد يدعم العملية السلمية. ويُضاف إلى ذلك قصور مؤسسي في التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الفرعية، ما يؤدي إلى تكرار الجهود دون فاعلية، وغياب استراتيجية منسجمة تعالج جذور النزاع[95] .

إن هذه الإشكاليات تُؤكّد على ضرورة أن يعيد الاتحاد الإفريقي النظر في استراتيجياته وسياساته، ويُدرك أنه لا بد من إصلاحات جذرية على صعيد التنظيم الداخلي والقدرة على التنسيق بين الأعضاء. يحتاج الاتحاد إلى تطوير آليات عمل مرنة وفعّالة قادرة على الاستجابة السريعة للأزمات، والعمل على تعزيز التنسيق بين القوى الإقليمية والدولية التي تتشارك في نفس الأهداف. كما ينبغي أن يعمل على تقوية المؤسسات الداخلية التي تمثل القوة التنفيذية

[94] Salvatory Calist, *The Role of African Union in Dealing with the Problems of Internal Armed Conflicts in Democratic Republic of Congo*, Dissertation, Mzumbe University, 2013. 43 – 48
[95]Ibid., 50 – 58

الفعّالة التي يمكنها تحقيق تسوية حقيقية ومستدامة للنزاع الكونغولي، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة، التي تمتلك الخبرة والموارد اللازمة لدعم جهود السلام بشكل أكثر فعالية.

في ضوء ما سبق، يُصبح من الضروري للاتحاد الإفريقي مراجعة آليات تدخله في النزاعات، وتطوير أدواته المؤسسية لتعزيز قدرته في الوساطة، والعمل الإنساني، والدبلوماسية المتعددة الأطراف. إن مستقبل السلام في الكونغو الديمقراطية يتطلب من الاتحاد تجاوز أدواره الرمزية نحو شراكة حقيقية وفعّالة في بناء دولة مستقرة وآمنة.

المطلب الثاني: تحديات تحقيق سلام مستدام

يُعتبر تحقيق سلام مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديًا معقدًا يتجاوز مجرد توقيع اتفاقيات بين الأطراف المتنازعة، إذ يتعلق بجملة من العوامل البنيوية والتاريخية والمؤسسية والاقتصادية التي تؤسس لاستمرار النزاع وتُجهض أي محاولة فعلية لبناء سلام دائم. فمنذ العام 1999 وحتى عام 2013، شهدت الكونغو الديمقراطية توقيع أكثر من عشرين اتفاقية سلام، إلا أن الواقع السياسي والأمني والاجتماعي لم يشهد تحولًا جذريًا، بل استمر النزاع بوتيرة متفاوتة في الأقاليم الشرقية، وعلى رأسها كيفو الشمالية والجنوبية، وإيتوري، وهي مناطق غنيّة بالمعادن الاستراتيجية مثل الكولتان والقصدير والتنجستن والذهب[96].

1. هشاشة اتفاقيات السلام وضعف الإرادة السياسية

تشير الدراسات التحليلية إلى أن أحد التحديات الرئيسة أمام السلام المستدام يتمثل في هشاشة بنية اتفاقيات السلام نفسها، التي غالبًا ما تُصاغ وفق منطق تقاسم السلطة بين النخب السياسية والعسكرية دون معالجة جوهرية لأسباب النزاع، أو إشراك المجتمعات المحلية في صياغة الأولويات السياسية والاجتماعية لما بعد الحرب. فقد ركزت هذه الاتفاقيات، مثل اتفاق لوساكا (1999) واتفاقية سون سيتي (2002)، على ترتيبات وقف إطلاق النار وتقاسم المناصب الحكومية، بينما أغفلت القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية، والمحاسبة، وبناء مؤسسات دولة فعّالة قادرة على بسط نفوذها على كامل التراب الوطني.

كما أن ضعف الإرادة السياسية لدى النخب الكونغولية في تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات ساهم بشكل كبير في استمرار الفوضى، حيث يتم التعامل مع اتفاقيات السلام بوصفها أدوات للحصول على

[96] Alice Wairimu Nderitu, *'Peace on Paper?': Assessing the Impact of Peace Agreements on Armed Conflict: The Case of the Democratic Republic of Congo (DRC) – 1999 to 2012*, Master's thesis, University of Nairobi, 2013, P 5–6.

الشرعية الدولية والدعم المالي، وليس بوصفها إطارًا لبناء دولة القانون. وغالبًا ما يتم تجاوز بنود الاتفاق بمجرد استتباب موازين القوى مؤقتًا، لتعود الاشتباكات من جديد حين يتغير ميزان المصالح بين الأطراف المسلحة أو المتدخلة إقليميًا.

2. **الاقتصاد السياسي للنزاع: نهب الموارد واستدامة العنف**

من أهم العوامل البنيوية التي تعيق تحقيق السلام في الكونغو الديمقراطية العلاقة العضوية بين الصراع واستغلال الموارد الطبيعية. فقد أظهرت دراسة موسعة حول سلسلة التوريد في قطاع المعادن في شرق الكونغو أن ما يقارب 90% من عمليات التعدين تتم من خلال أساليب حرفية وغير منظمة، وتُدار من قبل جماعات مسلحة، غالبًا بتمويل خارجي أو بتواطؤ من شركات متعددة الجنسيات. وقد وفّرت هذه الموارد مصدرًا تمويليًا مستدامًا للصراع، حيث تُستخدم عائدات المعادن في شراء الأسلحة، ودفع أجور الجنود المرتزقة، وتمويل شبكات التهريب والفساد العابر للحدود

ورغم المبادرات الدولية مثل قانون دود-فرانك الأمريكي (2010) ومبادرة الإرشادات الطوعية لمنظمة التعاون والتنمية، فإن أثرها ظل محدودًا بسبب تركيزها على الأبعاد التقنية لسلاسل الإمداد دون معالجة الأطر السياسية والاقتصادية التي تُنتج العنف وتُعيد إنتاجه. لقد انصبّ الجهد الدولي على تتبع مصادر المعادن وتوثيق سلسلة التوريد، بينما لم تتم مساءلة الجهات التي تستفيد من هذا الاقتصاد الموازي، سواء داخل الكونغو أو في دول الجوار أو حتى على المستوى العالمي من خلال الشركات والمصانع التي تستهلك هذه المعادن في الصناعات الإلكترونية[97].

3. **تهميش الفاعلين المحليين واستبعاد المجتمع المدني**

ساهم الطابع النخبوي لاتفاقيات السلام في استبعاد الجهات الفاعلة المحلية من عمليات التفاوض والتنفيذ، وهو ما أضعف فرص تطبيق الاتفاقيات على الأرض. غالبًا ما تُدار المفاوضات برعاية دولية أو إقليمية، ويتم إشراك جماعات مسلحة مدعومة من الخارج، في حين يُقصى المجتمع المدني، وقادة المجتمعات التقليدية، والنساء، والشباب، رغم أنهم الأكثر تضررًا من النزاع، وهم الفاعلون الفعليون في بناء السلام المجتمعي.

[97] Miho Taka, *A Critical Analysis of Human Rights Due Diligence Processes in Mineral Supply Chains: Conflict Minerals in the DRC*, Occasional Paper 208? Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2014, P 6–9.

وقد أكدت الأدبيات التحليلية حول حالات بناء السلام في إفريقيا أن استدامة السلام ترتبط بمدى شمول العملية السياسية للمجتمعات المحلية، وليس فقط بالنخب السياسية والعسكرية. في الحالة الكونغولية، لم تؤسس اتفاقيات السلام لآليات حقيقية للمصالحة المجتمعية، ولا لبرامج فاعلة لإعادة دمج المقاتلين، ولا لمعالجة الأثر النفسي والاجتماعي للنزاع، ما أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي واستمرار قابلية إعادة تجنيد الشباب في جماعات مسلحة جديدة بمجرد فشل الترتيبات الأمنية المرحلية[98].

4. فشل جهود نزع السلاح وإعادة الإدماج(DDR)

تُعتبر برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) من أهم الركائز في عمليات بناء السلام، غير أن تنفيذها في الكونغو الديمقراطية شابته عدة إخفاقات. فقد استفاد عدد من قادة الميليشيات من برامج DDR لتقنين أوضاعهم، ثم عادوا لاحقًا إلى قيادة جماعات مسلحة جديدة عند فشل عملية الإدماج أو حينما لم تتحقق وعود التوظيف والدمج في الجيش الوطني. كما أن غياب الرقابة المؤسسية، والفساد في توزيع الموارد المخصصة لبرامجDDR ، أدى إلى تآكل الثقة بين المقاتلين السابقين والدولة، وهو ما عزز من دائرة العنف بدلًا من كسرها[99].

5. التدخلات الإقليمية والدولية والمصالح الخارجية

لم يكن الصراع في الكونغو الديمقراطية نزاعًا داخليًا محضًا، بل تداخلت فيه مصالح دول الجوار (مثل رواندا، أوغندا، وبوروندي) التي قامت بتغذية النزاع بدوافع أمنية واقتصادية، حيث دعمت هذه الدول جماعات مسلحة لتحقيق مصالحها في السيطرة على مناطق التعدين أو في موازنة تهديدات أمنية داخلية محتملة. وقد اتضح أن بعض هذه الدول، رغم توقيعها على اتفاقيات سلام برعاية دولية، كانت تقدم دعمًا لوجستيًا وعسكريًا غير مباشر لفصائل داخل الكونغو، مما يقوض مبدأ السيادة ويجعل من الاتفاقيات أدوات لإعادة ترتيب المصالح وليس لحل النزاع جذريًا[100].

أما المجتمع الدولي، فرغم دعمه الكبير لبعثة الأمم المتحدة (MONUC) ثم (MONUSCO)، إلا أن الأداء الميداني لهذه البعثات ظل محل انتقاد، بسبب محدودية قدرتها

[98] Nderitu, *'Peace on Paper?'*, 55–57.
[99] Ibid., 62–64.

[100] Ibid., 68–70.

على حماية المدنيين، وتعاونها أحيانًا مع قوات أمنية حكومية متهمة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما أن افتقار المجتمع الدولي إلى استراتيجية موحدة وطويلة الأمد، جعل من تدخله مسألة إدارة للأزمة لا حلاً جذريًا لها.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن تحقيق السلام المستدام في الكونغو الديمقراطية يصطدم بجملة من التحديات المعقدة والمتداخلة، تبدأ من هشاشة اتفاقيات السلام ومرورًا بتعقيدات الاقتصاد السياسي للنزاع، وانتهاءً بغياب الشمولية الاجتماعية في عمليات بناء السلام. ويبدو أن ما نُسج على الورق من اتفاقات لم يكن كافيًا لتفكيك البنى المنتجة للعنف، بل كرّس أحيانًا مصالح قوى الأمر الواقع، المحلية والخارجية على حد سواء. ويتطلب الخروج من هذا المأزق مقاربة شاملة تتجاوز المعالجة الأمنية والتراتبية السياسية، نحو إعادة بناء الثقة المجتمعية، وتفعيل العدالة الانتقالية، وتعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المجتمعات المحلية من امتلاك مسار السلام.

إن الوجه الاستشراقي لأزمة السلام في الكونغو الديمقراطية يتجلّى في تقاطع نظريتي "لعنة الموارد" و"السلام الليبرالي" داخل بيئة سياسية–اقتصادية رافدها الألغام والمعادن النفيسة. من هذا المنطلق، لا يمكن فهم تعثّر مؤسسات الدولة إلا بوصفه نتاجًا للهيمنة الإقطاعية الجديدة التي تُسدّد عائدات الاستخراج إلى قواعد سلطة موازية، فتغدو الثروات الطبيعية سببًا في تجذير المنطق الاستبدادي بدلًا من أن تكون قاعدةً لبناء المواطنة والتنمية.

وعلى نقيض افتراضات نموذج السلام الليبرالي، الذي ينطلق من مقولتين أساسيتين (الانتخابات والتنمية السوقية) كمفتاحين للاستقرار، أثبت الواقع الكونغولي هشاشة هذه الثنائيتين. فقد صارت الانتخابات في بعض المناطق منصة للمساومات بين الفصائل المسلحة، بينما تكرّست شبكات الفساد في القطاع الاقتصادي، فحُوّلت الأسواق المفتوحة إلى مسارات لتمويل العنف. وهنا يتضح التناقض البنيوي: إن آليات الشرعية الديمقراطية تُغتال عمليًا إذا لم تُصحب بسياسات توزيع عادل للثروات، وعكس ذلك يؤدي إلى شرعنة الفوضى.

ترتكز استراتيجية السلام المستدام على بناء علاقة تفاعلية بين إصلاح القطاع المنهوب وإعادة تأسيس المناخ الديمقراطي الجادّ. من منظور الموارد، يشدّد هذا المنظور على ضرورة استحداث آليات رقابية شفافة حقيقية سواء عبر هيئات محلية مدنية أو مراقبة دولية مشروطة بالشرعية الشعبية لتفكيك شبكات التمويل المسلّح. وفي الوقت ذاته، يجب أن تمنح عمليات الانتقال السياسي صبغة تشاركية أوسع، تشمل المجتمعات القبلية والنساء والشباب، لا مجرد نخبة سياسية تقليدية.

إن الإدراك الأكاديمي لهذا التحدي يستلزم طرح إطار مفاهيمي يقرأ الكونغو كحقل تجارب لآليات "السلام المستهلك" مقابل "السلام المنتج"، أي التضاد بين التهدئة السطحية للعنف والتحول العميق للعلاقات الاجتماعية–الاقتصادية. إذ لا يكفي وقف إطلاق النار لقراءة مؤشر الاستقرار، بل ينبغي قياس مدى تكامل مؤسسات توزيع الثروة وقدرتها على امتصاص النزاعات المجتمعية عبر قنوات اجتماعية منفتحة.

في الخلاصة، يكمن "ذكاء" مقاربة السلام في الكونغو في الدعوة إلى صياغة نموذج هجين يتجاوز محدودية المقاربات التقليدية، وذلك من خلال الجمع بين الكفاءة التقنية والإدارية التي يوفرها "السلام الليبرالي"، والوعي النقدي بلعنة الموارد الذي يفرض ضرورة إعادة توزيع ديمقراطي وعادل للريع المعدني. فبدلًا من أن يقتصر بناء السلام على كونه مجرد عملية سياسية مرهقة تستهدف التوصل إلى تسويات هشّة بين النخب المسلحة أو السياسية، تُطرح رؤية بديلة تعتبر السلام مشروعًا مجتمعيًا شاملًا ومتحركًا، تتفاعل فيه القوى الاجتماعية المحلية، وتُوظف فيه الموارد الطبيعية – لا كمصدر للنزاع – بل كأداة استراتيجية لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الاستقرار. ومن خلال تحويل الأثر البشري للثروة المعدنية إلى رافعة تنموية، يصبح هذا النموذج الهجين أساسًا لبناء دولة ما بعد النزاع على أسس أكثر عدالة واستدامة، تنبع من الداخل وتُراكم خبرة محلية قادرة على التصدي لديناميكيات العنف والإقصاء.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة

تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة نموذجية لفهم العلاقة المركّبة بين الانقسامات العرقية وهشاشة الدولة في البيئات ما بعد الاستعمارية، حيث تتجلى آثار الماضي الاستعماري في البنى الاجتماعية والسياسية المعاصرة. لقد أظهرت هذه الدراسة أن العرق، وإن بدا في ظاهره مسألة ثقافية أو هوياتية، إلا أنه يؤدي وظيفة سياسية جوهرية في بناء السلطة، وإعادة إنتاجها، وفي توجيه الصراع داخل السياقات التي تغيب فيها المؤسسات الوطنية القوية.
فالانقسامات الإثنية لم تكن وليدة عوامل داخلية فحسب، بل صيغت في ظل منظومة استعمارية هدفت إلى السيطرة عبر التفريق، ورسّخت منظومات طبقية جديدة ما تزال تحكم بنية الدولة والمجتمع في الكونغو حتى اليوم.

إن الجماعات المسلحة التي تنشط في عدد من أقاليم البلاد ليست مجرد فواعل غير شرعية في مواجهة الدولة، بل هي في كثير من الحالات انعكاس لانهيار شرعية الدولة ذاتها، أو غيابها. وتكتسب هذه الجماعات شرعيتها من قدرتها على تمثيل مصالح إثنية محلية، أو السيطرة على الموارد، أو توفير نوع من النظام البديل في غياب مؤسسات الدولة. ويكشف هذا الواقع عن تحول الانتماء الإثني إلى بنية تعبئة سياسية وعسكرية، تتجاوز مجرد الاختلافات الثقافية، لتصبح أداة رئيسية في الصراع على السلطة والموارد.

كما بيّنت الدراسة أن تفاعل البعد الإثني مع الديناميات الإقليمية والدولية قد أدى إلى إعادة إنتاج النزاع بشكل مستمر، حيث أفضت التدخلات الخارجية، خصوصًا من دول الجوار، إلى تعقيد مسار النزاع وتدويله، في ظل ضعف أدوات الحوكمة الوطنية وغياب سياسات احتواء فعالة. كما ساهمت التوازنات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية في إدامة حالة اللااستقرار، حيث باتت بعض الدول الإقليمية والدولية تنظر إلى الكونغوالديمقراطية لا بوصفها دولة ذات سيادة، بل كمجال استراتيجي مفتوح.

تؤكد هذه الخلاصات ضرورة مراجعة شاملة لمقاربات بناء الدولة في السياقات الهشة، بعيدًا عن النماذج الغربية الكلاسيكية التي تفترض وجود مؤسسات قوية وهوية وطنية راسخة. فبناء الدولة في الكونغوالديمقراطية يتطلب أولًا إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال العدالة، والمساواة، والاعتراف بالتعدد الإثني بوصفه مكونًا للهوية الوطنية، لا تهديدًا لها. كما أن مسارات المصالحة يجب ألا تقتصر على الترتيبات السياسية السطحية، بل أن تشمل معالجة تاريخية لأشكال التهميش والعنف، وضمان إشراك المجتمعات المحلية في رسم مستقبلها السياسي والاقتصادي.

بناءً على ما سبق تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- لم تكن الانقسامات العرقية في الكونغو مجرد معطى طبيعي، بل تم تصنيعها وإعادة إنتاجها من قبل الدولة الاستعمارية، واستمر استغلالها في فترة ما بعد الاستعمار ضمن صراعات السلطة.
- ترتبط ديناميات الجماعات المسلحة ارتباطًا وثيقًا بالهويات العرقية، حيث تُستغل هذه الهويات في عمليات التعبئة السياسية والعسكرية، خاصة في ظل غياب بدائل وطنية فعالة.
- فشلت الدولة الوطنية في تجاوز الإرث الاستعماري، وأعادت إنتاج منطق التمييز والإقصاء من خلال مؤسسات ضعيفة وممارسات سلطوية مركزية.
- شكلت التدخلات الإقليمية والدولية عاملاً حاسمًا في إدامة النزاع وتعقيد حلوله، من خلال دعم جماعات مسلحة أو تقويض مؤسسات الدولة لصالح ترتيبات جيوسياسية واقتصادية ضيقة.
- لا يمكن فهم أزمة الدولة في الكونغو الديمقراطية بمعزل عن بنية النظام الدولي، الذي أنتج نموذجًا للسيادة الشكلية، يتسامح مع الاستبداد والتفكك طالما لم تُمس مصالحه الحيوية.

وعليه قمت بإقتراح التوصيات التالية:

- إصلاح مؤسسات الدولة: ضرورة تعزيز استقلالية القضاء، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية وفق مبدأ المواطنة لا الولاءات العرقية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.
- مصالحة وطنية حقيقية: إنشاء آليات للمساءلة والعدالة الانتقالية تأخذ في الاعتبار المظالم التاريخية والانتهاكات التي تعرّضت لها الجماعات العرقية.
- إدارة عادلة للموارد: سنّ سياسات شفافة لإدارة الثروات الطبيعية، وربط عائداتها بالتنمية المحلية، وفرض رقابة وطنية على أنشطة الشركات الأجنبية.
- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة: ادماج التعددية العرقية ضمن المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي الرسمي، وتكريس مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز.
- ضبط العلاقات الإقليمية: تطوير آليات دبلوماسية وأمنية قارية تحد من التدخلات الإقليمية السلبية، وتدعم قدرات الدولة في حماية سيادتها ومراقبة حدودها.
- إصلاح المساعدات الدولية: ربط الدعم الدولي بإصلاحات ملموسة، والانتقال من منطق الإغاثة إلى منطق الاستثمار في المؤسسات والحوكمة المستدامة.

تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية مختبرًا مفتوحًا لفهم التفاعل المعقّد بين العرق، والسلطة، وبناء الدولة في السياقات ما بعد الاستعمارية، حيث تنكشف بوضوح محدودية المقاربات النمطية التي اختزلت النزاعات في أبعاد أمنية أو تقنية. إن أي محاولة لبناء سلام مستدام في هذا السياق يجب أن تنطلق من مقاربة بنيوية شاملة تتناول الجذور التاريخية والسياسية والاجتماعية للصراع، بدلًا من الاكتفاء بمعالجة أعراضه الخارجية. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة تصور الدولة باعتبارها فضاءً مشتركًا للمواطنة والعدالة والتمثيل المتوازن، لا كأداة قمع تُوظفها نخب مهيمنة، أو غنيمة تُتقاسم بين القوى الإثنية والسياسية المتصارعة.
فإعادة الاعتبار للدولة، كفكرة وممارسة، تقتضي إعادة بناء علاقتها بالمجتمع على أسس من الشفافية، والمساءلة، والاعتراف بالتعدد، في مسار طويل ومعقّد، لكنه ضروري لتحقيق تحول فعلي نحو السلم والاستقرار والتنمية.
وعليه كيف يمكن إعادة بناء الدولة في سياقات تعددية إثنية عميقة، دون الوقوع في فخ إعادة إنتاج منطق التمثيل الإثني الزبائني أو الدولة المركزية القمعية.

قائمة المراجع

➢ المراجع باللغة العربية

1. محمد عبد الجواد، *مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها المعاصرة على الدول العربية*، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 2، أكتوبر 2024.
2. *تحالف القوى الديمقراطية (ADF)*، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمم المتحدة، 2004.
3. الأمم المتحدة، *جمهورية الكونغو الديمقراطية: انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان يرتكبها تحالف القوى الديمقراطية قد ترقى إلى جرائم حرب*، 6 يوليو 2020.

➢ المراجع الأجنبية:

- **كتب**

4. Nzongola-Ntalaja Georges, *The Congo: From Leopold to Kabila: A People's History*, London: Zed Books, 2002.
5. Gann, Lewis H, and Peter Duignan*, The Rulers of Belgian Africa, 1884-1914*, Princeton University Press, Chapter 2, 1979.
6. David Van Reybrouck, *Congo: The Epic History of a People*. New York: HarperCollins Publishers, Chapter 4, 2014 .
7. Nzongola-Ntalaja Georges, *From Zaire to the Democratic Republic of the Congo*, 1st ed, Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2004, pp 13–19.
8. Adam Hochschild, *King Leopold's Ghost: A Story of Greed, Terror, and Heroism in Colonial Africa*, Boston: Houghton Mifflin Harcourt, Chapter 5, 2006.

- **مقالات (مجلات اكاديمية)**

9. J.J Maquet, *The Modern Evolution of African Population in the Belgian Congo*, Journal of the Royal African Society 51, no 203, 1952.

10. John Higginson, *A Working Class in the Making: Belgian Colonial Labor Policy, Private Enterprise, and the African Mineworker, 1907–1951,* Madison: University of Wisconsin Press, Chapter 3, 1989.
11. Lemarchand René, *Political Awakening in the Congo: The Politics of Fragmentation,* Berkeley: University of California press, Chapter 3, July 30, 2021.
12. Roger-Claude Liwanga. *Judicial Independence in the Democratic Republic of Congo: Myth or Reality?,* Journal of African Law 56, no. 2, 2012.
13. David Rugaza, *Political Instability as Root of Armed Conflict in the Democratic Republic of Congo*, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences 18, no. 3, 2022.
14. Irène Bahati and Stanislas Bisimwa Baganda*, Les ONGs vues par le bas : Réalités et représentations communautaires de l'aide à l'Est de la RDC*, Brussels : GIC Network, 2022, P 22.
15. Ken Matthysen et Erik Gobbers, *Armed Conflict, Insecurity, and Mining in Eastern DRC: Reflections on the Nexus Between Natural Resources and Armed Conflict*, Antwerp: International Peace Information Service, 2022.
16. Gerald Walker, *Rwanda and DR Congo Are Hurtling Toward War,* International Policy Digest, February 11, 2025.
17. Reuben Loffman, *DRC Elections: Three Factors That Have Shaped Tshisekedi's Bumpy First Term as President*, Queen Mary University of London Press, December 20, 2023.
18. Oluwole Ojewale, *Mining and Illicit Trading of Coltan in the Democratic Republic of Congo*, ENACT, Issue 29, March 2022.
19. Claudine Tsongo Mbalamya, *Introduction to conflict analysis, Prevention and Resolution*, University for Peace, 2012.
20. Miho Taka, *A Critical Analysis of Human Rights Due Diligence Processes in Mineral Supply Chains: Conflict Minerals in the DRC,* Occasional Paper 208, Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2014.

21. Felices-Luna Maritza, *La Justice en République Démocratique du Congo : transformation ou continuité?,* Champ Pénal/Penal field, Vol 7, 2010.

- **تقارير**

22. Gabi Hesselbein, *The Rise and Decline of the Congolese State: An Analytical Narrative on State-Making*, Crisis States Research Centre, November 2007.
23. Tull, Denis M, *Why Congo Persists: Sovereignty, Globalization, and the Violent Reproduction of a Weak State*, German Institute for International and Security Affairs, 2019.
24. United Nations Security Council, *Final Report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo (S/2013/119)*, 2013.
25. Natural Resource Governance Institute, *Resource Governance Index 2021: Democratic Republic of Congo – Mining*, 2021
26. Nations Security Council*, Final report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo, (S/2018/1133)*, 2018.
27. World Bank, *Democratic Republic of Congo Poverty and Equity Brief*, October 2024.
28. Groupe d'experts des Nations Unies sur la République Démocratique du Congo, *Rapport final du groupe d'experts sur la République Démocratique du Congo*, S/2024/969, 27 décembre 2024.
29. Hoebeke Hans, Jaïr van der Lijn, Tim Glawion, and Nikki de Zwaan, *Securing Legitimate Stability in the DRC: External Assumptions and Local Perspectives,* Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2019.
30. Nantulya Paul, *Elections in the Democratic Republic of the Congo (DRC): A Crisis of Legitimacy*, Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies, 2023.
31. Joël Baraka Akilimali, *Dépasser l'économie de guerre: les freins structurels à la pacification de l'Est de la RDC*, Bureau de la

Friedrich-Ebert-Stiftung en République Démocratique du Congo, 2023. 2024.

32. Minority Rights Group International, *Democratic Republic of the Congo*, 2024.
33. Judith Verweijen and Claude Iguma Wakenge, *Understanding Armed Group Proliferation in the Eastern Congo*, London: Rift Valley Institute, PSRP Briefing Paper 7, December 2015.
34. Erik Gobbers and Josaphat Musamba, *Armed Groups, Territorial Control, Land Disputes, and Gold Exploitation in Djugu, Ituri, Democratic Republic of Congo*, IPIS Research, August 10, 2023.
35. Kabemba Claude, *The State of the Media in the Democratic Republic of Congo*, EISA Occasional Paper no. 30, March 2005.
36. Conciliation Resources, *Navigating Inclusion in Peace Processes*, Accord Issue 28, 2019.
37. Transparency International. *Corruption Perceptions Index,* 2023.
38. Human Rights Watch, DR Congo: Candidates Should Not Incite Violence, Human Rights Watch, October 28, 2011.
39. International Organization for Migration, *Cross-border Forum Promotes Migration Governance between Angola and the Democratic Republic of the Congo,* March 30, 2023.
40. United Nations*, Lusaka Ceasefire Agreement*, July 10, 1999.
41. Human Rights *Watch, DR Congo: Deadly Militia Raid on Ituri's Displaced*, July 24, 2023.
42. Sarah Ferguson, *Congolese Militia Groups Are Recruiting Children and Youth for Combat*, UNICEF USA, May 14, 2018.
43. United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo (MONUSCO) and United Nations Children's Fund (UNICEF), *Our Strength is in Our Youth: Child Recruitment and Use by Armed Groups in the DRC (2014-2017)*, 2019.
44. Center for Preventive Action*, Conflict in the Democratic Republic of Congo*, Global Conflict Tracker, March 20, 2025.

45. United Nations Environment Programme (UNEP), *Organized Crime in Wildlife, Gold and Timber Worth Over One Billion USD Further Fuels Conflict in DRC*, August 7, 2017.
46. Ladd Serwat and Peter Bofin, *The Rwanda Defence Force (RDF) Operations Abroad Signal a Shift in Rwanda's Regional Standing,* Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), September 27, 2024.
47. Ronald R. Atkinson, *From Uganda to the Congo and Beyond: Pursuing the Lord's Resistance Army,* International Peace Institute, December 2009.
48. Angola Press Agency, *Customs Authorities Strengthen Control Measures at Borders*, May 28, 2024.
49. World Bank, *Statement on Development Policy Lending for Democratic Republic of Congo (DRC)*, March 25, 2024.
50. Volker Hauck, *Understanding the International Conference on the Great Lakes Region (ICGLR): More than a Conference Platform?,* European Centre for Development Policy Management, March 2017.

- **اطروحات جامعية**

51. Benjamin Macqueen, *To What Extent Was the First Congo War of 1996 Caused Primarily by a Rwandan Foreign Invasion?,* University of Cape Town, 2019.
52. Ayo Whetho, *Natural Resources, Profit and Peace: Multinational Corporations and Conflict Transformation in the Democratic Republic of Congo*, PhD diss., University of KwaZulu-Natal, 2014.
53. Salvatory Calist, *The Role of African Union in Dealing with the Problems of Internal Armed Conflicts in Democratic Republic of Congo*, Dissertation, Mzumbe University, 2013.
54. Alice Wairimu Nderitu*, 'Peace on Paper?': Assessing the Impact of Peace Agreements on Armed Conflict: The Case of the Democratic Republic of Congo (DRC) – 1999 to 2012*, Master's thesis, University of Nairobi, 2013.

- **مقالات الكترونية**

55. Mortensen Malene, *The Breakdown of Societal Order in the Democratic Republic of Congo*, E-International Relations, December 8, 2013.
56. Stephanie Wolters*, Angola Grapples with Its DRC Foreign Policy Problem*, ISS Today, June 2, 2017.
57. Economist Intelligence Unit, *Uganda Deploys Additional Troops to DRC*, EIU, February 11, 2025.
58. *Laurent Kabila*, Encyclopædia Britannica, last modified May 16, 2023.
59. Nicholas Bariyo, *While War Rages, Congo's Neighbors Smuggle Out Its Gold and Mineral Wealth*, The Wall Street Journal, April 7, 2025.
60. The Associated Press, *As M23 Rebel Group Advances in Congo, a New Leader Signals a Shift in Its Identity*, AP News, March 6, 2024.
61. The New Humanitarian*, After the Fall of Goma and Bukavu: Where Is DR Congo's M23 War Headed?,* March 20, 2025.
62. The Guardian, *I went to war. It was a nightmare: how children have become 'cannon fodder' in DRC's endless conflict*, November 11, 2024.
63. The Guardian, *M23 rebels capture strategic mining hub of Walikale in eastern DRC*, March 20, 2025.
64. Reuters, *M23 Rebels Enter Centre of Strategic City Bukavu*, February 16, 2025.
65. Alex Vines, *The DRC Will Be the First Foreign Policy Priority for Angola's New President*, SAIIA, August 21, 2017.
66. Eloge Willy Kaneza, *Rebel Group Attacks Burundi, Killing at Least 20*, AP News, December 2023.
67. *EAC and SADC Expand Team of Mediators for the Congo Conflict*, Africa News, March 25, 2025.

68. United Nations, *Intervention Brigade in Congo*, UN News: Africa renewal, April 2013.
69. Philip Kleinfeld*, UPDATED: Congo-Brazzaville's Hidden War,* The New Humanitarian, June 18, 2018.
70. Davey Christopher P, *Rwanda Genocide: 30 Years On, Why Tutsis Are at the Centre of DR Congo's Conflict*, The Conversation, April 11, 2024.
71. David Pilling, *US Seeks to Secure Strategic Minerals in the DRC,* Financial Times, April 17, 2025.
72. Jessica Donati and Sonia Rolley, *Trump Supporter Prince Reaches Deal with Congo to Help Secure Mineral Wealth*, Reuters, April 17, 2025.
73. *Congolese Mining Sector in Focus at France-DRC Investment Roundtable*, Copperbelt Katanga Mining, April 30, 2024.
74. *Umicore's African Heritage*, Umicore, August 4, 2016.
75. Bishnu Rathi, *Russia's Stature is on a Rapid Rise in Central Africa as MIR Expands Its Influence Despite Mounting Challenges from M23*, TFIGlobal News, April 19, 2023.
76. *Democratic Republic of the Congo (COD) and Russia (RUS) Trade,* The Observatory of Economic Complexity, April 23, 2025.
77. Sonia Rolley, *IMF and DR Congo Reach Agreement on Final Review of Loan Deal*, Reuters, May 8, 2024.
78. Global Witness, *Conflict Minerals: The Truth Behind the Headlines*, 2014.
79. Ministère de l'Économie et des Finances, *La Chine en RD Congo : Présence économique, financements et les créances*, Service Économique de Kinshasa, March 20, 2019.
80. Kleinfeld Philip, *Congo: Aid Fraud and Corruption in Mercy Corps*, The New Humanitarian, June 11, 2020.

81. Southern African Development Community (SADC) Official website.
82. ACCORD. *SADC Interventions in the Democratic Republic of the Congo,* Conflict Trends, December 12, 2023.

فهرس المحتويات:

مـقـدمـــة.....8
الفصل الأول: جذور الانقسامات العرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.....18
المبحث الأول: أثر الاستعمار على الانقسامات العرقية.....18
المطلب الأول: سياسات التصنيف والتراتبية العرقية.....18
المطلب الثاني: القمع الاستعماري وتفكيك الوحدة الكونغولية.....24
المبحث الثاني: استمرار اثار الاستعمار بعد الاستقلال.....30
المطلب الأول: ضعف الدولة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي.....30
المطلب الثاني: تداعيات هشاشة المؤسسات على بناء الدولة.....42
الفصل الثاني: عوامل نشوء الجماعات المسلحة.....53
المبحث الأول: الانقسامات العرقية ونشوء الجماعات المسلحة.....53
المطلب الأول: المظالم العرقية كدافع لتشكيل الجماعات المسلحة.....53
المطلب الثاني: أبرز الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية......63
المبحث الثاني: استراتيجيات استغلال الانقسامات العرقية.....70
المطلب الأول: توظيف السرديات العرقية للتجنيد.....70
المطلب الثاني: الأدوات القسرية لإعادة تشكيل موازين القوى.....75
المبحث الثالث: دور الموارد في استدامة النزاع.....79
المطلب الأول: السيطرة على الموارد في المناطق العرقية.....79
المطلب الثاني: تجارة الموارد كمصدر تمويل للجماعات المسلحة.....84
الفصل الثالث: الابعاد الإقليمية والدولية للنزاع.....90
المبحث الأول: دور الدول المجاورة في النزاع الكونغولي.....90
المطلب الأول: تأثير حكومات الدول المجاورة على النزاع.....90
المطلب الثاني: الحدود والتداخل العرقي في النزاع الكونغولي.....105
المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية الدولية.....110
المطلب الأول: الفواعل الدولاتية.....110
المطلب الثاني: الفواعل غير الدولاتية.....122
المبحث الثالث: جهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.....129
المطلب الأول: المبادرات الإقليمية لتعزيز السلام.....129

المطلب الثاني: تحديات تحقيق سلام مستدام 138
الخـاتـمـــة 143
قائمة المراجع 147
فهرس المحتويات: 155